إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: ______________

الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي

٢٠٠٣ - ٢٠١١

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطالـــب: محمد خالد سرحان أبو الريشة

التوقيـــــــــع:

التـــــــاريخ: ٣/ ١١/ ٢٠١٣م



جامعة الأزهر – غزة
عمـادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي
(2003 -2011م)

Political Situation of kurds in Iraq on the light of the American Occupation (2003-2011)

إعداد الطالب/
محمد خالد سرحان أبو الريش

إشراف الدكتور:
رياض محمود الأسطل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، بجامعة الأزهر

يقدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط –كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر – غزة

1434هـ –2013م

جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ماجستير دراسات الشرق الأوسط



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **محمد خالد سرحان أبو الريش**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها:

الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي 2003ـ2011 م

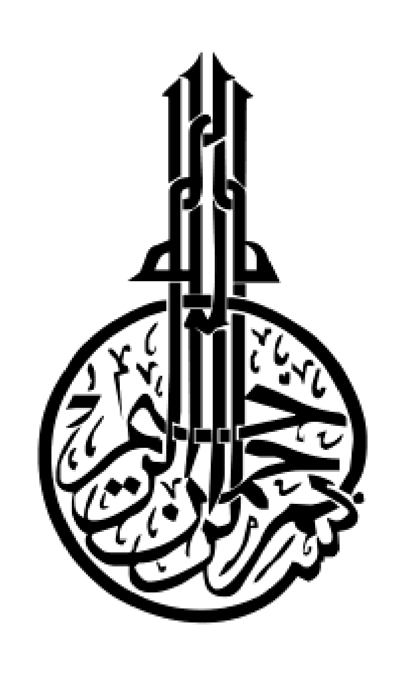
وتمت المناقشة العلنية يوم الأحد بتاريخ 2013/10/13م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **محمد خالد سرحان أبو الريش**، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. رياض محمود الأسطل	(مشرفاً ورئيساً)	....	التاريخ: 3/11/2013م
أ.د. أسامة محمد أبو نحل	(مناقشاً داخلياً)	....	التاريخ: 3/11/2013م
د. عبد الناصر محمد سرور	(مناقشاً خارجياً)	....	التاريخ: 2/11/2013م

30-10-2013



﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

[المجادلة: 11]

الإهداء

إلى روح أخي الشهيد (بإذن الله) أحمد خالد أبو الريش، في عليائها

إلى روح والدي الذي طالما حثني على طلب العلم والمعرفة

إلى روح والدتي رحمها الله

إلى روح أخي الأستاذ الدكتور، عبد الحميد خالد أبو الريش

إلى أساتذتي الكرام في جامعة الأزهر

شكر وتقدير

الشكر لله الواحد الديان الذي أطال في عمري، وهيئ لي الظروف حتى أصل لهذه الدرجة، امتثالا لقوله تعالى: { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} (11) سورة المجادلة

اتكالا منا على الله تعالى، وامتثالا منا لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام : "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ" وأنا على أعتاب إنجاز بحثي المتواضع هذا، لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى وأرفع درجات الشكر والامتنان والعرفان لكل مدرس علمني حرفا منذ دراستي الابتدائية، مرورا بالإعدادية والثانوية والجامعية، وصولا إلى الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير بجامعة الأزهر الموقرة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل ومشرفي القدير، الدكتور رياض محمود الأسطل، الذي تابعني بدقة واهتمام أثناء إشرافه على رسالتي، فكان نعم الموجه والمشرف الذي كان ذا سعة صدر، وخير ناصح ومرشد، كما وأتقدم بالشكر والامتنان لكل الأساتذة الكرام الذين تلقيت على أياديهم مساقات الدراسة الجامعية بالدراسات العليا، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر أيضا لقسم التاريخ الذي ما فتئ يوجهني ويرشدني ويساعدني في تخطي كثير من العقبات حتى وصلت إلى أعتاب إنجاز بحثي المتواضع هذا. وتجدر الإشارة هنا إلى توجيه الشكر إلى لجنة المناقشة والحكم : الأستاذ الدكتور أسامة ابو نحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر مناقشا داخليا، والدكتور عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية والمشارك بجامعة الأقصى مناقشا خارجيا.

ولا يفوتني في هذا المقام أن استذكر أبي رحمه الله، الذي كان يحثني دوما على الجد والاجتهاد لنيل أرفع الدرجات، مذكرا أياي بقول الشاعر: العلم يبني بيوتا لا عماد لها ... والجهل يهدم بيوت العز والكرم . والشكر موصول لوالدتي رحمها الله، التي رعتني صغيرا، وحملت هموم اعتقالي أسيرا، والتي طلبت مني أن أكمل تعليمي مهما كانت العقبات والصعوبات مستذكرة أمامي القول الشهير: اطلبوا العلم من المهد والى اللحد.

وقبل الختام يسعدني أن أتقدم لكل من ساعد وساهم في تهيئة الظروف والإمكانات لإنجاز بحثي المتواضع هذا، سائلا المولى عز وجل أن يكلل جهودهم بالتوفيق والتقدم والنجاح والازدهار.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق، وكيف ساهمت الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة الدستور العراقي وفق أسس طائفية وعرقية، حيث أقرت الفيدرالية التي تفرد بها الأكراد في شمال العراق، في خطوة وصفها البعض بأنها تأتي في سياق الترتيب والتمهيد للانفصال عن العراق، بهدف إضعافه وتقزيمه، وتناول الباحث أيضا مسألة الخلافات الجيوسياسية بين بغداد وأربيل ، حيث ظهر للسطح مدى الخلاف حول تفسير نصوص المادة 140 من الدستور العراقي الدائم، التي ذكرت كركوك النفطية بالاسم وأشارت إلى بقية مناطق النزاع بمناطق أخرى، الأمر الذي ترك فراغا في توضيح وتفسير ماهية ومقاصد المادة 140 والتي باتت تخضع لاجتهادات الطرفين المتنازعين، في خطوة نراها قد جاءت عن قصد مبرم ومتفق عليه تحت ضغط أمريكي خفي لإبقاء العراق بلدا غير مستقر تتناوب عليه الصراعات تلو الصراعات، ويبقى مبرر التدخل الأجنبي في العراق متواصلاً.

كما تناول الباحث مدى التطور السياسي الكردي في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، من حيث صياغة الدستور الكردستاني، ومدى اتفاقه أو اختلافه مع نصوص الدستور الاتحادي، إضافة إلى الانتخابات الكردستانية ، وصولا إلى استشراف مستقبل العراق فيما بين الفيدرالية، والكونفيدرالية والانفصال، مستخدما في ذلك عدة مناهج، كالمنهج التاريخي، والوصفي التحليلي ، كما استفدت من توظيف منهج نظرية الصراع ، ومنهج دراسة الحالة ، وكذلك المنهج الدستوري متتبعا الأحداث التاريخية التي مر بها أكراد العراق، وواصفا سياسات واستراتيجيات الأكراد قبل وأثناء فترة الاحتلال منذ عام 2003- 2011، ومحللا ومستنتجاً عدة استنتاجات كان أبرزها :

1- أن الحكومات العراقية المتعاقبة تجاهلت الحقوق الكردية في العراق، ولم تحسن التعامل مع التنوع العرقي في البلاد.

2- وفرت قضية قصف حلبجة بالسلاح الكيميائي، فرصة ثمينة للأكراد الذين وظفوها لصالح قضيتهم، حيث وجدت تضامنا دوليا غير مسبوق.

3- تقديم الأكراد لعامل القومية على عامل الدين.

4- لم يجد الأكراد حرجا في التحالف مع الإدارة الأمريكية قبيل وإبان حربها على العراق، في سبيل تحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ عقود.

قادت هذه النتائج إلى وضع توصيات لكل من الأكراد وحكومة بغداد، للوصول إلى حالة الاستقرار، واستخلاص العبر من الماضي، والعمل على ترسيخ دعائم الديموقراطية ، والتعددية، والشراكة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، كان أبرزها :

ضرورة تركيز الأكراد على عامل الدين قبل عامل القومية، فالروابط الدينية الإسلامية التي تربط الأكراد بمحيطهم الإسلامي تعتبر أكبر بكثير من موانع العامل القومي، والرجوع إلى التاريخ الإسلامي الذي وضع صلاح الدين الأيوبي الكردي المسلم قائدا للجيش الإسلامي إبان فتح بيت المقدس من الصليبيين، و تحريم مبدأ الصراع الداخلي الكردي – الكردي والعمل على حل المشاكل بالحوار، و إدراك الأكراد بأن ما حازوا عليه من إنجازات سياسية بعد سقوط بغداد عام 2003، ما هو إلا وفق المصلحة الأمريكية لضمان سيطرتها على منابع ومصافي وسوق النفط في الخليج، وليس خوفا على المصلحة الكردية، أو تعاطفا مع مظلوميتهم. و رفض أي دعوة تأتي في سياق الانفصال عن العراق، والعمل على مبدأ الوحدة مع الجغرافيا العراقية.

و ضرورة إعطاء الأكراد كامل حقوقهم القومية في البلاد، وتفعيل مبادئ الديموقراطية، والعدالة، والمساواة، والشراكة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، و تشكيل لجان محايدة ومختصة لمراجعة الدستور، وبخاصة المادة 140 ووضع تفسير واضح لنصوصها.

Abstract

This study aims to clarify the extent of the U.S. occupation on the political situations of the Kurds in Iraq, and how the American Administration contributed in the reformulation of the Iraqi constitution in accordance with sectarian and ethnic lines, where this administration approved the Kurds Federal in northern Iraq, in a move was recognized by others in the context of preparation and arrangement for the separation of Iraq, in order to weaken and dwarf it. The researcher also discussed the question of geopolitical differences between Baghdad and Erbil, where it comes to the surface the extent of dispute about the interpretation of the provisions of Article 140of the permanent Iraqi constitution, which reported the oil Kirkuk name and pointed out to the rest of the areas of conflicts as to others regions, that leaves a void in clarifying and interpreting the nature and purposes of Article 140 which became a subject to the jurisprudence of the two of conflicting parties, in a move seen by the writer may come intentionally and agreed under cryptic American pressure to keep Iraq as unstable state rotate it conflict after conflict, and remains a justification for the foreign intervention in Iraq.

The researcher also addresses the extent of the Kurdish political development in Iraq under the U.S. occupation, in terms of drafting of Kurdistan constitution, and the extent of its agreement or disagreement with the provisions of the Federal Constitutions, in addition to the Kurdish election, down to explore the future of Iraq among federal, and the Confederacy and separation, using several methods, such as historical, descriptive, and analytical methods, tracing the historical events experienced by the Iraqi Kurds, and describing the Kurdish policies and strategies before and during the occupation period since 2003 - 2011, in addition to analyzing and concluding several findings, as follows:

- The successive governments of Baghdad turned its back to Kurdish rights in Iraq, and they have not improved the dealing with the country's ethnic diversity.
- The shelling of Halabja by chemical weapons, a valuable opportunity for Kurds who used it in favor of their cause, which provided an unprecedented international solidarity.
- The Kurdish advances the nationalism factor on the factor of religion.
- The Kurdish did not find embarrassment in alliance with the U.S. Administration just before and during the war on Iraq, in the way of achieving what they aspire to it for decades.

These findings led to development of recommendations for each of the Kurds and Baghdad government, to reach the state of stability, and to conclude lessons of the past, besides to work on the consolidation of democracy, pluralism, political

partnership, and the peaceful transfer of power, the most notably recommendations were as follows:

Kurds need to concentrate on the religion factor rather than the national factor, that is the Islamic religious ties which bind Kurds with their Muslim surroundings are much more stronger than the national barriers. By referring to the history of Islam ،we find that Saladin, the Kurdish Muslim leader ،was nominated as the leader of Muslims' Army during Jerusalem conquest from the Crusaders .Hence, they must work on prohibiting the Kurdish-Kurdish internal conflict ،and work to solve their problems through dialogue. Kurds should realize that what they have won of political achievements after the fall of Baghdad in 2003, is supporting only the U.S. interests to ensure its control over resources, refineries and markets of oil in the Arab Gulf ،but not in the sake of Kurds interests or it is sympathizing with their grievance .Also they should reject any call comes in the context of secession from Iraq, and building on the concept of enhancing the unity with Iraq in the sense of its land and people.

Actually, there is an urgent need to give Kurds their full national rights in Iraq, and activate the principles of democracy, justice, equality and political partnership, besides the peaceful transfer of power, and forming neutral and competent committees to review the Constitution, especially Article 140 and develop a clear explanation to its provisions.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول
خطة البحث وأدبيات الدراسة

- ❖ المقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ تساؤلات الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ حدود الدراسة
- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ مصطلحات الدراسة
- ❖ دراسات سابقة

المقدمة

يقع إقليم كردستان [1] الذي يتمتع بغالبية سكانية كردية ضمن حدود عدة دول (إيران والعراق وتركيا وسوريا وأجزاء قليلة من أرمينيا) ويتركز أكراد العراق في الجزء الشمالي من البلاد كأربيل والسليمانية وكركوك ودهوك وغيرها ، وليس هناك حدود رسمية للإقليم بفعل تقسيمه على بلدان الجوار ، ولا يحظى بأي اعتراف قانوني أو دولي ، يقدر عدد سكان الإقليم ب " 4 مليون و 909 ألف نسمه عام 2010، وب خمسة ملايين و 131 ألف نسمه عام 2011، وفق تقديرات هيئة الإحصاء " [2] . وتبلغ مساحة الإقليم "78736 كم2 الذي يشكل أكثر من 18% من المساحة الكلية للعراق وهي تضم المحافظات ، السليمانية واربيل ودهوك ، إضافة إلى كركوك وخانقين ومقاطعات أخرى" [3] . هذا وتبلغ مساحة المناطق التي يسيطر عليها أكراد العراق من الإقليم حوالي 40000 كم ، من مساحة كردستان الكبرى التي تبلغ 500000كم. ويعتبر الأكراد مسلمين سنة في غالبيتهم.

و في مايو2003م أي بعد احتلال العراق ، عين الرئيس الأمريكي جورج بوش الجنرال (بول برايمر) حاكما مدنيا للعراق بعد سقوط بغداد في أبريل من نفس العام ، ليتلو ذلك تشكيل ما يعرف ب (مجلس الحكم) في تموز/يوليو 2003م والمكون من 25 شخصية عراقية .

"وقامت سلطة الائتلاف بتحديد مهام ومسؤوليات هذا المجلس، والتي من بينها تعيين الوزراء المؤقتين، والعمل بالتنسيق مع سلطة الائتلاف على رسم السياسات العامة للبلاد، وتحديد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لإنشاء دستور للعراق الجديد.

وفي 30 تموز/ يوليو 2003 قرر المجلس من خلال التصويت (20 إلى 5 أعضاء) التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم. وتم حصر الرئاسة في تسع شخصيات فقط من بين الأعضاء، على أن تكون مدة الرئاسة شهرا واحدا لكل منهم

1- عدد المنتمين للمذهب الشيعي في مجلس الحكم الانتقالي 13 عضوا (كلهم عرب).

---

(1) كرد وتعني الأكراد، وأستان وتعني أرض أو منطقة، أي بلاد الأكراد.محمد عبد الحمد، سمر،أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير.

(2) زيباري، عبد الحميد، شكوك بزيادة غير طبيعية في عدد سكان إقليم كردستان العراق، المونيتير، نبض العراق، 2013.

(3) الحزب الديموقراطي الكردستاني، نبذة عن اقليم كردستان العراق،
http://kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389

2- عدد المنتمين للمذهب السني من العرب خمسة أعضاء.

3- عدد المنتمين للعرقية الكردية خمسة أعضاء (كلهم يتبعون المذهب السني).

4- عضو مسيحي واحد.

5- عضو تركماني واحد"[1] .

يلاحظ هنا أن عدد الأكراد مواز لعدد العرب في تشكيلة المجلس ، بينما حاز الشيعة على نصيب الأسد مما يعطي دلالة واضحة على طائفية المجلس وعرقيته ، كما نرى أن الإدارة الأمريكية ممثلة في الجنرال برايمر قد فعلت فعلتها وأجادت مخططها في تقديم النعرة القومية الكردية على الديانة الإسلامية السنية للأكراد ، الأمر الذي يشير إلى نوايا الأمريكان في تفتيت البلاد عرقيا وطائفيا .

ولقد جاءت انتخابات البرلمان العراقي في 30 كانون ثان / يناير عام 2005م مؤشرا مهما على مدى تقدم الأكراد وحصولهم على عدد كبير من الأصوات حيث حصلت "قائمة الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)على مليونين و175 ألفا و 551 صوتًا، وهي نسبة لا تحتاج تفسيراً بسبب وضوحها، فقد شكل الأكراد عدداً كبيراً نسبياً، ونسبة لا يمكن تجاهلها من الشعب العراقي، وهم يعيشون في منطقة متواصلة وإستراتيجية من شمال العراق، التي تشهد نمواً للشعور القومي الكردي وقيادة طامحة للدخول في اللعبة السياسية العراقية كلها وللحصول على مستويات أعلى من المشاركة السياسية"[2]

ومن المعلوم بأن هذه الانتخابات شهدت تراجعا للعرب السنة بسبب الترتيب الأمريكي المحتل للبلاد ، ومقاطعة أعداد كبيرة من العرب السنة لهذه الانتخابات التي جاءت في ظل تصاعد المقاومة العربية السنية فيما يعرف بالمثلث السني في العراق .

هذا ولقد انتخب البرلمان في6نيسان/ أبريل 2005م جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني رئيسا للجمهورية ، في حين انتخب مسعود البرازاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيسا لإقليم كردستان العراق من قبل المجلس الوطني الكردستاني في حزيران/ يونيو 2005م ، هذا ويأتي الدستور الجديد في تشرين أول /أكتوبر 2005م أيضاً ليعطي فرصا أكبر لأكراد العراق في تطورهم السياسي في ظل الاحتلال ، بحيث نصت المادة الرابعة على "أن اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، بينما جاءت

---

(1) الجزيرة نت ، مجلس الحكم الانتقالي ، قسم البحوث والدراسات ، www.aljazeera.net

(2) المخ، زهير ، نتائج الانتخابات العراقية ، تهميش السنة ليس (آليا) والصراع بين أجنحتهم الاندماجية والانعزالية يحدد موقفهم من الحكومة المقبلة ، الشرق الأوسط ، عدد 9575 ، 2005م .

المادة الرابعة عشر لتؤكد على أن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية، كما تناولت المادة 117 أن الدستور يقر عند نفاذه، أن إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليماً اتحادياً، وتأتي المادة 119 لتعطي الحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناءً على طلب استيفاء"(1) .

واستنادا إلى هذه المواد وغيرها تمكن الأكراد من بسط نفوذهم على إقليم كردستان شمالي العراق ، وحازوا على تقدم كبير في توسيع جغرافية وصلاحيات الحكم الكردستاني الذاتي بشكل موسع . وتعد مشكلة الأكراد من المشاكل الشائكة في منطقة الشرق الأوسط ، بحيث خاض الأكراد ثورات عدة ، وحروب كثيرة ، ومفاوضات مريرة لنيل استقلالهم منذ انهيار الدولة العثمانية وحتى اليوم ، ولاقوا الكثير من الملاحقات والمضايقات ، والاستغلال السياسي من الدول المجاورة وحتى الابتزاز ، كما تعرضوا لكثير من الاضطهاد في محيطهم الإقليمي ، وقدموا عشرات الآلاف من الضحايا في سبيل مطالبهم بالحرية والاستقلال ، إلا أنهم فشلوا فشلا ذريعا في تحقيق مآربهم ، باستثناء حكم ذاتي ضيق إبان حكم حزب البعث العراقي ، وما إن تم الغزو (الأنجلو أمريكي) للعراق عام 2003م وجدنا بأن أكراد العراق قد تطور وضعهم السياسي، بحيث وصل جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، إلى منصب رئاسة الجمهورية ، كما وصل هوشيار زيباري خال مسعود البرازاني الكردستاني لمنصب وزير الخارجية العراقي ، في حين تبوأ مسعود البرازاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني منصب رئيس إقليم كردستان ذي الحكم الذاتي الموسع بلا منازع .

ولقد جاء اختياري لهذا الموضوع من خلال متابعتي للشأن العراقي منذ سنوات ، وما إن تغيرت الظروف السياسية في العراق بشكل كلي ، انتابني تساؤل رئيس للمشكلة ألا وهو ، لماذا وكيف استطاع أكراد العراق تحقيق تقدم سياسي مرموق في ظل الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق 2003-2011م ، بينما فشلوا في ذلك على مدار ما يقرب من مائة عام خلت من التضحيات الجسام ؟!

وتتبع أهداف الدراسة من خلال تتبع التطور السياسي لأكراد العراق ومساعدتهم لقوات الاحتلال في غزو العراق ، وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وتبوء مناصب عليا في الدولة الاتحادية والإقليم ، وتفسير أهداف التعاون الكردي – الأمريكي ، وتوضيح مدى إرادة الإدارة الأمريكية وحلفائها في ترقية وضع الأكراد سياسياً في العراق ، ووضع أسس تمهيدية للتجزئة والانفصال لاحقا إذا لزم الأمر ، وللحيلولة دون تبوء أي حزب سياسي

---

(1) مجلس القضاء الأعلى ، دستور جمهورية العراق لعام 2005م ، جمهورية العراق ، السلطة القضائية ، http://iraqja.iq/view.77

معارض للسياسة الأمريكية للحكم في العراق ، وذلك لضمان السيطرة الأمريكية على منابع ومصافي النفط في الخليج ، ولضمان أمن واستقرار دولة إسرائيل وإبقائها متفردة في القوة العسكرية في المنطقة .

وتفيدنا الدراسة من حيث أهميتها في توضيح ما هو جديد في التحولات السياسية العراقية ، ومدى قدرة الإدارة الأمريكية وحلفائها على اللعب بالأوراق السياسية في الشرق الأوسط كيفما ووقتما شاءت ، وأن هناك ما تتستر به الولايات المتحدة الأمريكية تحت عباءة شعارات (الحرية والديمقراطية والتعددية والشراكة السياسية) بهدف الوصول لأهدافها السياسية والاقتصادية ، و بقائها كقوة متفردة في العالم ذا القطب الواحد ، وضمان عدم إيجاد قطب ثان خلفا للاتحاد السوفيتي ، وهذا ما يشير إلى وجوب أخذ الحيطة والحذر ، والعمل على سد كافة الثغرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان عدم التدخل الخارجي وبخاصة الأمريكي ، ولهذا نرى أن الفائدة من هذه الدراسة تقودنا إلى نصيحة العالم العربي والإسلامي لسد الثغرات ، وحل مشاكل الأقليات العرقية والطائفية ، وإعطائهم حقوقهم ضمن الوحدة الوطنية ، وتكريس المفهوم الوطني لديهم على المفهوم الطائفي والعرقي ، وإعطائهم فرصا للمشاركة السياسية ، والاستفادة الاقتصادية ، لمنع أي اختراق لصفوفهم من الخارج بحجة الحرية والديمقراطية والتعددية .

هذا ولقد استخدمت في دراستي هذه ثلاثة مناهج :-

1-المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية التي مرت على الأكراد في ظل المتغيرات السياسية الطارئة على الساحة العراقية.

2-المنهج الوصفي لوصف الأحداث المتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة العراقية والكردية.

3-المنهج التحليلي لتحليل الأحداث والتطورات السياسية التي بها أكراد العراق للوصول إلى النتائج والتوصيات. هذا بالإضافة إلى الإفادة من نظرية الصراع التي تناولت حالة الصراع التي نشبت بين الأكراد والسلطة، وبين الأكراد أنفسهم.

إضافة إلى الإستفادة من منهج نظرية الصراع، ودراسة الحالة، وكذلك المنهج الدستوري.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس التالي :

ما تأثير الاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق ؟

تساؤلات الدراسة :

1- كيف تمت صياغة الدستور العراقي الدائم عام 2005م في ظل الاحتلال الأمريكي ، وما هي المواد التي تناولت القضية الكردية ، وهل كانت إيجابية أم سلبية بالنسبة لأكراد العراق سياسيا ؟

2- لماذا تغيرت مواقف أكراد العراق السياسية تجاه دول الجوار بعد سقوط نظام البعث في البلاد ؟ وكيف تعاملت إيران وتركيا مع التطورات السياسية الجديدة للأكراد في شمال العراق ؟

3- كيف انعكست التطورات السياسية على الساحة الكردستانية العراقية على علاقاتهم مع المجتمع الدولي ؟

4- ما هو مستقبل أكراد العراق في ظل الخلاف (الجيوسياسي) بين أربيل وبغداد، وهل سيتجه نحو الفيدرالية الموسعة ، أم إلى الكونفيدرالية، أم إلى الإنفصال عن الوطن الأم؟

فرضيات الدراسة :-

1- استغلال أكراد العراق لحالة العداء المستفحل بين بغداد والدول الإقليمية والمجتمع الدولي ما أدى إلى تدخل الإدارة الأمريكية بواسطة وكيلها (حاكم العراق – برايمر) في صياغة الدستور العراقي الدائم القائم على أساس الطائفية والقومية في البلاد بحجة تفعيل الديموقراطية والتعددية .

2- مقاطعة غالبية العرب السنة للاستفتاء على الدستور ، ورفضهم الفدرالية الكردية كونها تهدد سلامة العراق الوطنية ، وانطلاق العمل السني المسلح ممثلا في تنظيم القاعدة الإسلامي ، وتبوأ العرب الشيعة لمواقع مقدمة في البلاد .

3- الدور التركي والإيراني في إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، ورغبة البلدين في السيطرة والنفوذ على المنطقة في ظل غياب القوة العراقية .

4- مناطق النزاع ، وفي مقدمتها (كركوك) النفطية التي أثارت الخلاف بين أربيل وبغداد، وكذلك الصراع الطائفي بين (السنة والشيعة والأكراد) لجني مكاسب سياسية في ظل تصاعد عمليات تنظيم (القاعدة الإسلامي) وبعضا من التنظيمات الإسلامية السنية في منطقة ما يعرف ب(المثلث السني) الذي بات يشعر بالتهميش وجعله أقلية بعدما كان الأغلبية .

أهمية الدراسة :-

تسهم الدراسة في :

1- تظهر الدراسة أيضاً مدى خطأ أكراد العراق في عمق خلافاتهم مع حكومات بغداد ، وحملهم للسلاح ، وفتحهم باب التحالف مع دول وحكومات معادية للعراق ، إضافة إلى خلافاتهم الداخلية التي وصلت إلى حد الصراع المسلح بينهم .

2- الوقوف على مدى تأثير واقع الاحتلال الأمريكي في صياغة وإعداد واستفتاء الدستور العراقي الدائم عام 2005م ، و إبراز المواد الدستورية التي تعطي مزيدا من الحرية السياسية للأكراد ، ومدى عمق الخلافات التفسيرية لمواد الدستور .

3- توضيح ماهية العلاقات الكردية – الكردية في ظل المتغيرات السياسية (سلما او حربا)، و الوقوف على تذبذب العلاقات الكردية – السنية ، والكردية – الشيعية ، والكردية – العربية في ظل التطورات السياسية الكردية ، وفي ظل صياغة واستفتاء الدستور الدائم .

4- تفسير مدى الاهتمام الإيراني والتركي بالقضية الكردية في ظل التطورات السياسية لكردستان العراق، و توضيح مدى الاهتمام الأمريكي مؤخرا بالحقوق الكردية في العراق .

5- الوقوف على عمق التعاون الكردي – الأمريكي قبيل وأثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م ، و إظهار مدى تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات الكردية مع الاتحاد الأوروبي ، والمجتمع الدولي .

6- استشراف مستقبل العراق في ظل الخلافات الجيوسياسية بين بغداد وأربيل ، وفي ظل تصاعد الحرب الطائفية .

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى :

1- الوقوف على مدى تأثر العلاقة الكردية – الكردية بالمتغيرات السياسية في العراق، و توضيح مدى التدخل الأمريكي في صياغة الدستور العراقي الدائم .

2- الوقوف على ماهية الدستور الكردستاني ، ومدى استفادة القضية الكردية من حالة المصالحة الداخلية ، والانتخابات المحلية ، وتقاسم السلطة .

3- إيضاح مدى الخلافات بين الأكراد والعرب (سنة وشيعة) ومدى تركيز الأكراد على العامل القومي قبل العامل الديني .

4- التعرف على مدى الاهتمام التركي والإيراني بالمسألة الكردية في العراق ، وسعيهما لعدم تأثر أكراد بلديهما بالتطورات السياسية لأكراد العراق، توضيح مدى الاهتمام والتركيز الأمريكي على إعطاء أكراد العراق حقوقهم القومية، بهدف إضعاف العراق عسكريا وسياسيا ، وضمان السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج وآبار النفط ، إضافة لضمان أمن إسرائيل الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية .

5- انعكاس التطورات السياسية للأكراد على مواقفهم السياسية تجاه المجتمع الدولي .

6- التنبؤ بمستقبل العراق في ظل المتغيرات السياسية في المنطقة .

حدود الدراسة :

1- جغرافيا : الجمهورية العراقية .

2- زمانيا : 2003-2011م .

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة مناهج ثلاثة، وذلك على النحو التالي:

1- المنهج التاريخي ، لتتبع الأحداث التاريخية التي مر بها العراق قبل وأثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م .

2- المنهج الوصفي ، لوصف الظاهرة (الاحتلال) ومدى تأثيرها على واقع الأقليات في العراق .

3- المنهج التحليلي ، لتحليل الظاهرة وتفسيرها وصولا للنتائج المطلوبة والإفادة منها .

إضافة إلى الإفادة من منهج دراسة الحالة، ومنهج نظرية الصراع، وكذلك المنهج الدستوري، حيث أن الدراسة تطرقت إلى حالة الصراع بين الحكومة العراقية والأقلية الكردية، وكذلك الصراع فيما بين الأكراد أنفسهم، كما وتطرقت الدراسة إلى الوضع الدستوري للأكراد في ظل الدستور العراقي الجديد، والوضع الدستوري الكردستاني المحلي.

مصطلحات الدراسة :

الأقلية العرقية :

تستخدم الأقلية العرقية في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقتها مع أكثرية قومية في بلد معين، وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر والأرمن والشركس (1) .

البشمركة :

تعود أصول البشمركة إلى أربعينيات القرن العشرين حين كانت تشكل حركة مقاومة مسلحة ضد النظام العراقي المركزي في بغداد. وعلى مدى هذه العقود، تنامي حجم الحركة، وأصبحت ذات بنية متطورة، وحسنت تقنياتها القتالية. وفي عهد الرئيس صدام حسين، تنامت أعداد البشمركة على نحو مثير، ووصلت بإقليم كردستان إلى حالة أقرب إلى الحكم الذاتي عام 1991. وشهدت التسعينيات افتتاح مركزي تدريب في قالاجوالان (محافظة السليمانية) وزاكو، في مسعى لتحويل المقاتلين الأكراد إلى جنود بمعنى الكلمة، ولتنظيم الحركة في نظام رتب عسكرية. وفي عام 2003 أدى التعاون مع القوات الأمريكية إلى تحسين تدريب البشمركة، وإلى تدعيم صورتها كجيش نظامي.

من الناحية التقنية البحتة، تحمل البشمركة اليوم العديد من خصائص الجيش النظامي، فلديها هرمية داخلية محددة جيداً، وجميع نظم المراسم والتشريفات الرمزية اللازمة، ومعسكرات التدريب المتخصصة، ومجموعة كاملة من الألبسة الموحدة(2)

الحكم الذاتي :

يمكن القول أن الحكم الذاتي Autonomie/self- governement من وجهة نظر القانون الدولي، أن يحكم الإقليم نفسه، ويقصد به أيضاً " صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها". وقد يطلق عليه أيضاً الحكم الذاتي الدولي International autonomie وهو ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم (3).

---

(1) غليون، برهان ، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية ، مفهوم الإثنية ، مجلة التفاهم

(2) نقاش ، السياسة ، البشمركة ، أرشيف قضايا ومناقشات، 2006م .

(3) بوبوش محمد ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي والدستوري ، جامعة محمد الخامس ، الرباط .

الطائفية الإثنية :

تستخدم للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي، فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغلبيته بوذية أو إسلامية، وهو ما ينطبق أيضاً بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكثرية"[1] .

ولو كانت الطائفية تعصباً للكل لا تسمى عندئذ طائفية، بل تسمى انتماء وطني، وقد يكون التعصب للكل محموداً في بعض الأحيان، كما في نشوء الانتماء الوطني أو القومي، والاعتزاز الوطني والقومي، ولا نلمس فيه خطراً لأنه تعصب للكل وليس للجزء"[2]

الفدرالية :

الفدرالية وفق قاموس أكسفورد هي نظام حكم يتاح بموجبه للولايات المنفردة في بلد ما أن تنظم وتباشر شؤونها الخاصة، لكن شرط خضوعها لحكومة مركزية تختص بالقرارات على المستوى الوطني. والدولة الفدرالية هي بلد مكون من مجموع الولايات المنفردة التي تمتلك مباشرة شؤونها الداخلية بنفسها، لكنها تخضع للحكومة المركزية في اتخاذ القرارات الوطنية.

والفدرالية وفق قاموس وبستر، تعني أنها «اتفاق بين ولايات للاتحاد في ما بينها يتم من خلاله التنازل عن جزء أو بعض من سيادتها لكنها تبقى مستقلة في شؤونها الداخلية».

والى المعنى نفسه ذهب قاموس هاملن فهي «ميثاق بين مجموعة من الأمم أو الدويلات أو الولايات تحت حكومة مركزية تختلف عن الحكومات المنفردة لتلك الولايات[3] .

مجلس الحكم الانتقالي :

مجلس الحكم في العراق هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس 2003م، والتي انتهت باحتلال بغداد في 9 نيسان/أبريل 2004م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال. وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز/يوليو 2003م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة

---

(1) غليون برهان ، مرجع سابق

(2) السوري، عبد الله ، في مفهوم الطائفية ،رابطة أدباء الشام ، لندن ، http://www.odabasham.net/show.php?sid=29891

(3) الاتحاد الوطني الكردستاني ، مركز الخارج ، الفدرالية ، المفهوم والنص والتطبيق ، 2011م WWW.PUKONLINE.COM

حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة. وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز/يوليو 2003م ولغاية 1 حزيران/يونيو 2004م، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة. وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة كانت في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في 1 يوليو 2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي، واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيسا للجمهورية[1] .

دراسات سابقة :

* **<u>الدراسة الأولى</u>**، سارة يونس كاكل، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011م ، حيث هدفت الدراسة إلى بيان مناطق النزاع بين بغداد وأربيل ، بحيث افترضت الدراسة بأن العلاقة بين الجانبين مرتبطة بالوضع الفدرالي للإقليم ، كما أشارت الدراسة إلى أن الأكراد في ظل ما يتمتع به إقليمهم من موارد قد يكون نقمة عليهم، وبخاصة في ظل التدخل الإقليمي في شئونه من باب تفادي خطر نقل العدوى لأكراد المناطق المجاورة للعراق، كما استنتجت الدراسة بأن التطلعات الكردية لن يكتب لها النجاح في ظل الصراعات الداخلية ، كما أن مناطق النزاع ومفهوم حلها يختلف ما بين الأكراد وحكومة بغداد وبخاصة في ظل التدخل الإقليمي ، هذا وأوصت الدراسة بضرورة عدم إصغاء الأكراد للوعود الأجنبية كونها تصب في مصلحة الدول الواعدة ليس إلا ، وأن يعمل الأكراد على مشاكلهم الجيوسياسية مع الحكومة العراقية بالحوار فقط .

* **<u>الدراسة الثانية</u>** ، الحامد الرائد ، **العراق بعد أمريكا .. واقع الانسحاب .. وصور المستقبل** ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات 2010م .
للسيد حامد الرائد ، يرى الكاتب أن الانسحاب الأمريكي المرتقب نهاية 2011 سوف لن يكون أكثر من غياب ظاهري للوجود العسكري في العراق ليس إلاّ، كما إن الانسحاب المفترض سوف لا يعني عودة العراق حرا مستقلا غير منقوص السيادة ، ويشير الكاتب إلى أن وجود أعداد كبيرة من المتعاقدين الأمنيين سيحلون محل القوات الأمريكية المنسحبة يقيمون في قواعد عمل ثابتة، تثير الخشية من تحولها إلى شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني، ومع احتمالات عدم الاستقرار الأمني لأمد بعيد، فإن هذه الشركات الربحية لابد لها أن تستعين بموظفين فنيين أو عاديين بالتعاون مع شركات استجلاب المتعاقدين الأمنيين، ومع الخروج

(1) ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة ،سياسة العراق WIKPEDIA.ORG

الأمريكي فان هؤلاء سيكونون بمثابة عصابات منظمة ستأخذ على عاتقها مهمة الوريث المؤتمن مقابل ثمن على مصالح الأمريكي الذي يريد البقاء بعيدا عن مصادر الخطر المباشر، والحلول البديل كوكلاء عنهم في تلك المجالات الربحية والأمنية، وهذا التداخل سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الأمني، ويضيف الكاتب : في حال عدم وجود حكومة عراقية قوية في بغداد قادرة على أنْ تمارس ضغوطاً على القيادات الكردية للكف عن سياساتها المؤذية للشعب العراقي، ومع تزايد احتمالات اندلاع اقتتال عرقي عربي كردي قد يمتد إلى جوار العراق شمالاً أو شرقاً أو غرباً، كل ذلك خلق لدى عموم العراقيين شكلاً من القلق المشروع على مستقبل بلدهم ووحدته أرضاً وشعباً، وعلى مستقبل التعايش الأهلي في المدى المنظور والبعيد.

* <u>**الدراسة الثالثة**</u> ، دهام محمد العزاوي : **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ،** الناشر: الدار العربية للعلوم – مركز الجزيرة للدراسات، 2009م .

عالجت الدراسة الثالثة للدكتور عزاوي المسألة الكردية في العراق من حيث التحالف الكردي الأمريكي من اجل مكاسب سياسية كردية في العراق ، كما تناولت الدراسة انعكاسات الاحتلال الأميركي للعراق على تصاعد المطالب الكردية في الفيدرالية وحق تقرير المصير، تمثلت في كثير من القوانين والتشريعات التي أقرتها سلطات الاحتلال الأميركي فأتاحت للأكراد حق التمتع بوضع إداري وسياسي شبه مستقل ، كما تعرضت الدراسة لعدم إخفاء الأكراد لهويتهم ، وقاموا بتوظيف ما أتى به الاحتلال لتقوية مطالبهم وتجسيدها على ارض الواقع ، ويرى الكاتب أن التطبيق الطويل لمركزية السلطة ، وعدم الشراكة السياسية تعيق تطبيق الفيدرالية في العراق .

ولقد ظهر من خلال دراسة الدكتور عزاوي بأن الأكراد استفادوا كثيرا من احتلال العراق لتعزيز مركزهم السياسي ، وأن المصلحة الأمريكية اقتضت إعطاء الأكراد مركزا سياسيا متطورا بهدف تفتيت العراق وإضعافه ، كما رأى أن حالة السلطة المركزية ، وغياب مفاهيم الشراكة السياسية قد تعيق تنفيذ مشروع الفيدرالية في العراق ، ويخلص الكاتب إلى أن الأكراد يبدون حماسة شديدة لتبني خيار الفيدرالية، باعتبارها الأداة التي ستمكنهم من المحافظة على خصوصيتهم، وتسمح لهم بتسيير إقليمهم...وهو المسلك الذي يتبعونه ويبدو، بنظر الكاتب، أنه سيفضي لا محالة للانفصال عن العراق، في أفق مشروع التقسيم الذي ينشده الاحتلال الأمريكي، ويعمل جاهدا على تكريسه ببلاد الرافدين .

* **<u>الدراسة الرابعة</u>** ، عبد الحسين شعبان :**القضية الكردية بين التأطير والتشطير**، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات ، العدد 40 ، آذار/ مارس 2007م.

عالجت الدراسة السادسة للسيد شعبان عبد الحسين المفكر والباحث العراقي في القضايا الإستراتيجية العربية والدولية ، حيث نشرت هذه المادة تحت عنوان" العراق والفيدرالية " في ملف جنة كردستان.. في جحيم العراق، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات ، العدد 40 ، آذار/مارس 2007م وتناولت الدراسة تتبع القضية الكردية منذ معاهدة سيفر عام 1920م حيث يرى الكاتب بأن الولايات المتحدة قد كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية في التسعينات وخلال فترة الحصار الدولي والعقوبات. وقد تحدثت قيادات كردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام 1991، وقالت أن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق ويرى أن القضية الكردية في العراق خرجت من الدائرة المحلية إلى الدائرة الدولية، لتصبح من أعقد القضايا الحادة، التي تتطلب حلولاً عاجلة وسريعة وذلك بالارتباط بحرب الخليج الثانية ومشاهد الهجرة الجماعية للأكراد وبعد قمع "انتفاضة" آذار(مارس) 1991. وإذا ما استثنينا القضية الفلسطينية واعتداءات إسرائيل المتكررة والبعد الإنساني والسياسي لقضية اللاجئين لرأينا أن القضية الكردية هي في طليعة القضايا ذات البعد الإنساني والسياسي الأكثر سخونة والتهاباً بعد القضية الفلسطينية، ليس في العراق حسب بل على صعيد الأمة الكردية التي تعاني مثل الأمة العربية من التجزئة والتقسيم (حسب رأي الكاتب)

* **<u>الدراسة الخامسة</u>** ، آمي ورثنغتون..(وآخ): **العراق : الغزو – الاحتلال –المقاومة ، شهادات من خارج الوطن العربي** / مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 27 ، بيروت 2003م .

أشارت الدراسة في مقالها رقم 6 لنصير عاروري ، بعنوان : حروب جورج دبليو بوش (الوقائية) بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة ، إلى الصلة الإسرائيلية في الحرب على العراق عام 2003م ، وجاء في صفحة 84 ، وكان الجنرال جاي غارنر قد وقع على عريضة يتهم فيها الفلسطينيين بتفجير العنف ويقول إن إسرائيل قوية، هي ذخر أمني للولايات المتحدة ويعتبر غارنر جنرال مناصر لإسرائيل أوكل إليه مبدئيا إدارة العراق بعد الاحتلال ، ليخلفه بول برايمر فيما بعد ، كما أشارت الدراسة في صفحة 87 على أن دور إسرائيل في الغزو ظل بعيدا عن الإعلام (وقد وصف ميخائيل كنسلي من مجلة سلايت (slate) هذا الصمت وصفا مناسبا فقال : مثل عدم مناقشة الدور الإسرائيلي كالمثل الشهير عن ذلك الفيل في الغرفة : يراه الكل ولكن لا يذكره احد منهم) وهنا نرى بأن الدراسة تشير عبر

صفحاتها إلى الدور الإسرائيلي الفاعل في إشعال فتيل الحرب على العراق عام 2003م ، كما أشارت الدراسة إلى أن إسرائيل قدمت مطاراتها للطيران الحربي الأمريكي ، كما قدمت أسلحة للقوات الغازية بما فيها طائرات استطلاع متطورة .

تشير الدراسة في مقالها الخامس عشر بعنوان : العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق ، منظمة العفو الدولية ، وذلك في صفحتها 237 إلى عمليات الاضطهاد السياسي والعرقي في العراق بحيث أشارت إلى أنه قد اختفى أكثر من 100000 كردي في العام 1988م (في عملية الأنفال) وقتل 5000 مدني عندما استخدمت الأسلحة الكيماوية في هجوم شن على بلدة حلبجة الكردية ، كما أشارت الدراسة إلى عمليات التهجير القسري والتعريب التي طالت الأكراد والتركمان والأشوريون ، كما صودرت ممتلكاتهم ، في حين تشير الدراسة في مقالها الحادي والعشرون تحت عنوان : التحدي الدستوري في العراق (تقرير الشرق الأوسط رقم 19) 13تشرين ثاني 2003م ، المجموعة الدولية للازمات، إلى أن الأكراد طالبوا بحقوقهم التي يرون أنها تكون مضمونة في عراق فدرالي ، حيث حذر فؤاد معصوم رئيس اللجنة الدستورية التحضيرية بأنه : إذا ما اتخذ شعب العراق قرارا ضد الفدرالية فان المشكلة الكردية لن تحل ، وقد نضطر إلى العودة إلى القتال .

* **<u>الدراسة السادسة</u>** ، حامد محمد عيسى ، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط** ، مكتبة مدبولي 1992م .

لقد تناول الكاتب في دراسته مشكلة الأكراد في الشرق الأوسط منذ بدايتها وحتى عام 1991م ، حيث تعرض الكاتب لقضية الأكراد في العراق وإيران وتركيا وسوريا ، ووضعهم في الاتحاد السوفيتي ، وطبيعة الحركات الوطنية القومية ، ودور القضية الكردية في مجال السياسة العالمية ، واثر التيارات السياسية الدولية على هذه المشكلة ، كما تناول الكاتب وضع الأكراد قبل وبعد الحرب العالمية ، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي ناقشت وضعهم السياسي كمعاهدة سيفر ، والحركات الكردية ، بيان 11 مارس 1970م ، واستئنافهم للعمل المسلح ، ودورهم في الحرب العراقية الإيرانية ، بالإضافة إلى علاقتهم بحرب الخليج الثانية ، بحيث ارتأى الكاتب أن العلاقة الكردية العربية هي علاقة أخوة ومصير عبر التاريخ ، وربط كفاح الأكراد من اجل التحرر بكفاح العرب ، ورأى أن الأخوة العربية الكردية هي الطريق الصحيح لتحقيق أماني الشعبين في التقدم والازدهار .

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح مما سبق أن الدراسات السابقة ركزت على المسألة الكردية في العراق، لما يحمله أكراد العراق من أهمية كبرى في تاريخ الحركة الكردية في المنطقة ، بحيث سلطت الضوء على تاريخ الحركة الكردية في العراق ، ومسيرتها الكفاحية من أجل الحرية والاستقلال، كما وأشارت بعض هذه الدراسات إلى ما تناولته منظمات حقوق الإنسان بشأن قضية حلبجة الكردية وعمليات التهجير القسري والتعريب التي طالت الأكراد التي أثارت احتجاجات المجتمع الدولي، وتناولت بعض الدراسات استغلال الأكراد لعملية غزو العراق لتعزيز مكانتهم السياسية، حيث شكل الغزو الأمريكي للعراق فرصة سانحة لصياغة دستور جديد يعطي الأكراد حقا في الحكم الفيدرالي الذي منحهم مزيدا من الإستقلال، كما ورأت بعض هذه الدراسات أن الإنسحاب الأمريكي جاء شكليا ليس إلا. وأن الإدارة الأمريكية لن تترك العراق حرا ليستعيد عافيته ويعود قويا ، وذلك لضمان السيطرة النفطية. كما و تناولت هذه الدراسات القضية الكردية أثناء حكم حزب البعث، وعلاقة الحزب بأكراد العراق، وصولا إلى صياغة الدستور الجديد 2005م ، إلا أن دراستنا أضافت جديدا على هذه الدراسات، حيث تناولت التطورات السياسية التي شهدتها العراق أثناء الغزو الأمريكي مما أعطى لأكراد العراق مزيدا من النفوذ السياسي في البلاد، حيث أدى ذلك لوصولهم لأعلى سلطة في الجمهورية، كما انفرد إقليم كردستان العراق بالفيدرالية المكفولة دستوريا.

وسعت هذه الدراسة لتقديم جوانب أخرى لم تتناولها الدراسات السابقة، من بينها توضيح مدى التطور السياسي الذي حاز عليه أكراد العراق دون غيرهم من أكراد الجوار، وبيان مدى أثر الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 في صياغة الدستور الجديد الذي أعطى الأكراد مزيدا من الحقوق والحرية والاستقلال عبر الفيدرالية الدستورية.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة بعض الصعوبات والعوائق أثناء عملية البحث والتحري عن المراجع والدراسات السابقة ، ويعود ذلك لأسباب أبرزها ، الحصار السياسي والاقتصادي على قطاع غزة و عدم المقدرة على الحركة والسفر لجلب مزيد من المراجع اللازمة لموضوع الدراسة .

الفصل الثاني

تطور الأوضاع السياسية لأكراد العراق (1958 – 2003)

المبحث الأول

- ❖ **الأوضاع السياسية الكردية خلال حكم حزب البعث (1968 –1979)**

المبحث الثاني

- ❖ **تطور علاقة الأكراد بالنظام العراقي في ظل عهد الرئيس صدام حسين**

تقدر مساحة كردستان العراق بـ 80 ألف كيلو متر مربع تقريبا (بما فيها مناطق النزاع)، ويقطنها 4 مليون و900 ألف نسمة حسب إحصائيات هيئة إحصاء السكان في الإقليم عام 2009م . وهي جزء من كردستان الإقليمية البالغة من المساحة 500الف كيلو متر مربع . وتعود جذور كردستان الإقليمية الحديثة إلى عام 1514م حيث "اصطدمت الدولتان (الصفوية والعثمانية) في معركة (جالديران) التي أدت إلى تقسيم كردستان إلى قسمين، قسم يتبع الدولة الصفوية ، وآخر يتبع الدولة العثمانية"(1) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى آل العراق لحكم بريطانيا، ثم آلت إلى الحكم الملكي 1921- 1958م، ثم للحكم الجمهوري 1958- 2011م، وخلاله خضعت العراق لحكم حزب البعث برئاسة الرئيس صدام حسين منذ العام 1979م حيث شهد عهده حالات صدام دموية بينه وبين أكراد شمال العراق الذين تطلعوا لاستكمال مشروعهم الاستقلالي عن العراق، وخاضوا حروبا ضروسة مع القوات العراقية، ومع ذلك شهد عهد الرئيس صدام حسين محطات سياسية لحل المسألة الكردية كان أبرزها ما عرف في حينه ببيان 1970/3/11م، حيث عمدت الحكومة العراقية من خلاله لحل الخلاف مع الأكراد، حيث تم تحديد 4 سنوات كفترة انتقالية لتنفيذ البيان، يمارس الأكراد بعده الحكم الذاتي في إقليم كردستان و تظاهر مصطفى البرازاني بقبول البيان، و لكنه عمل في الخفاء على تعطيل تنفيذه ، حيث كان يسعى للانفصال ، كما طالب الأكراد بضم منطقة كركوك ضمن الحدود الكردستانية ، الأمر الذي رفضته الحكومة . وفي 1974/3/11م بعد نفاذ ال4 سنوات الانتقالية صدر بيان الثورة بتأكيد الحكم الذاتي وفق بيان 1970م ، وتم تعيين ابن البرازاني وزيرا ، وتعيين طه معروف (الكردي) نائبا للرئيس . وأكد بيان التنفيذ على أن الحكومة لن تتفاوض بعد ذلك مع البرازاني بل ستستأصله وجماعته إذا رفض الأكراد بيان الحكم الذاتي وطالبوا بالمزيد من الإمتيازات.

وفي أغسطس 1974م اندلع القتال بدعم من شاه إيران ، بحيث عملت الجزائر وسيطا لحل المشكلة في 3/6/ 1975 م حيث تم التوقيع على معاهدة الجزائر بين العراق وإيران ، لتقسيم شط العرب ، وتعهد إيران بعدم دعم أكراد العراق في الشمال ، الأمر الذي أضعف الجبهة الكردية ومكن الحكومة العراقية من السيطرة على الأمور، ففر البرازاني من العراق ، وسيطر الجيش العراقي على المناطق الكردية .

اتجه الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة (مسعود البرازاني) للتحالف مع إيران عام 1983م إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) للضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات لصالح الأكراد ، بينما ذهب غريمه (جلال طالباني) زعيم الاتحاد الوطني

---

(1) علو، أحمد، الحلم الممنوع، دراسات وأبحاث، مجلة الجيش اللبناني، عدد334، 2013.

الكردستاني نحو بغداد ، وتصاعد الخلاف الكردي – الكردي وتأكدت السيطرة العراقية على البلاد . وبعد انتهاء الحرب عام 1988م توجه الرئيس صدام حسين نحو تصفية الحساب مع الأكراد وقام الطيران العراقي بقصف المناطق الكردية المعارضة ، وتم استخدام السلاح الكيميائي في ضرب مدينة (حلبجة) الكردية مما أثار ردود أفعال دولية عنيفة ضد بغداد.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م قام الأكراد بانتفاضة شاملة اخضعتها القوات العراقية بالقوة مما دفع بمجلس الأمن لإصدار القرار 688 القاضي بتشكيل قوة حماية للأكراد ، وتحديد منطقة أمنية يحدها خط العرض 36 درجة شمالا يحظر فيها تحليق الطيران العراقي .

شهدت التحالفات الكردية عام 1994م اختلافا وانقلابا واضحا بعد اكتشاف إيران أن الأكراد الإيرانيين الفارين منها يلجأون إلى مواقع الحزب الديموقراطي في شمال العراق حيث قامت إيران بقصف هذه المواقع ، وعملت على التحالف مع الاتحاد الوطني بدلا من الحزب الديموقراطي ، الأمر الذي أدى إلى الاقتتال الداخلي بين الحزبين الكرديين الكبيرين ، مما أدى إلى تبدل في تحالفاتهما بين طهران وبغداد ، وظل الوضع على ذلك إلى أن تدخلت قوات التحالف الدولي .

كما شهد العام 1996م صراعا كرديا – كرديا بسبب مشروع ما عرف في حينه (بالنفط مقابل الغذاء) بحيث كان مقررا مرور النفط بكردستان إلى تركيا ولزوم حمايته وتأمينه من خلال لجنة مشرفة، على أن يخصص نسبة من العائدات للأكراد الأمر الذي أدى إلى دعم وتكليف الحكومة العراقية للحزب الديموقراطي بقيادة (مسعود برازاني) للقيام بهذه المهمة، كما دعمت إيران الاتحاد الوطني بقيادة (جلال طالباني) ليقوم بذات المهمة، مما أدى إلى اشتداد الصراع بين الحزبين حيث نشب القتال بينهما و تدخلت القوات العراقية لصالح مسعود البرازاني فسيطرت على أربيل ، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربات صاروخية ضد بغداد ، و إلى توسيع منطقة حظر الطيران الجوي من 32درجة جنوبا إلى 33درجة ، ثم توقف القتال بين الجانبين على أثر التدخل الأمريكي .

المبحث الأول

الأوضاع السياسية الكردية خلال حكم حزب البعث (1968 -1979م)

لقد استفاد أكراد العراق كثيرا من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي جاءت في معظمها معادية لنظام حكومة البعث وبخاصة في عهد الرئيس صدام حسين ، فتقاطعت المصالح الكردية مع المصالح الدولية وعلى رأسها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إضعاف وإنهاك وحتى إنهاء حكم نظام البعث والرئيس صدام .

في 1968/7/17م قاد (أحمد حسن البكر) انقلابا بعثيا أطاح بحكومة الرئيس (عبد الرحمن عارف) بحيث أكد في بيانه الأول على تحقيق الوحدة الوطنية ، وإنهاء مشكلة الشمال (في إشارة إلى المسألة الكردية) كما ألغى الدستور ، وخلال انعقاد المؤتمر القطري السابع للبعث نهاية 1968م قرر المؤتمر للأكراد حقوقهم القومية .

لم يستجب الأكراد لبيان الثورة ، واستمروا في مناوئة الحكومة فاندلع القتال في أكتوبر 1968م حيث استخدم الطيران في ملاحقة أكراد الشمال إلا أن المعركة لم تحسم بحكم وعورة كردستان العراق وضراوة التصدي الكردي للقوات العراقية .

وشهدت حكم العراق في هذه الفترة تحولا في بعض التوجهات ، بحيث اتجه حزب البعث نحو المعسكر الشرقي (السوفيت) فاتجه الأكراد نحو المعسكر الغربي والولايات المتحدة الأمريكية ، كما وجدنا بان الخلاف الإيراني – العراقي قد تصاعد بفعل الخلاف على الحدود ومياه شط العرب ، حيث وجد الإيرانيون ضالتهم في (أكراد العراق) وقامت بدعمهم ومساندتهم للضغط على حكومة بغداد لجني مكاسب سياسية في خلافاتها مع العراق ، فقام العراق ببعض الإجراءات الإصلاحية إلا أن الأكراد لم يستجيبوا بفعل شدة الضغط والدعم الإيراني الموجه لهم .

"في تشرين أول/ أكتوبر 1969م تقدم الأكراد بمذكرة إلى الأمم المتحدة يشتكون فيها من قسوة وظلم وبطش حكومة بغداد (على حد تعبيرهم) فأصدر العراق قرارا يحمل الرقم 677 في 25تشرين ثان / نوفمبر 1969م ويقضي بتشكيل لجنة برئاسة اللواء الركن (صالح مهدي عماش) عضو قيادة الثورة لمتابعة وتنفيذ مقررات المجلس بخصوص الأكراد ، كما أصدرت الحكومة العراقية عفوا عاما عن الأكراد المشاركين في أعمال العنف في كردستان ،

كما أصدرت قانون المحافظات المتضمن لا مركزية الإدارة المحلية ، وإنشاء محافظة دهوك ، كما تقرر إنشاء جامعة السليمانية ، وجعل عيد النيروز عيدا وطنياً" [1]

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، المسألة الكردية في ظل حكم حزب البعث العراقي، المبحث الرابع، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec05.doc_cvt.htm

ولقد لعبت الوساطة السوفيتية دوراً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي ،إلا انه من غير الممكن تصور أي حل للقضية الكردية خارج إطار الحلول الوطنية والديمقراطية ، وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة البعث بيان 11 آذار/ مارس عام1970م، كحل للمشكلة الكردية في شمال العراق والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة (الدولة العراقية)

ويعتبر بيان 11 آذار عام1970م بمثابة اتفاقية عقدت بين الحكومة العراقية ، والزعيم الكردي الملا مصطفى البرازاني ولقد نص البيان على ما يلي : [1]

1- الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية ، وتكرست هذه الحقيقة نهائيا في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .
2- إقرار مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة السليمانية ، وإنشاء مجمع علمي كردي و وجوب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة ... واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية .
3- الاعتراف للمواطنين الكرد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ... وجعل اليوم الذي يصادف فيه عيد النيروز عيدا وطنيا في الجمهورية العراقية .
4- إصدار قانون المحافظات الذي ينطوي على اللامركزية الإدارة المحلية ، وأقر استحداث محافظة دهوك .
5- إصدار عفوا عاما شاملا عن جميع المذنبين المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال عنف في الشمال .
6- اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكرد وتدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون ، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية .
7- مشاركة الكرد في الحكم ، وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها .
8- نظرا للتخلف الذي لحق بالمناطق الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة

---

(1) عيسى، حامد محمود ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914-2004) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005م ، ص 353-354

والحقوق الثقافية للشعب الكردي ، وإعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك المدرسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم ، والإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم"

هذا ولقد تم تحديد 4 سنوات كفترة انتقالية للتنفيذ ، وتولي الحكم الذاتي ، ويعد هذا البيان مهما للطرفين حيث انه جاء محافظا على وحدة الأراضي العراقية ، ومقرا لمركزية السلطة ، كما جاء محققا لمطالب الأكراد .

تظاهر البرازاني بقبول البيان ، بينما عمل في الخفاء على تعطيل إجراءاته ، حيث انه كان يسعى للانفصال بدعم إيراني ، ومع شعور الحكومة العراقية بهذه النوايا تعطل التنفيذ وعادت دوامة العنف بين الجانبين ، ففي أيلول / سبتمبر 1971م جرت محاولة لاغتيال البرازاني ، في حين تنصلت الحكومة العراقية من العملية ، كما جرت محاولة أخرى لاغتياله في تموز/يوليو عام 1972م ولكنها فشلت أيضاً ، ومع استمرار التملص الكردي من التنفيذ قامت الحكومة العراقية بالعمل على تصدع الحزب الديموقراطي الكردستاني، واصطناع أحزاب منافسة ، كما عمدت إلى تهجير أعداد من العرب إلى مناطق الأكراد للإخلال بالتركيبة السكانية ، في حين ذهب الأكراد للإعلان عن ضم كركوك ضمن مناطق الحكم الذاتي الكردي بسبب غناها النفطي ، الأمر الذي رفضته الحكومة العراقية ، وبذلك لم يكتب لهم النجاح في هذا الإعلان.

"في أوائل عام 1971م اتهم البرازاني حكومة بغداد بترحيلها مجموعة من الأكراد من تلك المنطقة، والواقع أن الأكراد لم يطالبوا بكل واردات النفط المستخرج من منطقة كركوك ، وإنما كانوا يطالبون بحصة منه تتناسب وعدد السكان الأكراد تخصص لميزانية الحكم الذاتي" (1)

في 1974/3/11م وبعد نفاد الفترة الانتقالية صدر بيان الثورة بقانون الحكم الذاتي ، تلاه تعيين عبد الله ابن البرازاني وزيرا ،. وتعيين طه معروف الكردي نائبا للرئيس ، وفي الخامس والعشرين من ابريل 1974م صدر بيان عن الثورة العراقية أكد فيه على تنفيذ الحكم

الذاتي، كما أكد على أن الحكومة لن تتفاوض عليه ثانية . وهكذا أدى الاختلاف على منطقة كركوك النفطية ، وتبادل الاتهامات بالإخلال بالتركيبة السكانية ، والتدخل الإيراني الداعم للأكراد ، والتطلع الكردي للانفصال، إلى تعطيل تنفيذ الحكم الذاتي، فاندلع القتال مرة أخرى .

---

(1) أديث، و أئي ، أيف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (1915- 1975) ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ج2 ، الدار العربية للموسوعات ، 1989م ، ص 109

وعاد البكر وصدام حسين إلى سياسة الحل العسكري ، وقررا أن يردا على رفض الأكراد لقانون الحكم الذاتي للمنطقة الكردية بالحديد والنار ... ولذلك بدأ الجيش المزود بالسلاح الروسي من عتاد ودبابات وطيارات هجوما واسع النطاق على الأكراد في مطلع تشرين الأول عام 1974م أدى إلى خسارة فادحة بين الجانبين ... وفي كركوك تم تنفيذ حكم الإعدام في عدد كبير من الأكراد ، واستعمل الجيش العراقي القنابل الفسفورية ضد الأكراد" [(1)] . ومع اشتداد المعارك بين الجانبين تدخلت الجزائر لفض النزاع بين الطرفين ، حيث تم تتويج هذا التدخل بتوقيع ما عرف باتفاقية الجزائر للعام 1975م .

"وقعت معاهدة الجزائر في آذار/ مارس عام 1975م بين العراق وإيران ، بين صدام حسين نائب الرئيس العراقي في حينه، وبين شاه إيران محمد رضا بهلوي ، برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين" [(2)] ، ولقد جاء هذا الاتفاق بعد صراع مرير بين البلدين على الحدود ، وبخاصة الحدود المائية النهرية المتمثلة في شط العرب جنوب شرق العراق ، إضافة لما كان يعانيه الطرفين من المعارضة الداخلية وبخاصة المعارضة الكردية في العراق، والتي كانت مدعومة من النظام الإيراني في حينه ، حيث نصت الاتفاقية على عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدين، الأمر الذي ترك أكراد العراق تحت رحمة النظام العراقي، ومن هنا فر مصطفى البرازاني لإيران ومنها للولايات المتحدة ، وتغلغل البعث في المناطق الكردية ، وهكذا ضعف موقف الأكراد في العراق ، لكن عندما تولى صدام حسين الرئاسة في العراق، أعلن إلغاء الاتفاقية من جانب واحد قبل اندلاع الحرب العراقية . الإيرانية في 1980 بخمسة أيام ثم عاد إلى تطبيقها بعد انتهاء الحرب نتيجة لظروف اجتياح الكويت في عام 1990 . وهكذا يمكن القول إن هذا الاتفاق قد ساهم في وضع حد للصراع الكردي – الحكومي في العراق ، كما أنه وضع الحدود بين إيران والعراق ، وبخاصة فيما يتعلق بشط العرب ، وما كان للحكومة العراقية أن تقبل بمثل هذا الاتفاق لولا حاجتها الملحة لوقف الدعم والإسناد الإيراني لأكراد العراق الذين شكلوا أزمة عميقة للنظام في بغداد ، في حين نظر الأكراد إليها بأنها اتفاقية تهدف إلى إضعافهم وتقويض ثورتهم ، وهكذا أعلنت بغداد وقف إطلاق النار في

1975/3/13م وأعفت عمن يسلم سلاحه وينبذ العنف ، وبهذا تغلغل البعث في المناطق الكردية ، وتولت الشرطة العراقية مسئولية الأمن في المنطقة .

---

(1) المرجع السابق ، ص 112– 113

(2) فارس، عدنان، اتفاقية الجزائر 1975، أبحاث سياسية، الحوار المتمدن، عدد، 2005،1261.

وقد ظل الأكراد ينظرون إلى الاتفاقية نظرة تشاؤمية وسوداوية لما أثرت به عليهم من آثار سلبية أدت إلى تراجعهم أمام النظام العراقي في حينه ، وهذا ما زلنا نراه ونقرأه حتى بعد تبوأ الأكراد بموقع استقلالي وفق الحكم الذاتي الموسع بعد سقوط حكومة الرئيس صدام حسين، حيث كتب بدرخان السندي (كردي) يقول : "لقد جاءت هذه الاتفاقية كمحاولة دنيئة جبانة من النظام العراقي المقبور(على حد تعبيره) لإسقاط ثورة الشعب الكردي التي كانت قد أحرزت نجاحات كبيرة في الوقت الذي كان النظام العراقي يعاني من مخاوف الانهيار والسقوط مثلما جاءت هذه الاتفاقية لتطمين مطامع الشاه في أراض ومياه هي من ممتلكات العراق وحده [1]

يتضح هنا بأن الأكراد ما زالوا يذكرون هذه الإتفاقية وينظرون إليها نظرة سوداوية في تاريخ صراعهم مع الحكومة العراقية في حينه ، إلا أن الحكومة العراقية وجدت أن مصلحتها في حينه تقتضي ترتيب الجبهة الداخلية وضمان سلامتها حتى ولو كانت على حساب بعض التنازلات لدول الجوار، كون الجبهة الداخلية أهم بكثير من الجبهات المجاورة .

---

(1) السندي، بدرخان ، في ذكرى اتفاقية الجزائر سيئة الصيت ، الحوار المتمدن ، مواضيع وابحاث سياسية ، عدد 2213 ، 2008م

المبحث الثاني

تطور علاقة الأكراد بالنظام العراقي في عهد الرئيس صدام حسين

أولاً : أثر الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988م) على الأكراد:

أصبح صدام حسين رئيسا للعراق منذ العام 1979م ، في حين كان الإمام آية الله الخميني يقود الإرشاد الديني والسياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ العام 1979م حيث تبوأ أبو الحسن بني صدر كرسي الرئاسة الإيرانية في حينه ،ليتواتر على رئاسة إيران 3 رؤساء هم بني صدر و محمد رجائي ، ثم الرئيس علي خامنئي ، وذلك خلال فترة حرب الأعوام الثمانية مع العراق بقيادة الرئيس صدام حسين .

أما على الجبهة الكردية فكان هناك عدة "تنظيمات كردية أبرزها (الحزب الديموقراطي الكردستاني _ بارتي) الذي كان قد تأسس عام 1946م في مهاباد في أذربيجان بقيادة مصطفى البرازاني . ثم خلفه ابنه مسعود البرازاني في قيادة الحزب" [1] . و(حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) وكان قد تأسس عام 1975م بقيادة جلال طالباني. و كانت هذه الأحزاب تطالب بالحقوق القومية الكردية وحق تقرير المصير والاستقلال. وكانت قوات البشمركة تمثل الجناح العسكري المسلح للأكراد وتعود جذورها إلى أربعينيات القرن العشرين .

وما إن بدأت الحرب عام 1980م حتى عملت إيران على استغلال أكراد العراق لمصلحتها لإضعاف الجبهة العراقية الداخلية وخلخلة كيانها ، فقدمت الدعم لبعض التنظيمات الكردية المعارضة للنظام العراقي، واستطاعت من خلال بعض الجماعات الكردية المسلحة احتلال جيب عراقي يسمى (حاج عمران) [2] وفي المقابل استغل العراق قصف إيران لمنطقة (مندلي) [3] الحدودية والتي يسكنها أغلبية شيعية كردية بهدف تأليب الأكراد والشيعة على إيران

---

(1) الحزب الديموقراطي الكردستاني، نبذة عن الحزب الديموقراطي،

http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=23&l=14&s=010100&r=390

(2) إحدى المدن التابعة لمحافظة اربيل بإقليم كردستان العراق عند الحدود مع إيران

(3) من مدائن العراق ، تبعد عن الحدود الإيرانية بضع كيلو مترات، وتتبع بعقوبة، وتبعد عن بغداد 160 كيلو متر .

ولما كان التنافس محتدما بين أبرز تنظيمين كرديين في شمال العراق (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) فقد أدى ذلك لتناقض علاقاتهما الإقليمية، حيث تحالف الحزب الديموقراطي مع إيران عام 1983م؛ للضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على تقديم تنازلات سياسية لمصلحة الأكراد، في حين اتجه الاتحاد الوطني للتحالف مع الحكومة العراقية التي استغلته في تحريض أكراد إيران بقيادة (قاسملو) لخلخلة الوضع الداخلي في إيران .

وفشل كلا الحزبين في تحالفه. فالحزب الديموقراطي الكردستاني، على الرغم من تحالفه مع إيران وتبني وجهة نظرها للضغط على الحكومة العراقية ، لم ينجح في إقناع طهران بتسلمه منطقة حاج عمران الحدودية ، إذ أصرت إيران على السيطرة عليها بوساطة القوات التابعة للجبهة الإسلامية، كما فشل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في مباحثاته مع الحكومة العراقية للتوصل إلى صيغة مقبولة للحكم الذاتي ، على الرغم من سياسته المعتدلة نحو الوطن الأم ، ومساعدته على إثارة أكراد إيران ضد حكومتها. والنتيجة النهائية هي تصاعد الخلاف بين الحزبين الرئيسين في كردستان. مما أضعف تأثيرها في الحكومة المركزية وأدى إلى تفجير الصراع الكردي – الكردي ، وسمح للقوات الأجنبية بالتدخل في شأن الفصائل الكردية ، و يعد كل ذلك كان ضد مصلحة القضية الكردية نفسها"[1]

بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران عام 1988م بدأت عمليات تصفية الحساب بين الحكومة العراقية والأكراد الذين ساندوا إيران في حربها على العراق ، فوجه الرئيس صدام حسين طائراته الحربية للمواقع التابعة للزعيم الكردستاني مسعود البرازاني، فقصفت مواقع الحزب الديموقراطي، كما قصفت مواقع أخرى تابعة لجماعات كردستانية مناوئة للنظام .

وفي هذا الإطار تم تنفيذ (حملة الأنفال) التي أوكلت قيادتها إلى (علي حسن المجيد الملقب بالكيماوي) الذي كان يشغل منصب أمين سر مكتب الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبمثابة الحاكم العسكري للمنطقة، حيث تم تكليف (سلطان هاشم) قائدا عسكريا للحملة التي حملت اسم سورة الأنفال في القرآن الكريم، حيث وقعت الحملة في وقت كانت تشارف الحرب العراقية – الأيرانية على نهايتها، وقد بررت حكومة بغداد موقفها باتهام أكراد الشمال بأنهم مصدر إزعاج و يشكلون تهديدا للأمن القومي العراقي ، ولوحدة العراق. . وقد أتهم الطيران الحربي العراقي باستخدم القذائف المشبعة بالغازات الكيماوية وبخاصة في منطقة حلبجة الكردية مما أثار موجة من ردود الأفعال الدولية العنيفة المنددة بهذا الفعل .

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء ، الأكراد والمشكلة الكردية ، المبحث الرابع ، الأكراد في ظل حكم البعث وحتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية

وقام الجيش العراقي في 23 فبراير / شباط من عام 1988 بمسح المناطق المحظورة، ونفذ هجوماً على مقر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني في منطقة سرغلو برغلو. وبعد أن تمكن مقاتلون أكراد من السيطرة على حلبجة بدعم الحرس الثوري الإيراني للتخفيف من حدة حصار سرغلو برغلو، قام الجيش العراقي بقصف حلبجة في 16 و17 من آذار / مارس 1988.

انتهت حملة الأنفال في 26 أغسطس / آب. وفي السادس من سبتمبر / أيلول أعلنت الحكومة عفواً عاماً عن الأكراد، مع أن عددا كبيرا منهم ظل مسجونا وقتل كثير منهم في السجن. هذا وقد اتهم العراق باستخدام غاز السارين والخردل مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين.. [1]

وفي المقابل ذهب الكثير من المثقفين والكتاب وحتى المسئولين العراقيين إلى إثبات أن العراق لم يستخدم مثل هذه الأسلحة في مواجهة الأكراد في الشمال ، ومنهم من حمل المسئولية عن ذلك لإيران كالمحامي (علاء الأعظمي) من الأعظمية الذي قال : "إن أفضل دليل كان ذلك التقرير الذي صدر عام 1990 عن "معهد الدراسات الإستراتيجية" بكلية الحرب العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي خلص إلى أن إيران وليس العراق هي التي ارتكبت جرائم حلبجة!. أما ستيفن بلتير الذي كان كبير المحللين السياسيين في وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولاً فيها عن مكتب العراق أثناء الحرب العراقية – الإيرانية فقد قال: " إن الغالبية العظمى للضحايا – كما رأى المقررون والمراقبون الآخرون الذين شهدوا على الأحداث – قد مُثل بهم وارتكبت ضدهم فظائع وقتلوا بواسطة سلاح فتاك، ربما بواسطة غاز "كلوريد السيانوجين" أو "هيدروجين السيانيد" و أن العراق لم يكن يستخدم تلك الأسلحة الكيمياوية من قبل و تنقصه القدرة على إنتاج تلك الأسلحة الكيمياوية التي كانت في حوزة الإيرانيين. وهكذا يكون الإيرانيون هم قتلة الأكراد. وهذا ما ذهب إليه طارق عزيز وزير خارجية العراق سابقا أثناء شهادته أمام المحكمة " أنه ثمة تقارير صادرة عن معهد أميركي متخصص تابع لوزارة الدفاع الأميركية، يسمى ديفينس انستيتيوت، نشر في عام 1989، وآخر صادر عن مجلة النيويوركر الأميركية، كتبه كاتب أميركي اسمه ميلتن كيوريس، يؤكدان أن الضربة على حلبجة بالأسلحة الكيماوية كانت إيرانية وليست عراقية" [2]

وقد أكد الشيخ جوهر الهركي أمين عام حزب الحرية والعدالة الكردي هذه الحقيقة بقوله :"أنا كنت ضمن الفوج الكردي (أفواج الدفاع الوطني) الذي كان متموضعا في حلبجة ،

---

(1) الشرق الأوسط ، حملة الأنفال ضد الأكراد (إبادة جماعية) 2007م، bbc Arabic .com

(2) الشرق الأوسط، عزيز: حلبجة قصفت بالسيانيد.. والعراق لم يكن يملكه، عدد 10325، 2007.

وكنا مشاركين في العمليات القتالية ضد العدو الإيراني الذي كان يهاجم البلدة.. نحن كنا موجودين في حلبجة ، ولكننا لم نسمع ولم نر الحكومة العراقية ضربت أسلحة كيماوية على البلدة . وفي المقابل سمعنا من تقارير دولية ، ومن مجلس الأمن ، وهو أكبر سلطة دولية أن العراق لم يكن يملك الأسلحة الكيماوية التي استخدمت في حلبجة"(1) وتأكيدا لذلك طلبت الحكومة العراقية فورا من الأمم المتحدة ارسال بعثة دولية لتقصي الحقائق في حلبجة والتحقيق في الجهة المسئولة عن استخدام السلاح الكيميائي.

ويشكل ما أثاره المحامي خليل الدليمي محام الرئيس صدام مؤخرا قد يكون دليلا إضافيا مؤيدا لرواية الذين يتهمون إيران بالوقوف وراء ذلك، حيث " كشف النقاب عن أن السلطات الإيرانية التقت المحامي حاتم شاهين، وبعض أعضاء هيئة الدفاع عن صدام حسين، وعرضت عليهم مبلغ 100 مليون دولار، مقابل عدم التحدث عن قضية حلبجة، كما أكد أنه يمتلك وثائق، وأدلة قاطعة، تثبت أن الذي ضرب حلبجة هو الجيش الإيراني بغاز "السيانيد"، الذي لا تملكه أية دولة بالشرق الأوسط (2) .

ومع ذلك وجدت قضية الأنفال وحلبجة مكانا لها بين ملفات الاتهام للنظام العراقي، حيث كان ابن عم الرئيس صدام حسين (علي المجيد) المتهم الرئيس في قيادة العملية، حيث حوكم وأعدم.

ثانياً : أثر انتفاضة أكراد العراق سنة 1991م على تطور أوضاعهم السياسية:

برزت الخلافات العراقية الكويتية إلى السطح بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وذلك نتيجة لعدد من الأسباب، منها: (3)

1-الديون العراقية ، حيث أصبح العراق محملا بالديون بسبب حربه مع إيران ، وأصبحت ديونه أكثر من 58 مليار دولار ، منها 12 مليار دولار من الكويت. وقد طالب العراق بشطب هذه الديون على اعتبار أنها استحقاق من الكويت ودول الخليج للمشاركة في التصدي للثورة الإيرانية وتصدير أفكارها، الأمر الذي رفضته الكويت .

2-زيادة الكويت لإنتاجها النفطي دون تنسيق؛ مما أدى إلى انخفاض الأسعار ، وأثر سلبا على العراق .

---

(1) الهركي، الشيخ جوهر ، امين عام حزب الحرية والعدالة الكردي ، في حوار مع شاكر الجوهري ، صحيفة العرب ، البارازاني والطالباني بدآ معركة الأنفال ، إيران قصفت حلبجة بالكيماوي ، 2008 م

(2) مفكرة الإسلام ، الدليمي : لدي ما يثبت ضرب إيران ل (حلبجة) بالكيماوي ، 2007 م

(3) الإتحاد، ملفات العلاقة العراقية – الكويتية، عدد 3379، 2013، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=56294

3- الخلاف على الحدود وبخاصة الحدود المائية مع الكويت ، حيث طالب العراق باستخدام جزيرتي (وربة وبوبيان) الكويتيتان لتوسيع مجاله البحري ،الأمر الذي عارضته الكويت أيضا.

4- ادعاء الحقوق التاريخية حيث يعتقد العراقيون بأن الكويت جزء من العراق تاريخيا تم اقتطاعه لأغراض استعمارية .

5- اتهام العراق للكويت بسرقة النفط من آبار الرميلة العراقي.

حركت القيادة العراقية بعدما شعرت بفشل جهودها السياسية مع الكويت، قطاعاتها العسكرية فجر 1990/8/2م فاجتاحت الكويت حتى وصلت العاصمة في ساعات الصباح الباكر، في حين تمكن أمير الكويت (الشيخ جابر الصباح) من الهرب إلى أراضي المملكة العربية السعودية. وقد برر مجلس الثورة العراقية الهجوم بأنه استجابة لطلب (حكومة الكويت الحرة المؤقتة) وبالتعاون معها ضد أي تدخل من الخارج في شئون الكويت ، على أن تنسحب القوات العراقية حالما يستقر الحال"[1]

وأصدر مجلس الأمن قرارا تحت الرقم (660) أدان فيه العراق وطالبه بسحب قواته فورا من الكويت ، وكذلك أدانت جامعة الدول العربية ما أسمته بالعدوان على الكويت ، وطالبت بانسحاب القوات العراقية فورا . كما طالب السوفييت أيضا بالانسحاب العراقي ، في حين وجه وزير خارجية إسرائيل تحذيرا للعراق من مغبة نشره لقوات عراقية على الأراضي الأردنية، وهكذا توالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية المستنكرة للاجتياح العراقي للكويت. واستغلت الإدارة الأمريكية المواقف الدولية، فحشدت أكبر عدد ممكن من القطع الحربية (بحرية وجوية) في الخليج العربي، وأمهلت قوات التحالف العراق حتى 1991/1/15م لسحب قواته من الكويت وإلا فالحرب .

وشنت القوات العسكرية الأمريكية وحلفائها هجوما صاروخيا (بحريا وجويا) في فجر 1991/1/17م على القوات العراقية ، فيما عرف باسم (عملية عاصفة الصحراء) حسب التسمية الأمريكية، وعملية (أم المعارك) حسب التسمية العراقية ، واستمر القصف ، حيث ردت القوات العراقية بقصف مواقع في الخليج وكذلك في إسرائيل ،وفي 2/24 أعلن وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) عن بدء العمليات البرية .

---

(1) رفعت، سيد أحمد ، الجنرال . بداية النهاية – قصة الخليج – الحرب (الملفات الكاملة للازمة ومستقبلها) 1991م ، ص 70

وفي اليوم التالي قامت قوات المارينز الأمريكية ولواء دبابات في الجيش ، يتبعها جنود سعوديون ، ومصريون ، وكويتيون ، وسوريون ، وعرب آخرون باجتياز حدود الكويت [1] و في 2/26 بدأت القوات العراقية بسحب قواتها من الكويت باتجاه البصرة ، ولم تترك قوات التحالف فرصة للانسحاب الآمن ، بل قامت بقصف القوات العراقية المنسحبة بالقذائف والصورايخ؛ مما خلف مزيدا من الضحايا والخسائر البشرية والمادية ، وفي 11 ابريل 1991م أعلن مجلس الأمن رسميا انتهاء الحرب بعد موافقة العراق على وقف إطلاق النار وتعويض الكويت عن خسائرها ، وتدمير ما لديه من ترسانة عسكرية .

واستغل أكراد العراق حالة الإرباك والتخلخل في صفوف الجيش العراقي، فقاموا بانتفاضة ضد الحكومة المركزية في بغداد، حيث انطلقت الاحتجاجات في مارس 1991م في المدن الكردية الرئيسية، مثل: (السليمانية ودهوك وأربيل) مطالبة بالحكم الذاتي ، وبالحقوق القومية للشعب الكردي. و تدخلت حكومة بغداد باستخدام القوات المسلحة لصد هذه الاحتجاجات.

واستغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في الشمال وتقدمت بطلب لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار دولي يقضي بحماية أكراد شمال العراق ، ولقد نجح مجلس الأمن في استصدار قراره الشهير (688) يوم 1991/4/5م القاضي "بتشكيل قوة لتوفير الحماية للأكراد ، ولإعادة الاستقرار ، وإنهاء القمع الذي يتعرض له الأكراد في شمال العراق . وتكونت هذه القوة من وحدات أمريكية وفرنسية وبريطانية ، وتحدد لها ثلاثة أشهر لتنفيذ مهمتها. "في 16 نيسان أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن المنطقة الآمنة والتي تقع شمال خط عرض 36 لحماية الأكراد العائدين إلى ديارهم من هجمات الطائرات العراقية، و قد انسحبت هذه القوة في نهاية يوليو 1991م تاركة مجموعة من المراقبين . ومع انسحابها أعلن عن إنشاء منطقة أمنية كردية ، يحدها خط العرض 36 درجة شمالا ، ويحظر على الطائرات العراقية العسكرية الطيران فوقها ، كما يمنع بقاء أي قوات عسكرية أو قوات أمن خاصة عراقية فيها" [2]

وقد سمحت الحكومة العراقية للأمم المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية داخل العراق ، بموجب مذكرة التفاهم ، التي وقعها الأمير صدر الدين آغا خان الممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإغاثة الإنسانية في العراق ، وقامت على أساس هذه المذكرة بافتتاح

---

(1) بريسكو، جوزيف ، يوميات كولن باول ، ص 651

(2) موسوعة مقاتل من الصحراء ، المبحث الخامس ، الأكراد عقب تحرير الكويت عام 1991م ، مرجع سابق

مكاتب لها في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة ، وقد احتفظت الحكومة الأمريكية بقوات لها في زاخو وفي قاعدة إنجرليك التركية لضمان عدم اعتداء الحكومة العراقية على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد" [1]

وهكذا شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 منعطفا حاسما في مسار الحركة الكردية في العراق، وتركت الرعاية الأميركية الغربية التي حظيت بها المنطقة الكردية بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت أثرها، في تصاعد طموحات الكرد لتحقيق مشروعهم القومي ولكن بصيغة فدرالية تعد أكثر تقدما من الناحية السياسية والدستورية من صيغة الحكم الذاتي التي كانوا يطالبون بها من قبل. وساعد نجاح الأحزاب الكردية في ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب مؤسسات الدولة بإنشاء إدارة محلية وبرلمان وحكومة في تعزيز ثقة الكرد بنفسهم وقدرتهم على إدارة دولة.

وساعد التحالف الأميركي الكردي في زيادة اقتناع قطاعات واسعة من الشعب الكردي بأن الحماية الأميركية لإقليم كردستان خلال مرحلة التسعينيات والعلاقة المتميزة التي ربطت الفصائل الكردية بالولايات المتحدة، ستكون خير عون لهم لتحقيق مطالبهم المتعلقة بحق تقرير المصير وبالشكل الذي يرغبون به، لا سيما فيما يتعلق بالفدرالية التي أقرها إقليم كردستان عام 1992 كصيغة قانونية تربط علاقة الإقليم بالحكومة المركزية في بغداد، وعلى نحو يؤسس مطالب الأكراد بالفدرالية على أسس واقعية، دون أن يخفي القادة الأكراد أن مطلب الفدرالية الذي ثبته الأكراد في واقعهم السياسي المعاصر إنما يمثل مرحلة أولية في طريق الحصول على تقرير المصير وإقامة دولة كردية في المراحل المقبلة[2] .

"وبات مشروع الانتخابات عنصرا أساسيا في عملية رسم ملامح الكيان السياسي الكردي الفتي في محافظات الإقليم الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، ناهيك عن أهميتها في توزيع المسؤوليات وتقاسم السلطات بين الأحزاب والفصائل الكردية، التي كانت جميعها ترى أنها الأحق والأجدر في إدارة شؤون الإقليم، وأن برنامجها هو الأمثل والأنسب لإصلاح ما قام النظام السابق في المنطقة. وبناء على ذلك قررت الجبهة الكردستانية، التي كانت حينها بمثابة القيادة السياسية الأعلى بالنسبة لمجمل الحركة الكردية، إجراء انتخابات نيابية كخطوة أولى في ذلك الاتجاه، وقد شكلت الجبهة لجنة عليا لصياغة مشروع الانتخابات، خلال الفترة من 22كانون أول/ ديسمبر (كانون الأول) 1991 ولغاية 28 كانون ثاني/ يناير 1992، الذي

---

(1) الحكيم، صاحب ، عذاب بلا نهاية ، انتفاضة آذار 1991م في العراق ، وما أعقبها من كوارث ، منظمة مراقبة الشرق الأوسط ، مؤسسة المنار ، لندن ، 1992م

(2) العزاوي، دهام محمد ، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية ، المنعطف الحاسم ، الجزيرة ، 2006م

صادقت عليه الجبهة بتاريخ 28نيسان/ أبريل 1992 وأسمته مشروع القرار رقم 1 لسنة 1992. وتم بموجب هذا القرار إجراء الانتخابات النيابية بتاريخ 19 أيار/ مايو1992 بمشاركة نحو مليون ناخب، وبحضور العشرات من المراقبين الأجانب وممثلي الكثير من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والكثير من أعضاء البرلمانات الأوروبية، والعشرات من الصحافيين من مختلف دول العالم. وكان مشروع القرار يشترط حصول كل واحدة من القوائم السبع التي خاضت الانتخابات على نسبة 7 في المائة من أصوات الناخبين، لنيل مقعد واحد فقط من مقاعد البرلمان البالغة حينها 105 مقاعد" (1) .

وكانت انتخابات 19 أيار/ مايو 1992 أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ العراق. وكان إقبال الناخبين عاليا جدا، واعتبرت الانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية من قبل المراقبين الدوليين. وأصبح بإمكان الشعب في كردستان اختيار ممثليه بعد عقود من الدكتاتورية.

ورغم الملاحظات والمآخذ الكثيرة بخصوص أجواء ونزاهة وآلية إجراء الانتخابات على الصعيد المحلي، فإنها اعتبرت أنجح عملية انتخابية في تاريخ الإقليم كله، قياسا بالظروف والمناخ السياسي السائدين والإمكانات المادية واللوجيستية التي كانت متوفرة وقتذاك. وتصدرت قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، لائحة القوائم الفائزة بنسبة 45.5 في المائة، تلتها قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، بنسبة 43.61 في المائة، ثم قائمة القوى الإسلامية بنسبة 5.5 في المائة، فالقائمة الموحدة التي ضمت الحزب الاشتراكي وحزب استقلال كردستان بنسبة 2.56 في المائة، ثم قائمة الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي والمستقلين بنسبة 2.17 في المائة، تلتها قائمة حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السياسي سامي عبد الرحمن، بنسبة 1.02 في المائة، وأخيرا قائمة الديمقراطيين المستقلين بنسبة 05. في المائة.

وأدت تلك الانتخابات الإقليمية إلى تشكيل أول مجلس وطني كردستاني، أصبح اسمه لاحقا البرلمان الكوردستاني، وإلى إقامة حكومة إقليم كردستان. وقررت قيادة إقليم كردستان وشعبه البقاء جزءا من العراق، واعتماد جميع القوانين الوطنية والالتزام بها باستثناء القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان والحقوق العامة"(2)

وقد كان من الطبيعي بعد انتفاضة الشعب العراقي عموماً والشعب الكوردستاني خصوصاً عام 1991، وبعد قرار الحكومة العراقية آنذاك سحب الإدارات والمؤسسات

---

(1) الشرق الأوسط، الإنتخابات في كردستان من المجلس التشريعي للحكم الذاتي، عدد 11197، 2009.

(2) حكومة إقليم كردستان، الموقع الالكتروني ، wwwkrg.org

الحكومية من الإقليم، عمل الأكراد على ملء الفراغ السياسي وإعادة بناء المؤسسات والإدارات المعنية . ولذا صدر، بتاريخ 1992/4/8، القانون رقم (1) " قانون المجلس الوطني الكردستاني" حيث خلق الأرضية القانونية لانتخاب أول برلمان في الإقليم، وقد تحقق ذلك بتاريخ 1992/5/19 بإجراء الانتخابات ، وتم تأسيس السلطة التشريعية في الإقليم، واستكمل بناء باقي السلطات. وتشكلت بموجب ذلك، أول حكومة لإقليم كردستان، بتاريخ 1992/7/4، وذلك استنادا إلى القانون رقم (3) لعام 1992. وبموجب القانون رقم (14) لسنة 1992 ، تم تشريع " قانون السلطة القضائية" ، وبموجبه أكتمل بناء السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية" [(1)]

وطبقاً لنتائج الانتخابات فإن الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والاتحاد تقاسما مائة من مقاعد البرلمان مناصفة، وخصصا المقاعد الخمسة الأخرى للقوى المسيحية في الإقليم. كما تقرر إلغاء نتائج التصويت الذي جرى بالتزامن مع الانتخابات النيابية لانتخاب قائد للإقليم، الذي خاض المنافسة فيها كل من جلال طالباني، ومسعود بارزاني، ورجل الدين الملا عثمان عبد العزيز، المرشد الأسبق للحركة الإسلامية في كردستان، والدكتور محمود عثمان، الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الكردستاني في حينه. وجاء قرار الإلغاء لتفادي الخلافات السياسية، وقطع الطريق أمام خصوم الأكراد، لاستغلال الأوضاع والأجواء السياسية الحساسة والدقيقة التي مر بها الإقليم في تلك المرحلة. فقد كان الإقليم آنذاك، يفتقر إلى دستور شرعي يحدد سمات وصلاحيات الرئيس أو القائد، كما أن أيا من المرشحين الأربعة لم يحصل على نسبة 50 في المائة +1، التي وضعها قرار الانتخابات كشرط للفوز بالمنصب، فبقي الإقليم دون رئاسة. وبناء على ذلك تم إرجاء الانتخابات الرئاسية لأجل غير مسمى، حتى يتوفر المناخ والمقومات والمتطلبات المناسبة لها. وفي ضوء نتائج تلك الانتخابات، صار البرلمان من حصة الحزب الديمقراطي، وتولى رئاسته جوهر نامق سالم، عضو المكتب السياسي للحزب، فيما تولى الدكتور فؤاد معصوم، عضو المكتب السياسي في حزب الاتحاد الوطني رئاسة أول حكومة في إقليم كردستان العراق. لكنه سرعان ما استقال من منصبه بعد فترة قصيرة، ليتولى بعده كوسرت رسول علي، رئاسة الحكومة التي انشطرت

(1) علي احمد، جينيه، الوضع الدستوري لإقليم كردستان، المجلس المركزي للإتحاد الوطني الكردستاني، ar.pukccorg

بعد أقل من عامين إلى إدارتين في السليمانية وأربيل إثر اندلاع الاقتتال الداخلي بين الحزبين الشريكين في التجربة في الثاني من آذار/ مارس 1994"[1]

وهكذا تكون المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، قد لعبت دورا مهما في تحريك الوضع السياسي لأكراد العراق الذين استغلوا الحرب على الحكومة المركزية وقاموا بانتفاضتهم المطالبة بحقوقهم القومية بحجة المظلومية التاريخية، وبدعم خارجي استطاع الأكراد أن يحققوا جزءا مهما من أهدافهم السياسية والقومية ، حيث تمثل ذلك من خلال فرض مناطق حظر الطيران العراقي فوق كردستان العراق ، مما رسم حدودا للكيان السياسي الكردي في العراق.

ثالثاً – تطور الموقف السياسي لأكراد العراق إبان عهد الرئيس صدام حسين :

يتضح هنا إلى أن أي متغير في الوضع السياسي الكردي سواء كان (حربا أو سلما) إلا ونجد أثره على صياغة سياساتهم مع المحيط الجغرافي ، فما من حالة حرب دارت بين الجانبين الكرديين وبخاصة (حروب الحزبين بين طالباني وبرازاني) إلا ونجد أن بغداد قد استفادت منها ، بحيث يخف الضغط الكردي عليها فيما يخص المطالبة الكردية بحقوقها القومية في البلاد ، ويتفرغ الأكراد لقتال بعضهما البعض للحصول على مزيد من الامتيازات الداخلية والمحلية الكردستانية لكل منهما ، كما ونجد أن أي حالة سلم ووفاق بين الجانبين الكرديين ، نجدها تنعكس على صياغة المواقف الكردية من بغداد ، فنجدها تتحد في خطاباتها على مفهوم الحقوق الشرعية القومية للشعب الكردي ، وهذا طبعا يشكل ضغطا على حكومة بغداد .

وبالنظر إلى الأوضاع الداخلية الكردية على سياساتهم في صياغة مواقفهم مع الجوار ، يتضح مدى المتغيرات والتطورات المحلية الكردية العراقية وتأثيرها على المواقف السياسية وفق المستجدات المحلية ، كما يشار هنا بأن هناك ارتباط بين المتغيرات المحلية الكردية ، والمتغيرات والتطورات الإقليمية ، واثر كل منهما على الآخر ، فنجد هنا أن ثمة تطورات هامة طرأت على الساحة الكردية كان لهما اثر بالغ في صياغة المواقف الكردية مع بغداد، أبرزها:

---

(1) الشرق الأوسط ، الانتخابات في كردستان .. من (المجلس التشريعي للحكم الذاتي) في عهد صدام إلى البرلمان 2005م ، مرجع سابق .

1- إبان الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988م كان الحزبان الكرديان (الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني ، والاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني) يتنافسان السلطة والسيطرة في شمال العراق ، بحيث كان كل منهما ينظر لبرنامجه السياسي بأنه الأفضل لمستقبل الأكراد في العراق ، كما أن العشائرية بدت ظاهرة للعيان في التنافس بين القطبين الكرديين في العراق ، حيث انعكس هذا التنافس والتباين في وجهات النظر بين اكبر تنظيمين كرديين في العراق على سياسة كل منهما في صياغة موقفه السياسي ، فعندما اتجه الحزب الديموقراطي بزعامة البرازاني نحو التحالف مع إيران عام 1983م ، اتجه حزب الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني نحو حكومة بغداد ، ويبرر كل منهما تحالفه مع (طهران وبغداد) بأنه يأتي لمزيد من المكاسب السياسية للشعب الكردي في العراق ، الأمر الذي أدى إلى استفحال الخلاف بينهما ، حتى وصل إلى درجة شخصية بين الزعيمين .

استغلت إيران منطقة (حاج عمران) الكردية وجعلها جيبا عراقيا محتلا ، ورفضت تسليمه للحزب الديموقراطي ، في حين عمل حزب الاتحاد الوطني وبإيعاز من بغداد إلى إثارة أكراد إيران .

"كانت الحرب العراقية الإيرانية حربا نظامية تمتد على خط مواجهة لأكثر من ألف كيلومتر و مع ذلك لم تنجح إيران في تحريك عصابات البشمركة بنحو مؤثر سوى نجاحها في استغلالهم في منطقة حاج عمران وجعل هذه المنطقة ولفترات طويلة جيبا عراقيا محتلا من قبل قواتها حيث نجحت عبر مساعدة قوات البشمركة البرزانية والطبيعة الجغرافية الوعرة لتلك المنطقة والصعوبات التي تواجه أية قوة عسكرية تحاول استعادة السيطرة عليها، وباستثناء ذلك فإن العصابات البرزانية والطالبانية لم يكن لها تأثير يذكر في مسار الحرب العراقية الإيرانية.

كما أن فشل الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، وبالرغم من تبني وجهة النظر الإيرانية لم ينجح في إقناع طهران بتسليمه منطقة حاج عمران، إذ أصرت ايران على السيطرة عليها بواسطة القوات التابعة لها، وكذلك تصاعد الخلاف البرزاني الطالباني أدى إلى إضعاف تأثيرهما على الوضع داخل العراق وأيضا سمح تفجير الصراع البرزاني الطالباني إلى تغلغل القوى الأجنبية داخل الفصائل والميليشيات البرزانية والطالبانية" (1)

---

(1) إبراهيم، نبيل ، تاريخ العصابات البرازانية والطالبانية وتآمراتهم على العراق ، ج5 ، الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، 2009م

يشار إلى أن إيران أيضا، كانت تعاني من المعارضة الكردية في البلاد ، وكانت معنية جدا بعدم قيام أي كيان للأكراد في العراق حتى لا ينعكس ذلك على إيران ، إلا أن مصالحها في عداء حكومة العراق، أدى إلى تبنيها دعم وإسناد قطاع كبير من أكراد العراق ، في حين ذهب العراق إلى دعم وإيواء مقاتلي ما يعرفون (بمجاهدي خلق) [1] الإيرانية المعارضة .

ويتضح مما سبق، أن التنافس والتناحر بين الأكراد أدى إلى التشرذم والانشطار ، والتدخل الإقليمي في شئون العراق ، في حين تمكنت حكومة بغداد من إتمام سيطرتها على الشمال ، وبخاصة بعد ما يعرف بواقعة الأنفال (حلبجة) التي اتهم النظام العراقي بقصفها بالسلاح الكيميائي عام 1988م والتي كان له إيقاع كبير على أوتار المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي أدانت النظام العراقي ووضعته في خانة الإرهاب الدولي ، الأمر الذي أتاح مزيدا من التعاطف السياسي مع أكراد العراق في حينه ، كما جاءت الواقعة مقربة بين وجهات النظر في وسط الأكراد الذين أجمعوا على إدانة الواقعة، وطالبوا بمحاسبة المسئولين عنها .

2- إبان حرب الخليج الثانية 1990-1991م استغل أكراد العراق ضعف الحكومة العراقية بعد انسحابها بالقوة من الكويت ، وبعد فرض مزيد من القرارات الدولية عليها ، حتى شهدت الساحة الكردستانية العراقية بعضا من التقارب بين الأحزاب الكردية التي رأت فرصة سانحة لها لجني مزيد من المكاسب السياسية في ظل حالة الضعف التي منيت بها الدولة العراقية ، وبتحريض من الولايات المتحدة وقوى إقليمية أخرى قام أكراد العراق بما أسموه "(انتفاضة الأكراد) في آذار/ مارس 1991م مطالبين بالحقوق القومية للأكراد ، بحيث شهدت (السليمانية وأربيل ودهوك) موجة عنف بين الأكراد وقوات حكومة بغداد التي نجحت في إخماد هذه الانتفاضة، التي اضطر الكثير من الأكراد على إثرها للفرار من البلاد، ليصبحوا لاجئين في مناطق الحدود مع إيران وتركيا بسبب العمليات العسكرية لإنهاء الانتفاضة الكردية" [2]

وجاءت هذه الانتفاضة الكردية ، وما واكبها من مواجهة عسكرية قمعية من قبل الجيش العراقي لتوحد وجهات النظر الكردية شعبيا وحزبيا ، ورأينا أن هناك تقاربا قد نضج في صفوف الأكراد ، مع بقاء التباين الحزبي بين (طالباني وبرزاني) الذين كانا يتنافسان على هرم القيادة للشعب الكردي في شمال العراق .

---

(1) حركة معارضة إيرانية، تأسست عام 1965م

(2) السعيدي، إبراهيم، كردستان العراق.. فردوس يستعيد الربيع، القبس، عدد 14512، 2013.

ولقد انعكس هذا التحرك في الوسط الكردي سلبا على الحكومة العراقية التي فرض عليها (مجلس الأمن الدولي) قرارا يحمل الرقم 688 بتاريخ 1991/4/5م والقاضي بتشكيل قوة حماية دولية للأكراد ، والتي مع انسحابها تم الإعلان عن إنشاء ما يعرف بمنطقة الحظر الجوي على العراق .

وأصبحت منطقة شمال العراق، بعد رسم خطوط 36 و32 من قبل مجلس الأمن بعيدة عن السلطة المركزية وقام كل من الحزبين بإنشاء إدارته الخاصة وفي ظل العداء التاريخي بين قادة الحزبين الذي امتد إلى أتباعهم . وتم تشكيل إدارة كردية حملت في داخلها بذور الخلاف ما بين الطرفين حيث تم اقتسام جميع المناصب مناصفة فكل وزير من حزب له نائب من الجانب الآخر و هكذا المناصب نزولا" [1] . ومن هنا يتضح بأن أي تغير أو تطور سياسي يطرأ على بغداد ينعكس فورا على أكراد الشمال ، كما أن أي تغير أو تطور يطرأ على الساحة الكردية في الشمال ينعكس أيضا على بغداد .

3- الاقتتال الكردي الداخلي عام 1994م، "وفي سنة 1994 نشب نزاع دموي مسلح بين الحزبين الكرديين الرئيسيين؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني. ومن نتائج هذا الصراع انقسام "الواقع الكردي" إلى سنجقين طالباني وبارزاني" [2] ظهرت على أثره إدارتين كرديتين مختلفتين ، أربيل بزعامة البرازاني ، والسليمانية بزعامة الطالباني . ونفّذت القوات المسلحة الإيرانية والعراقية والتركية بشكل خاص عمليات توغل في الشمال العراقي بدعم في كل مرة من فصيل كردي معين" [3]

ومما يذكر، أن العام 1994م شهد حالة انقلاب في توجهات أكبر تنظيمين كرديين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) حيث اكتشفت الحكومة الإيرانية بأن هناك تنسيقا سريا يتم فيما بين (الحزب الديموقراطي الكردي في إيران ، وبين الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي) حليف طهران ، كما اتهمت إيران الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي (حليفها) بإيواء هاربين من الحزب الكردي الإيراني المعارض ، فقصفت القوات الإيرانية مواقع تابعة لحلفائها في الحزب الديموقراطي ، واتجهت (طهران) نحو التحالف مع بديله حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني ، وأمدته بالسلاح لمقاتلة

---

(1)إبراهيم، نبيل، مرجع سابق.

(2) الدليمي ، طارق ، العلاقة بالقوى الأجنبية.. سلوك كردي مبكر للتآمر ، الجزيرة نت ، 2006 ، www.aljazeera.net

(3) صحيفة العرب ، الأكراد يطالبون بمعرفة مصير المفقودين إبان الاقتتال الأهلي ، 2009م

الحزب الديموقراطي ، مما دفع بالحزب الديموقراطي بزعامة مسعود البرازاني للتحالف مع بغداد ، و "اندلع قتال شرس في مايو/أيار 1994 بين الحزبين بعد تصاعد الخلافات بينهما" [1]

ويلاحظ هنا، أن واقع التنسيق بين أكراد العراق (الحزب الديموقراطي) وأكراد إيران (الحزب الديموقراطي أيضا) أدى إلى تغيير موقف إيران تجاههم ، فقامت بقصف مواقعهم ، كما أدارت (إيران) ظهرها لحليفها بالأمس ، ومدت جسور المودة والدعم والإسناد نحو (الاتحاد الوطني) الذي اشتبك مع الحزب الديموقراطي، حيث تبدلت التوجهات ، واختلفت التحالفات ، وهذا يؤكد على مدى ارتباط أي تغيير هنا يتبعه تغيير هناك ، محلياً وإقليمياً .

ومهما يكن من أمر، فقد انعكس هذا الاقتتال الداخلي سلبا على الأكراد أنفسهم أيضا ، حيث انقسم إقليم كردستان العراق إلى إدارتين منفصلتين وعدائيتين (في السليمانية بقيادة الطالباني ، وفي اربيل بقيادة البرازاني) .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم، في ذلك الحين، تشكيل حزب كردي جديد (الاتحاد الإسلامي الكردستاني) . وهو الحزب الذي تأسس في 1994/2/6م بعد حصول الإقليم على الحكم الذاتي ... وذلك استجابة لعمق الانتماء الإسلامي داخل الشخصية الكردية ويرأسه (صلاح الدين محمد بهاء الدين) " حيث قدم الاتحاد طلبا إلى وزارة الداخلية في الإقليم في السادس من شباط / فبراير 1994م وأعلن عن تأسيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني ، واختير صلاح الدين محمد بهاء الدين أمينا عاما له" [2]

5- الاقتتال الكردي الداخلي عام 1996م الذي جاء بعد مشروع ما يعرف (بالنفط مقابل الغذاء) حيث قررت الأمم المتحدة ، وفق قرار مجلس الأمن رقم 986 في نيسان 1995م ، تخفيف الحصار المضروب على العراق من خلال بيع النفط العراقي لقاء مواد غذائية يتم توزيعها على الشعب العراقي، في محاولة منهم لعدم استخدام حكومة بغداد لأموال الدخل النفطي في شراء وتصنيع معدات قتالية ، حيث تم تخصيص جزء من هذه العائدات لأكراد الشمال 13% ، الأمر الذي استوجب تشكيل هيئة إشراف كردية ، إضافة إلى تشكيل قوة حماية كردية على خطوط النفط المارة بإقليم كردستان العراق إلى تركيا .

(1) سالم، سيدي أحمد، أكراد العراق، الجزيرة نت، 2009.

(2) الإتحاد الإسلامي في كردستان ، نظرات ومواقف ، منشورات مكتب الإعلام للاتحاد الإسلامي الكردستاني، مطبعة الثقافة، (اربيل، 1997)، ص 10

جاء هذا المستجد في وقت اشتد معه قوة المنافسة بين الحزبين الكرديين (الديموقراطي والاتحاد الوطني) وبما أن كلا الحزبين له تحالف خاص (الديموقراطي مع الحكومة العراقية والاتحاد الوطني مع الحكومة الإيرانية) نجد أن هذا التنافس الداخلي الكردي انعكس مباشرة على التنافس بين (بغداد وطهران) بحيث ذهب كل طرف لدعم حليفه في عملية الإشراف والحماية للنفط .

واشتدت حدة التنافس بين الأطراف إلى أن وصلت إلى الاشتباك المسلح بين الحزبين الكرديين ، وبما أن التنافس جرهما للحرب ، نجد أن الحرب الداخلية الكردية انعكست أيضا على الحلفاء (بغداد وطهران) بحيث عمل كل طرف على دعم وإسناد حليفه في القتال ، وهكذا نرى أن التطورات السياسية الكردية – الكردية قد أثرت بشكل واضح على المحيط الإقليمي أيضا ، بحيث تمكنت قوات الاتحاد الوطني بقيادة الطالباني من التقدم ، وتحقيق مزيد من الانتصارات على الحزب الديموقراطي بقيادة البرازاني حليف بغداد، الذي استدعى قوات الجيش العراقي لتعزيز موقفه ، حيث وافقت بغداد على تقديم المساعدة العسكرية ، وقامت باقتحام اربيل وتحريرها من قوات طالباني المدعومة إيرانيا . ففي عام 1996 وبسبب خلافات على موارد المنفذ الحدودي مع تركيا حدثت اشتباكات بين الطرفين تسببت بهزيمة البرزاني واستعانته بصدام حسين، الذي دعم البرزاني بقوات من الجيش العراقي أخرجت قوات الطالباني من اربيل وإعادته إلى السليمانية. وفي عام 1998 تدخلت الولايات المتحدة واحتضنت لقاء بين الزعيمين، انتهى بتوقيع اتفاق على تقاسم الحكم الذاتي"[1]

يشار هنا إلى أن هذا التأثير وصل للقوات الأمريكية التي قامت بقصف منشآت عراقية بصواريخ توما هوك يوم 1998/9/5 ، وقامت بتوسيع منطقة الحظر الجوي من 32 درجة جنوبا إلى 33 درجة ، مما أتاح للأكراد مزيد من الاستقلالية المحمية بالقوات الأمريكية وحلفائها.

5- مؤتمر لندن 2002م بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، قررت الإدارة الأمريكية محاربة ما أسمته الإرهاب ، حيث وضعت العراق في مصاف ما وصفته بدول محور الشر ، واستغلت حالة الوفاق الكردي – الكردي ، الذي انعكس إيجابا مع المصالح الأمريكية التي رأت في الأكراد والشيعة خير حليف لها في إنهاء حكم الرئيس صدام حسين ، حيث تمت دعوة الأكراد للمؤتمر الذي كان بمثابة بداية الطريق لغزو العراق وإسقاط نظام البعث وحكم الرئيس صدام حسين. وهكذا نجد أن الأوضاع والمتغيرات الكردية على الساحة العراقية قد انعكست على المستوى الدولي الذي وجد ضالته في العمل على إنهاء حكم البعث العراقي .

---

(1) السعيدي، إبراهيم ، كردستان العراق .. فردوس يستعيد الربيع ، جريدة القبس ، عدد 14306 ، 2013م

رابعاً – تشكل قوات البشمركة وتطور دورها إبان حكم الرئيس صدام حسين:

"تعود أصول البشمركة[1] إلى الحرب العالمية الأولى، ولكنها تطورت خلال أربعينيات القرن العشرين حين كانت تشكل حركة مقاومة مسلحة ضد النظام العراقي المركزي في بغداد. وعلى مدى العقود التالية، تنامي حجم الحركة، وأصبحت ذات بنية متطورة، وحسنت تقنياتها القتالية. وفي عهد الرئيس صدام حسين، تنامت أعداد البشمركة على نحو مثير، ووصلت بإقليم كردستان إلى حالة أقرب إلى الحكم الذاتي عام 1991. وقد تقاربت قوات البشمركة الكردية بشكل غير رسمي إبان انتفاضة العام 1991م. وشهدت التسعينيات افتتاح مركزي تدريب في قالاجوالان (محافظة السليمانية) وزاكو، في مسعى لتحويل المقاتلين الأكراد إلى جنود بمعنى الكلمة، ولتنظيم الحركة في نظام رتب عسكرية" [2]

وقد شهدت البشمركة انقساما حاداً فيما بين عامي 1990م و1996م، على أثر الصراع المسلح بين (الحزب الديموقراطي بزعامة مسعود البرازاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني) حيث شهدت مناطق كردستان العراق صراعا، "نجم عنه إقامة إدارتين منفصلتين، إحداهما في أربيل بزعامة البارازاني، والأخرى في السليمانية بزعامة الطالباني، لكل منهما مليشياته المسلحة الخاصة به" [3]

كانت قوات البشمركة الكردستانية العراقية الدعامة الأساسية في الحروب الداخلية بين الحزبين الكرديين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) إبان التسعينيات ، إضافة لصراعها المسلح مع الحكومات العراقية ، وتعتبر قوات البشمركة (التي تعني تحدي الموت) بمثابة جيش مسلح من الأكراد يعمل لحماية كيان وحقوق أكراد العراق في الشمال .

يشار إلى أن لقوات البشمركة مؤسسة وزارية كردية رسمية، تسمى (وزارة البشمركة) "تأسست بعد إجراء انتخابات مجلس النواب في إقليم كوردستان في 1992/05/19، ومنذ تأسيس أول حكومة في إقليم كردستان .. ومن مهامها :

- الدفاع عن أرض وشعب ومؤسسات إقليم كوردستان وعن أي هجوم معادي له.
- رفع المعنويات والروح الدفاعية بين الجمهور العام.
- تعزيز وتدريب إمكانيات البشمركة الدفاعية في جميع جوانبه العسكرية.
- مساعدة جهاز الأمن القومي والشرطة في الدفاع عن المدن في إقليم كوردستان.

---

(1) أي "الذين يواجهون الموت."

(2) موقع نقاش الإلكتروني، السياسة، البشمركة: جيش نظامي أم ميليشيا؟، 2009.

(3) جريو، داخل حسن، القضية الكردية في العراق، صحيفة العراق الإلكترونية، عدد 2447، 2012.

• احترام المناضلين الذين ساهموا في صفوف البشمركة وناضلوا من اجل الحصول على الاستقلالية في إقليم كوردستان.

• إحالة المناضلين إلى التقاعد والذين امضوا حياتهم في خدمة البشمركة.

• إحالة المناضلين والمعوقين من البشمركة والذين فقدوا احد أعضاء أجسادهم إلى التقاعد بناء على قانون رقم 41 لسنة 2007" [1]

وفي عام 1998م وقع الجانبان على اتفاق مصالحة بينهما برعاية أمريكية، الأمر الذي أدى إلى وحدة الإدارتين في إدارة واحدة أواخر العام 2002م [2] .

وقد وجدت قوات البشمركة نفسها في مواجهة حتمية مع الحركات الإسلامية الأصولية الكردية التي اتهمتها القيادات الكردية بأنها منظمات إرهابية تتبع تنظيم القاعدة، حيث كانت تنادي هذه المنظمات وعلى رأسها تنظيم (أنصار الإسلام) الذي تأسس عام 2001م على أثر عمليات ما يعرف بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، بقيادة الملا كريكار ، بقيام إمارة إسلامية سنية في العراق، حيث عمل التنظيم على شن عمليات مسلحة ضد قوات وقواعد البشمركة الكردية التي استغلت القصف الجوي الأمريكي للعراق وقامت بمهاجمة قواعد التنظيم حيث "بدأت قوات البشمركة الكردية في شمال العراق تدعمها قوات أمريكية خاصة وغطاء أمريكي جوي هجوما بريا ضد مواقع جماعة أنصار الإسلام المتشددة. وكانت مواقع أنصار الإسلام بالقرب من بلدة حلبجة المجاورة للحدود الإيرانية قد تعرضت سابقا إلى قصف بالطائرات والصواريخ الأمريكية. ويقول مراسل بي بي سي : .. أن الأمريكيين يعتبرون الهجوم على جماعة أنصار الإسلام التي يقولون أن لها علاقة بتنظيم القاعدة أحد مبررات الهجوم العسكري على العراق" [3]

ويعتبر هذا الهجوم على قوات أنصار الإسلام الكردية عاملا حاسما من عوامل التعاون بين القوات الأمريكية الغازية للعراق وبين قوات البشمركة الكردية شمال العراق. ولم يتوقف التعاون العسكري بين الجانبين على مسألة اجتثاث الحركات الأصولية في شمال العراق، بل

---

(1) حكومة إقليم كردستان، وزارة البشمركة، نخبة عن مهام وزارة البشمركة في إقليم كوردستان، 2012/5/20م، wpeshmerge.org

(2) الزيدي، رشيد عمارة، صادق محمد يوسف ، المعارضة السياسية في إقليم كردستان – العراق (النشأة والمستقبل) المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، 2012م

(3) bbc ، هجوم على مواقع أنصار الإسلام في شمال العراق، 2003/3/28م .

ذهب التعاون بينهما إلى أبعد من ذلك، حيث قامت قوات البشمركة التابعة لجلال طالباني باعتقال نائب الرئيس العراقي (طه ياسين رمضان) وسلمته للقوات الأمريكية. [1]

ثم أصبح التقارب بين قوات البشمركة واضحا بينهما مع اقتراب الحرب على العراق عام 2003م، حيث وجد كليهما أن المصلحة المشتركة تتطلب تقاربا لمواجهة نظام الحكم في بغداد والاستعداد لمرحلة جديدة طالما انتظرها أكراد العراق. إلا أن الوحدة الرسمية لقوات بشمركة الجانبين لم تتوحد إلا عام 2010م حيث "دشن برهم صالح رئيس حكومة إقليم كردستان خطوة التوحيد الكامل لتلك القوات برفعه لافتة عن أول تشكيل موحد لقيادة قوات البشمركة على مقر القيادة السابقة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بمحافظة السليمانية. فعلى أثر الاجتماع الذي عقده صالح مع أعضاء القيادة العامة لقوات البشمركة التابعة للاتحاد الوطني أعلن رسميا تحول تلك القيادة إلى قيادة قوات الإسناد الأولى، مدشنا بذلك خطوات توحيد قوات البشمركة كاملة في الإقليم"[2]

وفي عام 2003 أدى التعاون مع القوات الأمريكية إلى تحسين تدريب البشمركة، وإلى تدعيم صورتها كجيش نظامي. وقد سيطرت قوات البشمركة الكردية على مخازن للجيش العراقي إبان غزو العراق. كما قدمت البشمركة مساعدات عسكرية وأمنية للقوات الأمريكية الغازية شمال العراق مما فتح الطريق نحو بغداد، الأمر الذي أعطى قوات البشمركة مزيدا من السيطرة والتسليح. حيث عملت القيادات الكردية على تطوير هذه القوات من حيث التدريب والتسليح لتكون بمثابة جيش كردستاني يقوم على حماية الإقليم. وقد عزز هذا الأمر من تطورهم العسكري، إضافة إلى ما ثبته الدستور العراقي الجديد بشأن نظامية قوات البشمركة، كما جاء التبادل الدبلوماسي بين الإقليم وعدد من دول المجتمع الدولي معززا لمكانة البشمركة وتطورها عسكريا وميدانيا

ومن الجدير بالذكر أن قوات البشمركة قد بدأت تأخذ منحىً جديداً بدءاً من عام 2008م، حيث أكد عليه جلال طالباني على أهمية "تطوير قوات بشمركة كوردستان، مسلطاً الضوء على آخر المستجدات السياسية في العراق ودور قوات بشمركة كوردستان في مقارعة الدكتاتورية البائدة وفي محاربة الإرهاب (على حد تعبيره) مشيراً إلى أن قوات البشمركة هي قوات

---

(1) اشتيوي، جمال، طه ياسين رمضان يروي وقائع اعتقاله وتعذيبه واستجوابه، الرياض، عدد 13763، 28/فبراير 2006م .

(2) الشرق الأوسط ، حزبا طالباني وبارازاني يعلنان رسميا توحيد قوات البشمركة التابعة لكل منهما، عدد 11385، 29 يناير 2010م.

نظامية حسب الدستور العراقي الدائم، داعياً إلى الاهتمام بدور المرأة وجعل دورها أساسياً وفاعلاً في قوات البشمركة"[1]

ومن هنا، بدأت المشاورات بين القادة لتفعيل هذا التطوير حيث " عقدت قيادة قوات حرس إقليم كوردستان يوم الأحد 2010/4/04، اجتماعاً في مصيف صلاح الدين بإشراف السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان القائد العام لقوات حرس الإقليم. وقدم وزير البشمركة خلال الاجتماع توضحيا حول كيفية سير عمل ونشاطات الوزارة للرئيس بارزاني. كما تم خلال الاجتماع بحث وتقييم تشكيل الألوية الأربعة الجديدة لوزارة البشمركة، وفي هذا الصدد تقرر خلال الاجتماع، إيلاء اهتمام أكبر بهذه الألوية من ناحية التدريب وتوفير جميع المستلزمات لها، وبعد الانتهاء من هذه التشكيلات تم البدء بتشكيل ألوية أخرى، كما تم بحث مشاركة الأطراف السياسية الأخرى في قوات وزارة البشمركة، الذين كانوا البشمركة الفعليين، إلى جانب بحث استمرار المباحثات مع الحكومة الاتحادية الجديدة حول حقوق البشمركة، وخاصة في مجال الرواتب وتوفير المستلزمات العسكرية والأسلحة" [2]

وهكذا ، أصبحت البشمركة تحمل، من الناحية التقنية البحتة، العديد من خصائص الجيش النظامي، فلديها هرمية داخلية محددة جيداً، وجميع نظم المراسم والتشريفات الرمزية اللازمة، ومعسكرات التدريب المتخصصة، ومجموعة كاملة من الألبسة الموحدة" [3]

ويتضح مما سبق أن عامل الوحدة بين بشمركة السليمانية وأربيل، والإعتراف الدستوري بنظامية هذه القوات، إضافة إلى اعتراف المجتمع الدولي بالفيدرالية الكردستانية العراقية، قد صب في مصلحة القوات الكردية التي باتت في تطور ملموس لم يسبق له مثيل منذ عقود، ويعود الفضل في هذا الشأن للتدخل الأمريكي والبريطاني في تغيير الخارطة السياسية للعراق، حيث انتهى نظام الرئيس صدام حسين الذي كان يشكل حجرا عائقا في وجه الطموحات الكردية الإنفصالية في البلاد. واستنادا لما سبق، فإن هذا التطور العسكري لقوات البشمركة الكردية وفي ظل خلافات أربيل مع بغداد على الحدود، وعلى تفسير المادة 140 يبقى باب الصراع مفتوحا بين الجانبين ما لم تحل مسائل الخلاف بينهما سلميا.

---

(1) طالباني، جلال، قوات البشمركة قوات نظامية ويجب تطويرها، هكار نت،2008/12/17م، WWW.HEKAR.NET

(2) حكومة إقليم كردستان، قيادة قوات بشمركة كردستان تبحث كيفية تطوير قوات حرس الإقليم، 2010/4/4م، www.krg.org

(3) نقاش، السياسية، البشمركة .. أرشيف وقضايا ومناقشات ، 2006م

الفصل الثالث

أثر أوضاع أكراد العراق إبان عهد الرئيس صدام حسين على علاقاتهم الخارجية

المبحث الأول

- **أثر أوضاع الأكراد الداخلية إبان عهد الرئيس صدام حسين على تشكيل سياساتهم الإقليمية**

المبحث الثاني

- **أثر أوضاع أكراد العراق إبان عهد الرئيس صدام حسين على فتح آفاق التدخل الأمريكي**

المبحث الأول

أثر أوضاع الأكراد الداخلية إبان عهد الرئيس صدام حسين على تشكيل سياساتهم الإقليمية

لقد شكلت المسألة الكردية العراقية، ركيزة ذات أهمية كبرى في التأثير والتأثر بالمتغيرات (المحلية والإقليمية والدولية) فلقد أثرت وتأثرت بما يجري حولها من متغيرات وتطورات سياسية عصفت بالمنطقة ، فما من حدث محلي أو إقليمي أو حتى دولي إلا وله أثر على وضع أكراد العراق سياسيا ، كما أن التطورات والمتغيرات في الأوضاع السياسية الكردية إلا وتجد لها أثرا على الوضع المحلي وحتى الإقليمي والدولي أحياناً .

أولاً/ الموقف السياسي الكردي تجاه إيران

لقد تأثر أكراد العراق بما يجري حولهم من متغيرات سياسية ، سواء في الداخل العراقي أو في محيطه الإقليمي، حيث تطور الموقف السياسي لأكراد العراق نجاه إيران في ضوء عدة تطورات من أهمها :

1- اتفاقية الجزائر عام 1975م ، مع أن إيران في عهديها الملكي والجمهوري كانت ترى في الأكراد مصدر تهديد لأمنها القومي ، ورؤيتها في منع قيام أي كيان كردي مستقل في المنطقة ، حتى لا ينعكس على أكراد إيران ، إلا أنها تأثرت بالأوضاع الكردية في العراق الذي كانت تناصبه العداء بسبب الخلاف الحدودي والفكري بينهما ، فاستغلت الوضع الكردي العراقي المعارض وتسخيره في إنهاك حكومة بغداد ذات التوجه البعثي ، فعملت إيران الشاه (في حينه) على دعم وإسناد وتدريب القوات الكردستانية العراقية في مواجهتها مع حكومة بغداد ، في خطوة هدفت من خلالها الضغط على العراق لتقديم تنازلات بخصوص الحدود ومياه شط العرب .

2- الثورة الإيرانية 1979م مما هو معلوم أن أكراد إيران شاركوا في المظاهرات والاحتجاجات ضد حكم الشاه ، وفرحوا بانتهاء حكمه ، بحيث عقد الحزب الديموقراطي الكردي الإيراني (حدكا) مؤتمرا في الثالث من آذار / مارس 1979م في مهاباد معلنا ظهوره العلني ، كما توجه وفد برئاسة (عبد الرحمن قاسملو) إلى قم للقاء الخميني لعرض مطالبهم عليه ، إلا أن الخميني رفض معظم هذه المطالب [1] . وعاد التوتر ثانية بين الجانبين ومع أن إيران في

---

(1) صالح، قاسم حسين، القضية الكردية وحق تقرير المصير، الحوار المتمدن، عدد 3724، 2012.

ظل الثورة رفضت تلبية مطالب أكرادها ، إلا أنها ساندت المطالب الكردية في العراق ، ودعمت قوات مسعود البرازاني عام 1983م إبان حربها مع العراق ، حيث استخدمت إيران الثورة الورقة الكردية العراقية كورقة ضاغطة على العراق لمزيد من المكاسب السياسية المختلف عليها مع العراق .

3- حرب الخليج الأولى والثانية 1980م – 1991م حيث أبرمت إيران اتفاقا مع مسعود البرازاني ، زعيم الحزب الديموقراطي الكردي المعارض نص على مساعدته لإيران في مواجهة العراق وأكراد إيران ، وتصفية العناصر اليسارية في صفوفه ، وألا يتدخل في شئون كردستان إيران ، ويحصل لقاء ذلك على المال والسلاح ، والتسهيلات والرواتب ، وفي نفس الوقت رفضت القيادة الإيرانية في حينه عرضا مقدما من (عبد الرحمن قاسملو) الزعيم الكردي الإيراني يقضي بمساعدة القوات الإيرانية في حربها مع العراق ، لقاء اعتراف طهران بالحقوق الكردية ، إلا أن إيران لم تبد حماسا تجاه هذا العرض .

وهكذا يتضح الموقف الإيراني من الأكراد في العراق ، حيث أنها قدمت المساعدة لأكراد العراق (جماعة البرازاني) ومنعتها عن جماعة (قاسملو الإيرانية) في خطوة من الحكومة الإيرانية التي استغلت الأوضاع الداخلية للأكراد ، وسخرتها وفق مصالحها السياسية .

وفي الوقت الذي لاحقت فيه أكراد إيران ، قدمت العون لأكراد العراق (جماعة البرازاني إبان حرب الخليج الأولى) و(جماعة طالباني عام 1994م) بعدما تحولت واختلفت التحالفات الكردية مع كل من (بغداد وطهران)

4- معارك 1994م و1996م الكردية – الكردية ، حيث اكتشفت إيران أن هناك تنسيقا بين أكراد الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي مع الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني ، فقامت بقصف مواقع الحزب العراقي ، ودعمت حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي ليقوم بدوره بمحاربة الحزب الديموقراطي ، حيث انعكس الخلاف الكردي – الكردي على مدى صياغة الأكراد لمواقفهم السياسية والتحالفية التي كانت تتغير وتتبدل وفق مصالحهم ، وفي معارك عام 1996م حيث انعكس الخلاف الكردي – الكردي حول الإشراف على برنامج النفط مقابل الغذاء ، فساندت إيران موقف حزب الاتحاد الوطني ، بينما ساندت بغداد موقف الحزب الديموقراطي ، مما أدى إلى نشوب الاقتتال بين الجانبين .

ويشار هنا أن إيران قد استفادت أخيرا من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م حيث أنها تخلصت من عدوها اللدود صدام حسين ، كما أنها استفادت من تبوء حلفائها (الشيعة) مقاعد سيادية متقدمة في العراق .

ولكن ما آلت إليه الحرب الأمريكية على العراق من نتائج أكدت أن إيران كانت هي المستفيد الأكبر من هذه الحرب ونتائجها. فقد ساهمت هذه الحرب في تخلص إيران من أكبر أعدائها وأهمهم في المنطقة وهو "صدام حسين" الذي كلف إيران حربًا استمرت ثماني سنوات لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن ، ليس هذا فحسب بل أسهم نظام الطائفية الذي اعتمدته الولايات المتحدة منذ أول يوم لها في العراق والعملية السياسية التي تبنتها والتي قامت أساسًا على نظام المحاصصة إلى صعود القوى الشيعية في العراق على حساب السنة وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق" [1]

وهكذا نجد بأن إيران قد استفادت من عمق الخلاف الشيعي السني ، والكردي البعثي في العراق ، لتدمير حكم البعث وصدام حسين ، بينما تخوفت من مغبة قيام كيان كردستاني قد ينعكس على أكراد إيران الذين يطالبون باستقلالية عن طهران ، كما أنها تخوفت من تواجد قوات أمريكية وغربية في الخليج العربي ، حيث تعمل إيران على بسط سيطرتها على منطقة الخليج بعد انتهاء حكم الرئيس صدام حسين .

ثانياً / الموقف السياسي الكردي تجاه تركيا

اتفقت سياسة تركيا والعراق على منع قيام (كيان كردي مستقل) في أي بلد ما ، حتى لا ينعكس الأمر على بقية الدول المجاورة التي يقطنها أكراد ، فقاومت كلتا الحكومتين (التركية والعراقية) جميع المساعي الكردية في الانفصال والاستقلال ، ولقد انعكست بالطبع الخلافات الكردية – الكردية العراقية أيضا على صياغة سياساتهم تجاه تركيا التي كانت تجابه (حزب العمال الكردستاني) الذي كان يطالب بالانفصال والاستقلال عن تركيا ، الأمر الذي نظرت إليه تركيا بأنه مساس بالأمن القومي التركي ، كما قاومت حكومة بغداد أيضا أي مطلب للأكراد بالانفصال .

"وبغية السيطرة على الحركة الكردية المسلحة في كل من تركيا والعراق بادرت كلتا الحكومتين بالتعاون في مسألة ضبط الحدود بين البلدين عبر توقيع الاتفاقيات الأمنية في تشرين أول/ اكتوبر ١٩٨٤ التي تضمنت ضبط الأمن الحدودي وانتقال الأشخاص . هذا بالإضافة إلى توقيع معاهدة التعاون الأمني بين العراق وتركيا في 5 حزيران من عام 1926م ثم جرى توقيع معاهدة

(1) المنصور، عبد العزيز شحادة ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 52 ، عدد 1 ، 2009م ، ص 605

الصداقة التي عقدت في عام 1946م التي وضعت الأسس القوية للتعاون الاقتصادي والأمني في إطار سياسة حسن الجوار "[1]

إبان الثمانينيات تصاعدت الحركة الكردية المسلحة في تركيا، بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني التركي (pkk) في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٨٤ وبالنظر لخشية الحكومة التركية من تداعيات ذلك على أمنها الوطني، "وقعت اتفاقية أمنية مع الحكومة العراقية، وبموجب تلك الاتفاقية، دخلت القوات التركية مرارا إلى أراضي العراق وبعمق 20 كيلومترا، في بعض الأحيان لمطاردة مقاتلي الحزب الكردستاني، وأقام الجيش التركي عدة قواعد عسكرية داخل الأراضي العراقية في إقليم كردستان" [2] ، ولقد شهدت هذه الفترة تفاهما بين البلدين بحكم أن العراق كان منهمكا في حربه مع إيران .

ولقد شهد عقد التسعينات تحولا في سياسة البلدين ، حيث أن بغداد وأنقرة تأثرتا بمجريات الأحداث والتغيرات التي طرأت على المنطقة ، وبخاصة أحداث العام 1990-1991م بحيث نزحت أعداد كبيرة من أكراد العراق أثناء ملاحقة القوات العراقية لهم بعد اندلاع ما أسموه بالانتفاضة الكردية ، ولجأ معظمهم إلى تركيا ، وبما أن شأفة الانتقام باتت تسكن قلوب أولائك النازحين الذين نادوا بنصرتهم وإنصافهم من تسلط حكومة بغداد (على حد تعبيرهم) فاستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف الكردي واقترحت تشكيل جيش كردي من النازحين في تركيا لمحاربة النظام العراقي في حينه .

"رحبت الفصائل الكردية بهذه الخطة، والتي كانت بأمس الحاجة إلى المساعدة الإقليمية والدولية، في مقابل ذلك اشترطت أن يتم إعلان أمريكي رسمي، يتضمن تأييده إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق" [3]

هذا ولقد استمر حزب العمال الكردستاني التركي في مقاومة الحكومة التركية، مطالبا بالحقوق القومية للأكراد في تركيا ، في حين قامت القوات التركية بملاحقة مقاتلي الحزب الذين لجأ العديد منهم إلى مناطق كردستان شمال العراق .

---

(1) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط4 ، ج1 ، مطبعة دار الكتاب ، 1980م ، ص 29-30

(2) شيخاني، شيرزاد، المتحدث باسم «العمال الكردستاني»: قرار الحكومة العراقية لا يهمنا، الشرق الأوسط، عدد 12584، 2013.

(3) خليفة، محمد، تركيا وأزمة الخليج ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، السنة الأولى ، عدد 2 ، 1991م ، ص 124

و"منذ العام 1997م واصلت تركيا عملياتها البرية والجوية في شمال العراق، حيث نفذت 19 عملية واتبعتها عمليات (فجر) (فولاذ 97) التي استمرت 36 يوما، أعلنت بعدها القوات التركية بأنها لن تنسحب من شمال العراق إلا بعد إنشاء منطقة أمنية عازلة، لمنع عودة حزب العمال الكردستاني(pkk) [1]

"وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين أيضاً، واصلت تركيا عملياتها العسكرية البرية والجوية في شمال العراق وعلى عمق 16 كلم في أغلب الأحيان، حيث بلغت التدخلات العسكرية التركية منذ آب/أغسطس 1991 وحتى مارس/ آذار 1995 حوالي 95 تدخلا عسكريًا مستغلة بذلك غياب السلطة المركزية في تلك المنطقة" [2]

وفيما يخص علاقة حزب العمال الكردستاني التركي مع أكراد العراق فقد استغلت تركيا التباينات بين الأكراد أنفسهم في تركيا والعراق ، واعتمدت سياسة التقارب مع حزب (برازاني) العراقي في معارضة ومواجهة حزب العمال الكردستاني التركي بقيادة (عبد الله أوجلان) الذي اتهمه أكراد العراق بالتسبب في الهجمات التركية على شمال العراق مما سبب مزيدا من الخسائر والمشاكل لأكراد العراق .

و "بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تغيرت ديناميكيات التجاذب السياسي المحيط بالحزام الكردي. أصبح أكراد العراق أكثر اعتمادا على تركيا في توفير مظلة أمن لهم من خلال الحدود ومنطقة حظر الطيران التي فرضت على نظام صدام حسين، من جهة أخرى تعاون أكراد العراق (حزب بارزاني تحديدا) مع تركيا في مواجهة حزب العمال، وهو ما مهد لتركيا تحقيق نجاحات عسكرية كبيرة ضد حزب العمال. وقامت تركيا بالتوازي بخطوات دبلوماسية تجاه سورية تمخضت عنها اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨،وكذلك طرد عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال من سورية ولاحقا القبض عليه في عام 1999م" [3]

وهكذا، نجد بأن التباين، والاختلاف بين الأكراد أنفسهم، انعكس بشكل ملحوظ على مدى التغير في صياغة المواقف السياسية الكردية من جيرانهم الإقليميين ، حيث وجدنا بأنه في حال دب الخلاف بين الأكراد في العراق أو بينهم وبين أكراد الجوار، تتبدل وتتغير صياغة المواقف

---

(1) معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998م ، ص 151

(2) العلاف، إبراهيم خليل ، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية – التركية ومخاطرها على الأمن الوطني والقومي ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، عدد 13، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا) جامعة الموصل ، 2000، ص 3

(3) كابلي، سعود ، المسالة الكردية .. ديناميكيات الصراع الممتد ، العربية ، 2013م

وفق مصالح كل طرف ، وسرعان ما تتبدل وتتغير هذه المواقف، بعد أي اتفاق بين الأطراف الكردية – الكردية، عراقية كانت أم عراقية إقليمية .

وقبيل غزو العراق عام 2003م عملت الإدارة الأمريكية على ضم الأتراك للتحالف ضد العراق ، فاستغلت قاعدة (انجرليك) العسكرية لفتح جبهة شمالية لضرب العراق ، حيث استفادت الإدارة الأمريكية من التقارب بين الحزبين الكرديين في العراق (برازاني وطالباني) واتفاقهما على ضرورة إنهاء حكم الرئيس صدام حسين ، وهنا نجد بأن هذا التوافق الكردي العراقي انعكس أيضا على صياغة مواقف الأكراد السياسية تجاه المتغيرات الإقليمية التي جاءت متقاطعة مع مفهوم إنهاء حكم الرئيس صدام .

"ولعل الجانب الأمني الذي كان يبدو أكثر حساسية بالنسبة لتركيا بوصفه سيسفر عن فوضى واضطرابات قد تطال الأمن القومي التركي ، غير أن الولايات المتحدة سعت إلى إقناع تركيا بالانضمام للتحالف الدولي الذي تقوده عبر سلسلة زيارات المسؤولين الأمريكيين وفي مقدمتهم وزير الخارجية السابق (كولن باول) وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي (ليبرمان) ورئيس وكالة المخابرات الأمريكية (الجنرال ويسلي) الذي قدم وعوداً لتركيا بامتيازات في نفط كركوك فضلاً عن زيارة وكيل وزير الخارجية الأمريكي (كروكر) الذي وعد تركيا بأن يكون التحالف التركي الإسرائيلي مكملاً ومعززاً للمشروع الأمريكي، وأخيرا زيارة وفد أمريكي عال المستوى في منتصف تموز عام ٢٠٠٢ الذي أبلغته أنقرة أربعة شروط للتفكير في قبول التغيير في العراق وهي: [1]

- لا لدولة كردية مستقلة في شمال العراق.
- لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود إثنية.
- لا لكركوك تحت السيطرة الكردية.
- منح الأقلية التركمانية حقوقاً واسعة"

وهكذا تتضح صورة المواقف السياسية الكردية تجاه دول الجوار وفق مصالحها ، حيث التقت المصالح الكردية العراقية ، مع المصالح التركية والأمريكية في ضرورة إنهاء حكم الرئيس صدام حسين ، بينما تخوفت الحكومة التركية من مغبة قيام كيان سياسي استقلالي لأكراد العراق ينعكس بالطبع سلبا على تركيا التي تشهد صراعا مريرا مع أكرادها الذين يطالبون بذات المطلب الاستقلالي السيادي مما يهدد الأمن الوطني لتركيا .

---

(1) أحمد، عامر كامل ، الموقف التركي من الفدرالية في إقليم كردستان العراق ، دراسات دولية ، عدد 33 ، بغداد ، نقلا عن صحيفة الحياة ، عدد 14504 ، 2002م

ثالثاً / الموقف السياسي الكردي تجاه سوريا

يشكل الأكراد في سوريا أكبر أقلية في البلاد ، ويشكلون حولي 10 في المائة من السكان ، ويقيمون في الشمال الشرقي (الجزيرة والحسكة) وبعضا في حلب ودمشق ، وفي العام 1962م قامت السلطات بسياسة التعريب، وفق قانون (الحزام العربي) فعمدت إلى توطين عائلات عربية مكان الأكراد، واستمرت هذه السياسة حتى عام 1975م ، تلا ذلك "تأسيس الحزب الديموقراطي الكردي، تحت اسم (بارتي ديمقراطي كردستان – سوريا)عام 1957 بجهود نخبة من المثقفين والسياسيين الكرد. وفي عام 1963 انقسم الحزب المذكور إلى حزبين أولهما باسم الحزب الديمقراطي السوري (اليساري) بقيادة صلاح بدر الدين، وثانيهما الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي بقيادة عبد الحميد درويش، وبقي الصراع محتدما بين الحزبين المذكورين، إلى أن تم توقيع بيان 11 آذار 1970 بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكردية في كردستان العراق" [(1)] . حيث ترأس الحزب ، نور الدين زازا الذي دعا لتحرير كردستان ، الأمر الذي قاومته الحكومات السورية .

و في ضوء الاختلاف بين حزبي البعث (السوري والعراقي) و الحكومة السورية وتركيا وخاصة في قضية المياه ولواء الإسكندرونه ، وعلى ضوء الواقع السياسي الكردستاني ، والتباين في وجهات النظر والتحالفات انعكس ذلك على صياغة المواقف السياسية الكردية تجاه الحكومات المجاورة ، فعمل كل طرف على توظيف هذا الواقع وفق مصالحه ، حيث سمحت سوريا بإنشاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على أراضيها عام 1975م ، وذلك نكاية في حكومة البعث العراقية ، كما دعمت حزب العمال الكردستاني منذ 1984م حيث أقام زعيم الحزب (عبد الله أوجلان) في دمشق قبل أن ينتقل للبقاع اللبناني ، كما تتهم تركيا دمشق بإيواء مسلحي الحزب على أراضيها ، وذلك استغلالا سوريا لأكراد تركيا للضغط على أنقرة فيما يخص الخلاف على مياه الفرات ، حيث اتهمت دمشق حكومة أنقرة بإنشاء مزيد من السدود على النهر لتقليص حصتها في المياه مما يشكل خطرا اقتصاديا على دمشق . "وما فاقم الأزمة وجعلها أكثر خطورة وتعقيداً، بدء تركيا بمشروعها المائي والتنموي في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية، والمسمّى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب). وهذا المشروع الذي يشمل 21 سداً مائياً إلى جانب 17 محطة كهربائية، أدّى إلى انخفاض التدفق المائي إلى سورية، مما خلق مشكلة حقيقية بين الدولتين رغم توقيعهما على اتفاق دمشق لعام 1987 والذي سمحت تركيا بموجبه بتدفق مائي لسورية يبلغ 500 متر مكعب في الثانية بشكل مؤقت" [(2)]

---

(1) موسوعة ويكيبيديا ، الحزب الديموقراطي الكردي السوري، wikibedia.org

(2) شمس، سمير، مشكلة المياه المزمنة بين سوريا وتركيا، الشرق الأوسط، عدد 10081، 2006.

هذا ومن جانبه تعاون مسعود البرازاني الزعيم الكردي العراقي مع تركيا في محاربة حزب العمال الكردستاني التركي، حتى أنه غض الطرف عن الملاحقات التركية لمقاتلي الحزب في كردستان العراق .

ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن العلاقات الوثيقة مع أنقرة توفر للحركة دورا سياسيا قيادياً في جميع المناطق التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط، مما يمكن برزاني من التحول إلى زعيم لكل الأكراد. السيناريو الأفضل، من منظور الحزب الديمقراطي الكردستاني، هو أن سقوط نظام الأسد، سيسمح، لسورية بتقليد النموذج العراقي، مما سيزيد من قوة الأكراد بزعامة برزاني في سائر أنحاء المنطقة.و يقول أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني:

"رغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة برزاني قاد سياسات حكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بقضية الأكراد السوريين، فإن ذلك تم القيام به بالتنسيق مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني مسؤول في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني كان موجوداً خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي في آب/أغسطس 2012 إلى أربيل، على سبيل المثال. عضو مكتب سياسي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، قال : "نحن ندعم أكراد سورية. اجتمعنا أخيراً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وأكدنا على تعاوننا حيال القضية الكردية في سوريا" خلال مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 9 كانون الثاني/يناير 2013م" [1] .

هذا وتتفق سوريا مع إيران وتركيا في منع قيام أي كيان سيادي للأكراد في أي قطر مجاور ، لئلا ينعكس ذلك على أكراد سوريا ، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني والقومي السوري (حسب المفهوم السوري)

وهكذا نرى بأن الدول الإقليمية التي يقطنها أكراد كانت تستغل التطورات والمتغيرات السياسية الكردستانية في أي قطر مجاور لمصالحها السياسية الخاصة ، فنجدها تدعم الحق الكردي في البلد المجاور بينما تلاحق أكراد بلادها وفق مصالحها ، كما أن الأكراد أنفسهم كانوا يستغلون الخلافات الحكومية في البلدان الإقليمية أيضا لمصالحهم ، فتراهم متحالفون مع هذا القطر تارة ، ومع ذاك تارة أخرى وفق المتغيرات والتطورات السياسية الطارئة .

ويتضح لنا من خلال تتبع المتغيرات السياسية الكردية والإقليمية بأن الأكراد في بداية أمرهم كانوا يطالبون بالحقوق القومية لهم ضمن حدود الدولة الحاضنة ، ومن ثم أصبحوا يطالبون بدولة مستقلة ذات سيادة .

(1) تقرير الشرق الأوسط رقم 136، أكراد سورية : صراع داخل صراع ، 2013م

رابعاً / الموقف السياسي الكردي تجاه إسرائيل:

منذ قيام إسرائيل عام 1948م، وحتى الإحتلال الأمريكي للعراق والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تنظر للعراق كدولة معادية ، وذلك لمشاركة القوات العراقية في حرب العام 1948م وحرب العام 1967م إلى جانب الجيوش العربية ضد إسرائيل ، كما كان لدور العراق في إيواء مقاتلين فلسطينيين وتدريبهم ، مأخذ مهم للحكومات الإسرائيلية لاعتباره بلدا معاديا ، كما أن فلسفة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وبخاصة في عهد حكومة الرئيس صدام حسين كانت تعلن العداء لإسرائيلي كونها قوة محتلة لبلد عربي .

وانطلاقاً من موقف العدائية هذا، عملت الاستخبارات الإسرائيلية منذ زمن بعيد على تتبع مسيرة العراق العسكرية ، حتى وقفت على معلومات مهمة بخصوص (مفاعل تموز النووي العراقي) فأعدت العدة ، وقامت بغارة جوية استهدفت المفاعل ودمرته يوم 1981/6/7م ، في خطوة منها لتدمير القدرات العسكرية العراقية، حيث كانت "هذه الغارة تعبيراً ساطعاً عن مدى قلق قادة العدو من تعاظم القوة العسكرية العراقية في ذلك الوقت على نحو خاص ،فقد شهدت العراق تطورا واسعا في عهد الرئيس صدام حسين، الذي أمر بانجاز برنامج نووي سري في العراق ورغم أن العراق كان منشغل في ذروة حربه ضد إيران، ولم تكن لديه القدرة على فتح جبهة أخرى ضد إسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تلتزم الصمت كما هو معروف إزاء تطوير قدرة عراقية إستراتيجية، حيث أن تطوراً من هذا القبيل يشكل تهديداً إستراتيجياً لهم وفقاً للتقديرات العسكرية الصهيونية" [(1)] . ولم تكتف حكومات إسرائيل بتهديد العراق عسكريا ، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك ، بحيث راهنت أيضا على التركيبة القومية والإثنية في العراق ، فعملت على إثارة النعرات الطائفية والقومية ، وحرضت الأكراد على مزيد من المعارضة للنظام ، بحجة حرصها على حقوق الأقليات .

وهكذا عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ حرب العام 1948م وحتى سقوط بغداد عام 2003م على إضعاف حكومات العراق ، وبخاصة حكومة البعث في عهد الرئيس صدام حسين ، والتي كان يراها الساسة الإسرائيليون بأنها حكومة معادية تسعى لتدمير إسرائيل ، ولذا وجدت الحكومات الإسرائيلية لها موطئ قدم في عمليات تمزيق العراق ، فراهنت على (المظلومية القومية الكردية) شمال العراق ، حيث ساوى الساسة الإسرائيليون بين قضيتهم وبين القضية الكردية على أنهما حقا مشروعا للقوميات (الأقلية) في المحيط العربي ..

(1) دياب، آية، لماذا قصفت إسرائيل مفاعل تموز النووي العراقي، الكرمل، 2012.

وقد تجسد الدعم الإسرائيلي للأكراد وبخاصة جماعة مصطفى البرزاني في فترتين تاريخيتين:- [1]

1-**الفترة الأولى:** في الفترة ما بين عامي 1965 – 1975 حيث اندلعت المعارضة الكردية ضد الحكومة العراقية، فقدمت إسرائيل للأكراد الأسلحة والأموال وعقدت لهم الدورات التدريبية في إسرائيل وأمدتهم بالخبراء والمستشارين من رجال الموساد الإسرائيلي والخطط العسكرية بغية إضعاف العراق عسكرياً واقتصادياً للحؤول دون قيامه بإرسال قوات عسكرية لدعم جبهات القتال العربية ضد إسرائيل إضافة لرغبة إسرائيل في إرضاء إيران حليفتها في تلك الفترة التي كان لها أيضاً مصلحة في إضعاف العراق لوجود خلافات حدودية بين الدولتين.

2- **الفترة الثانية:** ما بين عامي 1991 – 1998 وهي التي أعقبت حرب الخليج الثانية فقد وقفت إسرائيل بكل قواها إلى جانب الأكراد العراقيين في الشمال وقدمت لهم أنواع الدعم العسكري والأمني والاقتصادي والاجتماعي بهدف إقامة كيان كردي مستقل في الشمال وإضعاف الحكومة المركزية في بغداد، ومن ثم تقسيم ذلك الكيان للحيلولة دون قيامه بأي عمل عسكري ضد إسرائيل مستقبلاً.

وثمة مبررات إسرائيلية أخرى لوقوفها إلى جانب الأكراد في اعتبار العلاقات التاريخية حسنة بين الطرفين وأنهم شركاء في المصير، والأهداف وحلفاء طبيعيون وقد أسهم الأكراد العراق منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين حتى أواخر الستينات في تنفيذ المخططات الصهيونية الإسرائيلية وبخاصة تهريب أعداد كبيرة من يهود العراق إلى فلسطين ويتفق الموقف الإسرائيلي والأمريكي من إقامة كيان كردي في شمال العراق، ولكنه يتعارض مع الموقف التركي الذي يعتبر ذلك تعارضاً مع مصالحها وأنه يشجع أكراد تركيا على التمرد والاستقلال عنها [2]

وفي هذا الإطار، قامت علاقات وطيدة بين الملا مصطفى البرزاني وإسرائيل، منذ وصوله إلى مطار اللد في "فلسطين المحتلة" عام 1968. وقد قام البرزاني بعدة زيارات إلى إسرائيل، زار خلالها المستوطنات الإسرائيلية، وقادة سياسيين بارزين من أمثال: (مناحيم بيغن وموشي دايان وأبا إيبان وشيمون بيريز) وغيرهم، كما أن الموساد، كان قد أسس نواة المخابرات البارزانية ودعمها والتي أطلق عليها (الباراستان) وكان المنسق في ذلك (مردخاي هود) في إسرائيل و(إلياهو كوهين) في مقر البرزاني في كردستان..! وكانت تصل إلى البرزاني شهرياً

---

(1) العراقي، سيف الدين أحمد، العلاقة الكردية الإسرائيلية، شبكة ذي قار، 2010، http://www.dhiqar.net/Print.php?id=19931

(2) إخميس، حنان ، أصل الأكراد ، العلاقة الكردية الإسرائيلية ، عمان ، 2004م

دفعة مالية بمقدار 50000 دولار لاستخدامها في التهيئة لإعداد مقاتلي البشمركة والقيام بعمليات لإشغال الجيش العراقي.

ويرى بعض السياسيين الإسرائيليين والباحثين في الإستراتيجية ، أن العلاقة الإسرائيلية مع أكراد العراق المذكورة فرصة يجب استثمارها؛ لتمتين العلاقة بين إسرائيل والبارزاني؛ وذلك لإبقاء الجيش العراقي بعيداً عن إسرائيل. وهو الجيش الذي تتطلع إسرائيل أن تراه قد انتهى..!!"[1]

فالأكراد يريدون الانفصال من العراق، ويريدون أن يسلحوا أنفسهم ببعض الأسلحة التي تستطيع إسرائيل أن توردها لهم. فإسرائيل دولة مصنعة للسلاح . ويضاف إلى ذلك ما يمكن أن تقوم به إسرائيل في إطار الدعم اللوجستي وتدريب الأفراد. وقد ذكر أن ضباطا إسرائيليين دربوا مسلحين أكراد، من أجل إبعاد أكبر قدر ممكن من الوحدات العسكرية العراقية عن الحدود الجبهة الشرقية ضد إسرائيل. وقد ساهم الموساد في تأسيس جهاز المخابرات الكردية برئاسة مسعود البرزاني والذي ساعد الموساد في تأمين تهريب الطيار العراقي منير روفه. وقد اشترك رجال الموساد في التخطيط للمعارك وقيادة بعضها في شمال العراق ضد القوات العراقية. وبعد احتلال العراق دفعت إسرائيل و الولايات المتحدة بنحو 560 عنصرا استخباراتيا إسرائيليا دخلوا العراق بجوازات سفر وأسماء أميركية"[2]

هذا ولقد استعان الأمريكان بالخبرة الإسرائيلية للتمهيد لغزو العراق قبيل العام 2003م ، بحيث التقت مصالح الجانبين (الأمريكي والإسرائيلي) في تدمير العراق وإنهاء حكم حزب البعث والرئيس صدام حسين في البلاد ، حيث وجدت إسرائيل ضالتها في المعارضة الكردية وقامت بدعمها وإسنادها ، بينما رأى الأكراد فرصتهم في استغلال هذا الدعم للانتقام من النظام ، وتحقق مزيد من المكاسب السياسية .

كما عملت الاستخبارات الإسرائيلية على تدريب قوات البشمركة الكردية لتعزيز موقفها ضد حكومة بغداد، دأب الموساد إلى ملاحقة العلماء العراقيين، وقام باغتيال عدد كبير منهم ، في محالة إسرائيلية لإضعاف وإنهاك القوة العراقية . وفي هذا المجال ذكر أن 35 أستاذا جامعيا اغتيلوا منذ نيسان/أبريل 2004 . و أن اغلب عمليات الاغتيال تمت خارج الحرم الجامعي. واتهمت فيها عناصر إرهابية.

---

(1) الحفيظ، عماد محمد ، تأريخ حزبي طالباني وبرازاني مع الموساد ..، الكتاب الكردي الأسود، مركز دراسات الأمة العراقية، جنيف – بغداد، دار الكلمة الحرة – بيروت.

(2) كليب، سامي ، اليزل سيف ، الموساد قلعة التجسس الإسرائيلية ، الجزيرة نت ، 2010م

وكان رئيس رابطة الأكاديميين العراقيين عصام الراوي، قد صرح بأن الأشهر أل ١٨ التي تلت الاحتلال الأميركي للعراق شهدت مقتل نحو ٢٥٠ من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد العراقية وهروب أكثر من ألف منهم"(1)

يتضح مما سبق، بأن المتغيرات السياسية لأكراد العراق ، انعكست بشكل واضح على تغيير مواقفهم في صياغة سياساتهم مع الدول الإقليمية ، فبالرغم من (إسلامية الأكراد) إلا أن مصالحهم القومية تفوقت على انتمائهم الديني في حصد مزيد من تطلعاتهم القومية ، ونرى أن التنكر للحقوق الكردية في العراق ساهم بشكل جلي في صياغة المواقف السياسية للأكراد تجاه الدول الإقليمية التي مدت يد العون للأكراد في صراعهم المرير مع النظام العراقي .

وخلاصة القول، إن الأوضاع السياسية لأكراد العراق أثناء حكم حزب البعث العراقي، قد شهدت علاقات متوترة بين بغداد وكردستان العراق، كما تميزت هذه الفترة بصراع دموي بين بغداد وطهران، التي عملت على استقطاب المعارضة الكردية العراقية لتعزيز مواقفها ضد العراق، الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان والصراع بين بغداد والأكراد، حيث شهدت هذه الفترة حكما ذاتيا للأكراد وفق بيان 1970 ، كما يتضح مما سبق أن المتغيرات السياسية لأكراد العراق ، انعكست بشكل واضح على تغيير مواقفهم وسياساتهم مع الدول الإقليمية . فبالرغم من (إسلامية الأكراد) إلا أن مصالحهم القومية تفوقت على انتمائهم الديني . ويرى الباحث أن التنكر للحقوق الكردية في العراق ساهم بشكل جلي في صياغة المواقف السياسية للأكراد تجاه الدول الإقليمية التي مدت لهم يد العون في صراعهم المرير مع النظام العراقي .

---

(1) يديعوت أحرنوت ، 2003/7/28م www.arabyanet

المبحث الثاني

أثر أوضاع أكراد العراق إبان عهد الرئيس صدام حسين على فتح آفاق التدخل الأمريكي

أولاً . الخلافات الكردية – الكردية وأثرها على علاقاتهم بالولايات المتحدة (1990 –2002):

رغم أن المتغيرات السياسية قد ساهمت في تلبية بعض مطالب الأكراد، فإنها قد فتحت بابا من الصراع الكردي – الكردي ، وبخاصة فيما بين أبرز تنظيمين (الحزب الديموقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) حيث إن كلا الحزبين كان تحت رحمة المتغيرات السياسية على الأرض ، علاوة على التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) التي ما فتئت تستخدم الورقة الكردية للضغط على النظام العراقي في حينه ، بحيث ذهب كل حزب ليجني ثمار هذا التغير الحاصل في البلاد .

فمع نهاية العام 1993م وحتى منتصف العام 1994م انقلبت توجهات الحزبين الكبيرين (الحزب الديموقراطي بزعامة مسعود البرازاني ، والاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني) عندما اكتشفت إيران بأن هناك تنسيقا يتم فيما بين (الحزب الديموقراطي العراقي) وبين (الحزب الديموقراطي الإيراني الكردي) حيث هاجم الأخير أهدافا إيرانية ، كما أن الحزب العراقي استضاف في قواعده عددا من المقاتلين الهاربين من أعضاء الحزب الديموقراطي الكردي الإيراني ، فقامت إيران بقصف بعضا من قواعد الحزب العراقي، كما عملت الحكومة الإيرانية على فتح قنوات اتصال وتحالف مع (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني) وأمدته بالسلاح مما أشعل فتيل الاقتتال الداخلي بين الحزبين الكرديين العراقيين عام 1994م، وهكذا عمل التدخل الإقليمي الإيراني على تغيير التوجهات والتحالفات بين الأكراد وحكومة المركز في بغداد من جانب ، وفيما بينهم وبين إيران من جانب آخر ، فاتجه حزب الاتحاد الوطني نحو التحالف مع إيران لتحقيق أهدافه السياسية ، بينما اتجه الحزب الديموقراطي نحو التحالف مع بغداد على أمل تحقيق أهدافه السياسية أيضاً.

ومما يذكر هنا، بأن هذا التدخل الإيراني في الاقتتال الكردي – الكردي لم يكن السبب الوحيد ، وإنما كان ممهدا لحالة الاحتقان لدى الجانبين "بدأت أولى شرارات تلك الحرب في يوم الأول من أيار/ مايو 1994 في بلدة قلعة دزة (100 كم شمال شرق السليمانية) على أثر خلاف وقع على ملكية عدد من المحلات التجارية، بين أحد المسؤولين التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، ومجموعة مسلحة تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني. انتهى العراك وبدأت الحرب الأهلية التي استمرت لأربعة سنوات وخلفت ورائها

مئات القتلى والجرحى والمفقودين من المواطنين في شتى المدن الكردية، فضلا عن الآلاف من قوات البشمركة من كلا الجانبين" [(1)]

وقد اعتمد كلا الحزبين على أجهزة المخابرات الخاصة بكل منهما في صراعهما الداخلي حيث كان "هنالك في شمال العراق، جهازان أمنيان تابعان للحزبين العنصريين: جهاز (الأسايش _ الأمن) التابع لأمارة أربيل بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني،وجهاز (زانياري _ الإستخبارت) التابع للاتحاد الوطني الكردستاني" [(2)]

و بسبب النزاعات السياسية والحروب الداخلية التي راح ضحيتها أكثر من 20 ألف قتيل بين الاتحاد الوطني (حزب الطالباني) والحزب الديمقراطي (حزب بارزاني) انشقت الوزارات الحكومية (المالية والبشمركة والداخلية) وانقسمت على إدارتي أربيل والسليمانية ، ولقد شهد العام 1996م صراعا مسلحا بين الإدارتين اللتين كانتا كل منهما متحالفة مع جهة ما ، فإدارة السليمانية بقيادة الطالباني كانت متحالفة مع إيران ، وإدارة أربيل المتحالفة مع بغداد، حيث استطاعت قوات السليمانية من دخول أربيل، حيث "تحركت قوات الجيش العراقي بدروعه ودباباته ومشاته بإتجاه (محافظة أربيل)، ع1اصمة إقليم كردستان، بناء على دعوة وإلتماس من مسعود البارزاني إلى صدام حسين لإنقاذ أربيل وتحريرها من الأيرانيين والطالباني" [(3)]

وكان اقتتال العام 1996م هو الأشد بين الحزبين الكرديين العراقيين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) حيث جاء هذا الصدام المسلح بين الجانبين متزامنا مع ما يعرف بمشروع (النفط مقابل الغذاء (Oil for food) حيث "أصدر مجلس الأمن الدولي في ابريل 1995م القرار 986 الذي تضمن صيغة النفط مقابل الغذاء بصفتها تدبيرا مؤقتا لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي" [(4)] ، كما تضمن تخصيص نسبة من عائدات النفط لأكراد العراق . وقد تطلب الأمر تشكيل هيئة مشرفة من جانب الأكراد في شمال العراق ، الأمر الذي أدى إلى تنافس الحزبين الكبيرين على تشكيل وقيادة هذه الهيئة . ولما كان هذا النفط المصدر سيمر إلى تركيا عبر أراضي كردستان العراق في الشمال، وهذا ما يجب تأمينه ، فقد أدى ذلك إلى تدخل حكومة بغداد، وكذلك الحكومة الإيرانية، لبسط نفوذهما على إدارة هذا المشروع عبر حلفائهما من

---

(1) طه، ياسين ، القادة الأكراد يعدون بإغلاق آخر فصول الحرب الأهلية ، نقاش ، السياسية ، اربيل ، 2001م

(2) الفيلي، سلمى ، أجهزة المخابرات العنصرية وقمعها الوحشي لأكراد العراق ، الكتاب الكردي الأسود ، خطايا القيادات العنصرية الكردية ضد الأكراد وعموم العراقيين ، تحرير ، سهام ميران ، مركز دراسات الأمة العراقية ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، 2008م

(3) الهاشمي، أيمن، 31 آب 1996 يوم يأبى النسيان، شبكة البصرة، 2008.

(4) موسوعة مقاتل من الصحراء ، برنامج النفط مقابل الغذاء ، مصدر سابق

الحزبين الكرديين. فبينما رغبت إيران في سيطرة حزب الاتحاد الوطني بقيادة طالباني، رغبت بغداد في سيطرة الحزب الديموقراطي بقيادة البرازاني ، وتنافس الحزبان على الأمر مما أدى في نهاية المطاف إلى الإشتباك المسلح بينهما في تموز/يوليو 1996م حيث اتهم البرازاني طهران بدعم قوات الطالباني بالمدفعية ، وبإرسال طائرة عمودية لنقل قوات طالباني إلى خلف خطوط قوات البرازاني، واستمر القتال حتى آب/أغسطس حيث تقدمت قوات الطالباني وتراجعت قوات البرازاني مما وضع الأخير في موقف خطر ومحرج ، الأمر الذي استدعى تدخل قوات الحليف من بغداد ، حيث اجتاح الجيش العراقي في 1996/8/31م مدينة اربيل الكردية التي كانت قوات طالباني قد سيطرت عليها ، وتمكنت قوات الجيش العراقي من دحر قوات طالباني ورفعت العلم العراقي على المدينة ، كما لاحقت قوات الجيش العراقي قوات طالباني وألقت القبض على عدد كبير منهم ، مما عزز من موقف البرازاني في حينه ، في حين ذهبت وزارة الخارجية العراقية في بغداد وأعلنت أنها ستسحب قواتها بعد انتهاء المهمة .

وقد فتحت هذه التطورات الباب أمام التدخل الأمريكي، فوجهت الإدارة الأمريكية إنذارا للعراق بضرورة سحب قواته من كردستان ، وعدم التدخل في شئونه ، كما قام الطيران الحربي الأمريكي بقصف مراكز الجوي العراقي بعدد من صواريخ (توما هوك) في الثالث من أيلول/سبتمبر من نفس العام 1996م ، وفي اليوم الرابع من نفس الشهر قام الطيران الحربي الأمريكي بقصف منشآت عراقية أيضا .

ولعل الأهم هنا، هو قرار الإدارة الأمريكية وحلفائها بضرورة توسيع نطاق منطقة الحظر الجوي على شمال وجنوب العراق المعمول به منذ العام 1991م حيث قررت الولايات المتحدة وبصفتها قائدة التحالف الدولي توسيع منطقة الحظر من "خط عرض 32 تعدلت عام 1996 إلى خط عرض 33 جنوبا بمساحة إجمالية تزيد على 150 ألف كم2، أي ثلث مساحة العراق تقريبا، وتصدت الدول الغربية الثلاث لمحاولات العراق المتكررة رفضه إنشاء هذه المنطقة"[(1)]

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتتال الداخلي بين أكراد العراق قد أخذ منحى خطراً، حيث أدت المتغيرات الدولية، والتدخلات الإقليمية إلى الاتجاه نحو تقسيم العراق عرقيا وطائفيا، بينما كانت الظروف السياسية الطارئة السابقة تصب في إعطاء الأكراد حقوقهم القومية ضمن العراق الموحد . واستغلت الدول الإقليمية ظروف العراق السياسية الطارئة لتحقيق أهداف سياسية على حساب بغداد ، وذلك بالرغم من تخوف هذه الدول وبخاصة (إيران وتركيا) من انتقال عدوى التقسيم إلى بلدانهم التي يسكنها عدد كبير من الأكراد ، فوقعت هذه الدول بين أمرين أحلاهما

---

(1) غنايم، محمد السيد ، الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه ، الجزيرة نت ، قسم البحوث والدراسات ، 2003م

مر ، فمن جانب كانوا يرغبون في إضعاف حكومة بغداد التي باتت قوة لا يستهان بها في المنطقة ، وبين إضعاف العراق من حيث تقسيمه طائفيا وعرقيا مما يهدد بنقل العدوى إلى بلدانهم أيضاً .

وكانت رغبة وإرادة الإدارة الأمريكية الأقوى في تدمير العراق وتقسيمه ، فقد كانت الإدارة الأمريكية ترى أن إضعاف وتدمير قوة العراق يكمن في إثارة النعرات القومية والطائفية وبخاصة (القومية الكردية ، والطائفية الشيعية) لإخلال التوازن الداخلي. وهو يضمن سيطرة الإدارة الأمريكية وحلفائها على منابع ومصافي النفط في المنطقة ، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل مستقبلا وعدم بروز قيادة عربية معادية لها وللغرب عموما كما حصل مع الرئيس صدام حسين

وتدخلت الإدارة الأمريكية، بعدما احتدم الاقتتال الداخلي بين أكبر حزبين كرديين في العراق، لفض النزاع بين الطرفين، حيث كانت مصالح الإدارة الأمريكية في المنطقة تقتضي تدخلا أمريكيا عاجلا لوضع حد لهذا الصراع الذي وجدت فيه الولايات المتحدة فرصة سائغة لمزيد من التدخل من أجل فرض واقع جديد في البلاد هدفت من خلاله تقوية الجبهة الكردية على حساب حكومة بغداد، أكثر من حرصها على الحقوق القومية للأكراد ..

وفي هذا الإطار "عقد، يوم 7-10-1997، اجتماع بين الطرفين المتنازعين في لندن للوصول إلى تسوية بينهما ، إلا أنها لم تتمخض عن شيء ، وبعد أسبوع واحد عاد الاقتتال من جديد ، وقد تدخلت القوات التركية هذه المرة ضد قوات الاتحاد وأرجعتها إلى خطوط التماس قبل اندلاع هذه المعارك" [(1)] .

ثم عمل (بيلترو) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في 1996/10/31م على وقف الصراع بين الأكراد، فاجتمع مع طرفي النزاع في تركيا ، بحيث وقع الطرفان اتفاقا يقضي بوقف إطلاق النار ، وتشكيل حكومة كردية جديدة لتولي مسؤولياتها في الإقليم ، كما نص الاتفاق على عقد اجتماع مشترك لفض النزاعات بين الجانبين كل 15 يوم ، إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا حتى عادت دوامة العنف بين الجانبين مرة أخرى .

وفي 31-12-1997 تبادل الرسائل كل من الطالباني والبارزاني ، ومن ثم أُعلن عن وقف القتال بينهما ، وفي عام 1998 اجتمعت قيادتا الحزبين في واشنطن بحضور مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة ومن ثم وقّع الطرفان على اتفاقية لوقف القتال بشكل نهائي بحضور وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت"[(2)] .

---

(1) الناصر، حسن، استقراء في الفضية الكردية، الحوار المتمدن، عدد 2713، 2009.

(2) الناصر، حسن، استقراء في القضية الكردية 3 ، الحوار المتمدن ، عدد 2317 ، 2009م

ويتضح هنا بأن هذا التدخل الغربي، في الشأن العراقي الداخلي كان بسبب تنصل الحكومات العربية من إعطاء الأقليات حقوقهم القومية ، مما فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الخارجي ، والذي جاء بحجة الديموقراطية والتعددية والشراكة السياسية ، الأمر الذي أدى إلى تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية .

ثانياً – التعاون الكردي الأمريكي ضد النظام العراقي قبيل الاحتلال (2003م):

حرصت الإدارة الأمريكية على وضع العراق ضمن قائمة دول (محور الشر) وفق التوصيف الأمريكي ، ليأتي ذلك بعد مستجدات (محلية وإقليمية ودولية) وبخاصة بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م وقدرته (أي العراق) على استخدام صواريخ (سكود الروسية) في ضرب مدن في قلب (إسرائيل) وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو أفغانستان ، وحرصا منها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) للإبقاء على مصالحها الاقتصادية في المنطقة ، وبخاصة (النفط) ولضمانها أمن حليفتها الإستراتيجية (إسرائيل) اتخذت قرارا يقضي بضرورة إنهاء حكم الرئيس صدام حسين ، ومن أجل ذلك استخدمت عدة وسائل تمهيدية لتحقيق الهدف المنشود للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين في بغداد ، فابتدعت مسألة (نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية) وحركت المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرارات تدين العراق وتطالبه بفتح مواقعه للتفتيش الدولي ، كما اعتمدت على إثارة النعرات الطائفية (سنة وشيعة) (كردا وعربا) لتمهيد الطريق أمام أهدافها ، فاستغلت ما يعرف بالمظلومية الكردية في العراق وحركتها وفق رؤيتها الخاصة ، وعملت على استمالة أكراد العراق في الداخل والخارج للاستفادة من معارضتهم للنظام العراقي ، وحاولت الإفادة منهم (استخباراتيا) وسياسيا وحتى عسكريا من اجل الإطاحة بالنظام .

وحرصت المعارضة الكردية منذ البداية ، أن تكون مشاركتها في اقتلاع جذور النظام العراقي السابق ضمن منظومة المعارضة العراقية الشاملة ، وليس بمفردها وفي هذا الصدد ادلى مسعود برازاني بتصريح لصحيفة الحياة اللندنية في 2002/10/11م ذكر فيه لن يكون للحزب الديموقراطي الكردستاني دورا منفردا ، بل سيكون ضمن كل أطراف المعارضة العراقية ، حيث أدلى جلال طالباني بحديث للصحيفة نفسها في 2002/10/18م ، جاء فيه : "بحسب التصور الأمريكي ،فالدور المتوقع للاتحاد الوطني هو توحيد المعارضة باعتباره يقيم علاقات طيبة مع كل الأطراف في المؤتمر الوطني الموحد والمجموعة الرباعية وباقي تنظيمات المعارضة" ولتنظيم معارضة كردية تحقق أهداف المرحلة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء معارضة كردية ذات شقين :

الأولى : بناء معارضة في الداخل من اجل دعم القدرات الأمريكية في أي مواجهة قادمة مع النظام العراقي ، حيث كانت منطقة كردستان العراق تمثل منطقة التقدم والاختراق للقوات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية عند بداية عملية هجومية ضد النظام العراقي ، ونظرا لطبيعة هذه المنطقة ، فإنها تحتاج إلى تامين لم يحققه غير الأكراد أنفسهم لتامين تقدم القوات الأمريكية .

الثانية : وجود معارضة مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ضد النظام العراقي وتسبب له إرباكا في السيطرة على ربوع الدولة ، وتستنزف جهوده ، إلى جانب قيام هذه المعارضة المسلحة للتخلص من بعض الفصائل التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة الإرهابيين ، وهي بالتحديد منظمة (جند الإسلام)[1]

وعملت الإدارة الأمريكية على استقطاب المعارضة العراقية (شيعية وكردية) في الداخل والخارج للمساعدة في إنهاء حكم الرئيس صدام حسين . وبناء عليه وبالتعاون مع بريطانيا تمت دعوة رموز المعارضة العراقية للاجتماع في لندن في شهر كانون أول / ديسمبر 2002م وذلك لوضع الخطط والترتيبات التمهيدية لإسقاط نظام بغداد، حيث حضر المؤتمر المبعوث الأمريكي (زلماي خليل زادة) الذي شارك في مؤتمر بون (كانون الأول 2001) مع المعارضين الأفغان لرسم ملامح أفغانستان ما بعد طالبان، "وكانت الولايات المتحدة قد رعت المؤتمر في محاولة منها لتوحيد الفصائل المختلفة قبل الإطاحة بالنظام العراقي، حيث قال مبعوث الرئيس بوش إلى المؤتمر زلماي خليل زاده: " إن الشعب العراقي سيجد الولايات المتحدة إلى جانبه في سعيه إلى مستقبل أفضل"، وساد شعور في المؤتمر انه قد افلح في تحقيق الأهداف التي عقد من اجلها بالرغم من الاعتراضات التي أبدتها بعض الأطراف، وقد استحوذ ممثلو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحزبان الكرديان الرئيسيان على معظم المقاعد في لجنة المتابعة الجديدة، مما أثار اعتراضات من جانب المسلمين العرب السنة الذين اشتكوا من عدم منحهم تمثيلا يعكس ثقل طائفتهم في العراق [2]

تمثلت خمسة من الفصائل الرئيسية في المعارضة العراقية بقادتها. وهم أحمد الجلبي الذي كان يتزعم المؤتمر الوطني العراقي والشريف علي بن الحسين من الحركة الملكية الدستورية وإياد علاوي الأمين العام لحركة الوفاق الوطني إضافة إلى مسعود بارزاني، وجلال طالباني زعيمي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وقد أوفد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (معارضة شيعية مقرها إيران) شقيقه عبد العزيز لتمثيله في المؤتمر، وأكد خليل زادة لوكالة فرانس برس قبيل افتتاح أعمال المؤتمر أنه

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء ، دور المعارضة الكردية في غزو العراق ، المبحث العاشر ، مرجع سابق

(2) bbc ، مؤتمر المعارضة العراقية على خطة عمل للمستقبل ، 2002م

«يترأس وفدا يضم مندوبين من كل أجهزة الإدارة الأميركية» من دون أن يحدد عدده. وكان خليل زاده جالسا عند افتتاح المؤتمر، الذي عقد في أحد الفنادق الكبرى في لندن، في الصف الأول بين مسعود بارزاني وجلال طالباني، حسب ما أفادت مراسلة وكالة فرانس برس" [1]

ويبدو من خلال هذه الاستجابة السريعة لعقد المؤتمر من جانب الفصائل والطوائف المعارضة للنظام نجد أن تقاطع المصالح بينها وبين الولايات المتحدة وبريطانيا في إسقاط النظام جاء وفق مفهوم (الغاية تبرر الوسيلة) للتخلص من الرئيس صدام حسين المتهم من المعارضة بالقسوة والظلم والقهر والتهميش ، والتنكر لحقوق الطوائف والقوميات في العراق ، كما أن ضعف هذه الفصائل المعارضة في إسقاط النظام ومواجهته برر الموافقة على الطرح والرؤية الأمريكية والبريطانية ، وهذا ما عبر عنه جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني أثناء المؤتمر قائلا : "لم نستطع التغيير بواسطة قوانا الذاتية، يجب أن نكون واقعيين ونقر بذلك" [2] .

صدرت عن المؤتمر عدة بيانات، وقد تضمن البيان الأول عدداً من التوصيات المتعلقة بمختلف الأمور الهامة التي تخص القضية العراقية بصورة عامة والقضية الكردية بصفة خاصة . من هذه التوصيات ما جاء في المادة الخامسة منه والمتعلقة بالفيدرالية ، والتي أكدت على احترام الكامل لإرادة الشعب الكردي في اختيار مستقبل العلاقة وشكلها مع بقية الشركاء في الوطن الواحد . وأبدى المؤتمرون اعتزازهم بما تم إحرازه من تقدم ونضج في الرؤيا المشتركة بخصوص المسألة القومية في العراق والتي خرجت بها البيانات السياسية لمؤتمرات المعارضة العراقية حول مسألة الفيدرالية وضرورة إقرارها كنموذج حضاري أكثر قبولا وانتشارا في التشكيلات الدستورية والدولية المعاصرة بما يحفظ لها وحدتها الوطنية ويصونها من مخاطر النزعات القومية" [3] .

وحول التهجير والتطهير العرقي، وتغيير الواقع القومي، أدان المؤتمر التهجير القسري، والتطهير العرقي، واستخدام الأسلحة الكيمياوية، وتغيير الهوية القومية، وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها، ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

أ . عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

---

(1) البيان، بمشاركة خمسة فصائل ووفد أمريكي ، افتتاح مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ، 2002

(2) رصاص، محمد سيد، نزعة الاستعانة أوجلب الأجنبي للشؤون الداخلية:العراق نموذجاً، الحوار المتمدن، عدد 2011،3563.

(3) أمين، كوردة ، القضية الكوردية والفيدرالية في قرارات مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ، الحوار المتمدن ، عدد 344 ، 2002م

ب . إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

ت . عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة بدون وجه حق من مواطنتهم العراقية إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل 1980.

ث . إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ سنة 1968 والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

يتضح مما سبق، أن الإقتتال الكردي – الكردي، فتح الطرق أمام الإدارة الأمريكية للتدخل في الشأن العراقي من خلال قيادتها لمعاهدة المصالحة بين الحزبين الكرديين (الديموقراطي والإتحاد) كما ساهم التدخل الإيراني في الشأن الكردي إلى زعزعة الإستقرار في العراق وفتح المجال لمزيد من التدخل الأمريكي في البلاد بحجة المظلومية الكردية والديموقراطية ، فالتقت الأهداف الكردية مع الأهداف الأمريكية لإنهاء حكم الرئيس صدام حسين المعارض للسياسات الأمريكية في المنطقة واستبدالها بنظام موال للسياسة الأمريكية الخارجية .

الفصل الرابع

تطور النظام السياسي الكردي في ظل النظام السياسي العراقي الجديد(2005م – 2011)

المبحث الأول

- **الوضع الدستوري لأكراد العراق في ضوء نصوص الدستور الدائم 2005م**

المبحث الثاني

- **تطور أوضاع النظام السياسي الكردي في ظل النظام العراقي الجديد (2003 –2011)**

مقدمة :

أنيطت مهمة كتابة الدستور العراقي، في العام 2005م، بالجمعية الوطنية الانتقالية التي شكلت 55 عضوا للصياغة ، بحيث أضافت إليهم في وقت لاحق عددا ممن غيبوا من العرب السنة فوصل العدد إلى 71 وتمت المشاورات حتى تمت صياغة مسودة الدستور التي عرضت على الجمعية ، وبقيت هذه المسودة قابلة للتعديل ، بحيث تم التعديل قبيل الاستفتاء العام بثلاثة أيام من نفس العام .

ولقد طالب الأكراد قبيل صياغة الدستور عام 2005م بضرورة إقرار الدستور بعدد من المطالب تشير ل "اسم الدولة – الجمهورية العراقية الفدرالية ، ونظام الحكم ، الديموقراطي التعددي الاتحادي ، وتقاسم السلطة بين المركز والإقليم ،و ميزانية القوات المسلحة بما فيها البشمركة ، والقومية العراقية – عربية و كردية ، والتمثيل الدبلوماسي ، حيث طالبوا بتعيين ممثل كردي في كل سفارة عراقية لرعاية الشئون الكردية ، وكذلك الحدود من حيث إضافة كركوك وشمال شرق الموصل ضمن حدود كردستان" [1] .

وبعد صياغة الدستور في 2005/8/15م ، والاستفتاء عليه في 2005/10/15م ظهرت أكثر من 22 مادة استفاد من نصها أكراد العراق ، والمواد هي رقم (1، 3، 4، 9، 14، 47، 63، 91، 103، 104، 107، 110، 111 ، 113 ، 114 ، 116 ، 117 ، 118 ، 123 ، 135 ، 137) والتي تناولت نظام الحكم البرلماني الاتحادي ، واللغة الكردية ، والقوات المسلحة ، والمساواة بين السكان ، السلطة التشريعية الاتحادية ، والمحكمة الاتحادية ، وحقوق الأقاليم ، وهيئة الرقابة وعدالة التوزيع ، ووحدة العراق ، وتوزيع العوائد ، والاختصاصات ، والإدارات المحلية ، وإقرار الإقليم وسلطاته ، وحق إنشاء دستور لكل إقليم ، وعدم جواز تعديل الدستور بما ينتقص من صلاحيات الأقاليم ، واجتثاث البعث ، والعمل بقوانين الإقليم .

هذا بالإضافة إلى المادة 140 من الدستور التي تناولت تنفيذ المادة 58 من قانون الدولة الانتقالية عام 2004م والقاضي بأن " تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها ، ومن ضمنها كركوك ،إلى حين استكمال الإجراءات ... وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي"[2]. في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنه 2007 .

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، تطور الأهداف الكردية في بناء دولة كردستان بعد غزو العراق، المبحث الحادي عشر.

(2) لجنة تنفيذ المادة 140 من دستور جمهورية العراق ، المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، www.com140.com

ومما يذكر أن كركوك ومناطق أخرى متنازع عليها بقيت نقطة اختلاف بين بغداد واربيل ، حتى بعد إنهاء حكم الرئيس صدام وتولي الطالباني (الكردي) للرئاسة ، ونور المالكي (الشيعي) لرئاسة الوزراء مما انعكس على طبيعة العلاقات الكردية – الشيعية .

المبحث الأول

الوضع الدستوري لأكراد العراق في ضوء نصوص الدستور الدائم 2005م

يعتبر الدستور أهم وثيقة في الدولة ، لأنها تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية للدولة ومكوناتها ، فنظر إليه أكراد العراق بأهمية بالغة لما سيحمله من مواد ملزمة لنيل حقوقهم القومية والوطنية في الجمهورية العراقية الجديدة ، وعند التمعن في مواد الدستور العراقي الدائم للعام 2005م نجد انه قد احتوى موادا ايجابية للأكراد ، وأخرى سلبية .

بعد إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، تمت صياغة الدستور الجديد في 2005/8/15م ، حيث أنيطت كتابة الدستور العراقي بالجمعية الوطنية الانتقالية التي شكلت 55 عضوا للصياغة ، بحيث أضافت إليهم في وقت لاحق عددا ممن غيبوا من العرب السنة فوصل العدد إلى 71 وتمت المشاورات حتى تمت صياغة مسودة الدستور التي عرضت على الجمعية ، حيث "أقرت الجمعية الوطنية العراقية "مشروع قانون الاستفتاء على مسودة الدستور الدائم" بعد تعديلات على بعض فقراته ومواده، حيث ضم القانون بعد إقراره ست مواد هي:

المادة الأولى: تجري عملية الاستفتاء على مشروع الدستور في يوم السبت الموافق 15 تشرين أول/ اكتوبر 2005 وذلك بإبداء الرأي بالسؤال "هل توافق على مشروع الدستور؟" وتكون الإجابة بـ"نعم أو "لا".

المادة الثانية: يتم التصويت على سؤال الاستفتاء عن طريق الاقتراع العام والسري والمباشر.

المادة الثالثة: يكون الشخص مؤهلا للتصويت في الاستفتاء عند توفر الشروط الآتية:

1- أن يكون عراقي الجنسية أو مشمولا بالمادة "11" من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

2- أن يكون تاريخ ميلاده في أو قبل 31/ كانون الأول /1987.

3- أن يكون مسجلا للإدلاء بصوته وفقا للأنظمة الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات العراقية المستقلة.

المادة الرابعة: يكون الاستفتاء ناجحا ومشروع الدستور مصادقا عليه عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر.

المادة الخامسة: تتولى المفوضية العليا للانتخابات العراقية المستقلة تنفيذ عملية الاستفتاء ولها أن تصدر الأنظمة اللازمة لذلك.

المادة السادسة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية" [1]

كما أن الأكراد وضعوا مطالبهم، وبرنامجهم قبيل صياغة الدستور الانتخابي أيضا الذي يعكس هذه المطالب .

أولا : المطالب الكردية

طالب الأكراد بإدراج عدد من المطالب لتضمينها في الدستور الدائم للعراق ، حيث كشف القيادي في الحزب الديموقراطي الكردستاني ، كمال كركوكلي نائب رئيس المجلس الوطني الكردستاني في مؤتمر صحافي "أهم المطالب التي يسعى الأكراد إلى تثبيتها في الدستور العراقي الدائم قدمت إلى اللجنة البرلمانية المكلفة صياغة الدستور من قبل لجنة تم تكليفها من قبل رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الإقليم مسعود بارزاني". وأوضح أن "الأكراد يطالبون بأن يكون اسم الدولة (جمهورية العراق الفدرالي) أو الاتحادي ونظام الحكم يجب أن يكون نظاما جمهوريا برلمانيا اتحاديا فدراليا ديمقراطيا تعدديا". وأضاف كركوكلي أن "الأكراد يريدون أن يجري تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارة المحلية وأن يكون النظام الفدرالي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية وليس على أساس اثني أو مذهبي". ويريد الأكراد أيضا أن "تخضع القوات المسلحة للسيطرة المدنية وتحديد ميزانية القوات المسلحة من ميزانية العراق وأن يحتفظ كل إقليم فدرالي بقواته المسلحة على ألا تتجاوز 4%، على حد قوله. وأكد أن "الأكراد مصرون على أن تكون دولة العراق من قوميتين رئيسيتين العربية والكردية وأن الشعب العربي جزء من الأمة العربية والشعب الكردي جزء من الأمة الكردية مع إقرار الحقوق المشروعة للتركمان والكلدو – أشوريين والقوميات الأخرى". وتابع هذا المسئول أن الأكراد يريدون أن "يمثل إقليم كردستان ممثل لرعاية شؤون الإقليم في وزارة الخارجية والسفارات". وأشار كركوكلي إلى انه "إذا تغير النظام الديموقراطي الفدرالي أو تعرض للعدوان أو للاضطهاد أو تم استقطاع أي منطقة من كردستان العراق أو لم يتم إلحاقها فعند ذلك يجري استفتاء بشكل مباشر" [2] .

بناء على ما سبق تتضح الرؤية الواضحة لأهم المطالب الكردية في العراق ،حيث يظهر جليا مدى عمق هذه المطالب التي تعطي أكراد العراق مساحة واسعة من الحرية والاستقلالية ، حتى وصلت المطالب إلى أن يكون للإقليم تمثيلا خاصا ضمن السلك الدبلوماسي في السفارات

---

(1) عودة، جميل ، الاستفتاء على مسودة الدستور العراقي ، مقالات حول العالم ، موقع الشيرازي ، www.alshirazi.com

(2) العامري، هاني ، 8 مطالب يسعى الأكراد لإدخالها في الدستور الدائم للعراق ، اربيل – بغداد ، موقع نحن التركمان ، 2005م، www.bizturkmeniz.com

والقنصليات والممثليات العراقية في خارج البلاد ، مع أن الشئون الخارجية للدولة الاتحادية تكون بيد الحكومة المركزية ووزارة خارجيتها ، كونها تمثل المجموع الكلي لمكونات الدولة الفيدرالية ، إلا أن الأكراد تعمقوا كثيرا في مطالبهم التي وصلت إلى حد الموازاة أحيانا مع بغداد ، هذا بالإضافة إلى مطلب الحفاظ على قوات مسلحة تحفظ أمن الإقليم ، وهذا مطلب يأتي عميقا لموازاة بغداد ايضا ، مع أن الحق في الدفاع عن البلاد هو من واجب الجيش الاتحادي ، وللإقليم فقط إنشاء قوات شرطية محلية خاصة ، كما ركزت هذه المطالب على أن تكون الفيدرالية على أساس جغرافي مما يعطي دلالة على نوايا الأكراد للتمدد الجغرافي نحو مناطق النزاع ، أو ما يسمونها مناطق مستقطعة ، وعلى رأسها كركوك النفطية ، كما لم يغب عن مطالبهم ايضا الفصل بين القوميتين ، العربية كونها جزء من الأمة العربية ، والكردية كونها جزء من الأمة الكردية ، وهكذا يتضح بأن الأكراد قدموا المسألة القومية على الديانة الإسلامية التي تربطهم تاريخيا بالعرب .

ثانيا: البرنامج الانتخابي الكردي

جاء البرنامج الانتخابي للتحالف الكردستاني المشارك في الانتخابات العراقية ، متوافقا إلى حد بعيد مع مطالبهم التي نادوا بها ، فركزوا على المسألة الفدرالية ، والتعددية ، والتداول السلمي للسلطة ، وإقرار الحقوق القومية للطوائف الأخرى ، ونادوا بإلغاء قوانين التعريب التي سنها النظام السابق ، في إشارة إلى تلك المناطق التي تم تهجير سكانها الأكراد ، وإسكان العرب مكانهم ، أو تلك المناطق التي قام النظام السابق بإسكان المزيد من العرب فيها للإخلال بالتركيبة السكانية للمناطق ذات الكثافة الكردية ، وهذا ما كان في كركوك ، كما نادوا بتقسيم الثروة كون العراق بلدا نفطيا غنيا ، كما لم يغب عن برنامجهم الانتخابي الإشارة إلى ضرورة العمل على توزيع عادل للثروة العراقية بما يتناسب مع الحجم السكاني للأكراد ، ويدلل هذا البرنامج على أن الأكراد قد أحاطوا بأمرهم جيدا ، وباتوا يدركون مصالحهم تماما، وهذا نتاج طبيعي لعقود من الصراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة ، واستغلالا جيدا للمستجدات السياسية على الساحة العراقية ، ويتضمن البرنامج الانتخابي البنود التالية : (1)

1-إقرار دستور دائم وفقاً لمبدأ التوافق، يضمن إقامة نظام فدرالي تعددي ديمقراطي على أساس الاتحاد الاختياري بين مكونات الشعب العراقي، ومبدأ فصل السلطات، وتداول السلطة بالطرق السلمية وعن طريق انتخابات حرة مباشرة.

(1) حكومة إقليم كردستان، البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكردستاني، 2005م ، www.krg.org

2-إقرار الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وتثبيت المبادئ الأساسية الواردة بهذا الخصوص في قانون إدارة الدولة العراقية الصادر في2004/3/8

3-إقرار الحقوق القومية والسياسية والثقافية والدينية للتركمان والشعب الأشوري الكلداني السرياني والأرمن والأيزيديين والشبك والكاكائيين والصابئة، وكافة مكونات الشعب العراقي..

4-ترسيخ ونشر مبدأ وثقافة التسامح الديني والسياسي والتعايش الأخوي بين جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي، واحترام التعددية السياسية والقومية والمذهبية والثقافية لجميع أبناء الشعب.

5-إلغاء كافة قرارات وقوانين النظام السابق وإزالة آثارها، من التعريب والتهجير والحجز والنفي وغيرها.

6-إقرار الحقوق والتعويضات لجميع الضحايا والمتضررين من حملات الإبادة الجماعية ، وعمليات الأنفال، وضحايا القصف الكيمياوي، وعمليات التهجير القسري، وتدمير المدن والقرى ومناطق الأهوار.

7-الاهتمام بعوائل الشهداء والمعوقين وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

8-مكافحة الإرهاب والعنف بكافة أشكاله وأساليبه، والعمل على اجتثاث جذوره وآثاره داخل المجتمع العراقي.

9-العمل من اجل ترسيخ وتنمية قيم المجتمع المدني، وإزالة كل مظاهر التعصب الديني والقومي والطائفي، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

10-بناء علاقات وطيدة مع دول الجوار، على أساس مبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل، و المصالح المشتركة، ومحاربة الإرهاب.

11-إقرار حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر واحترام العقائد.

12-دعم قضايا المرأة، ورفع نسبة مشاركتها في جميع مؤسسات الدولة، والنهوض بها في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يليق بمكانتها في المجتمع العراقي الجديد.

13-ضمان حقوق الطفل في جميع المجالات الصحية والتربوية، وتوفير الرعاية اللازمة والحماية الضرورية له بموجب مواثيق الأمم المتحدة.

14-الاهتمام بالشباب وتوفير الرعاية اللازمة لهم، لضمان تقدمهم في المجتمع وتنمية طاقاتهم.

15-العمل من أجل تحسين المستوى المعيشي لجميع أبناء الشعب العراقي، بشكل يضمن الرفاهية والعيش الكريم.

16-تقسيم الثروة وفق أسس عادلة، بحيث تتناسب مع حجم سكان الأقاليم.

17-العمل على إقرار مشروع متكامل لإعادة إعمار العراق، وخصوصاً المناطق المتضررة جراء الحروب والسياسات التعسفية للنظام السابق.

18-إقرار مشروع لإعمار المناطق المتضررة جراء الأعمال الإرهابية، وتعويض المواطنين فيها.

19-إقرار خطة شاملة للتنمية تتضمن النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وإتاحة فرص العمل والاستثمار لجميع المواطنين ومكافحة البطالة.

20-إتباع سياسة اقتصادية صائبة، على أساس اقتصاد السوق، ودعم الاستثمار الوطني وتوفير الضمانات اللازمة للنهوض بالقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

21-مكافحة الفساد الإداري والمالي، واتباع الشفافية على كافة الأصعدة.

22-إعداد خطة وإقرار ميزانية لمعالجة أزمة السكن في كافة أنحاء العراق.

23-توفير الخدمات الأساسية لجميع مواطني العراق، وخاصة خدمات الماء والكهرباء والوقود، وتطوير نظام الاتصالات.

24-العمل على إقرار خطة للضمان الاجتماعي، تتضمن دعم تكوين الأسرة وتوفير الرعاية الاجتماعية المناسبة لها.

25-إصلاح النظام التربوي والتعليمي، ودعم الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث العلمية في كافة أنحاء العراق.

26-النهوض بالقطاع الصحي وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لأبناء الشعب العراقي.

ثالثا : الجوانب الإيجابية التي تلبي المطالب الكردية في الدستور العراقي

يتضح في المادة الأولى، بأن الدستور أقر (الفدرالية) التي استفاد منها أكراد العراق ، الذين طالبوا بالديموقراطية للعراق، والفدرالية لكردستان العراق، الأمر الذي يعطيهم مساحة كبرى من الاستقلالية والحرية التي طالما ناضلوا من أجلها، كما جاءت المادة الثالثة لتقر بالتعددية القومية في العراق، بما يعطي إقرارا بوجود القومية الكردية في البلاد، وتاليا الإقرار بحقوقهم القومية، وأما المادة الرابعة فلقد اعترفت باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية في البلاد، وهي (أي اللغة) مكون أساسي من مكونات القومية، وفي المادة 113 تم الإقرار باللامركزية، وبالإدارات المحلية، مما يعطي الأكراد اعترافا بإدارتهم لإقليم كردستان العراق بشكل مستقل عن المركز في بغداد، وفي المادة 118 أقر الدستور حق الأكراد بفتح مكاتب خاصة في السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج، لمتابعة الشئون الثقافية والاجتماعية والإنمائية ، ما يعني أن للأكراد نصيب في الاستقلالية الدبلوماسية، باستثناء الأمور الاتحادية المتفق عليها .

ومن خلال الإطلاع على مواد الدستور يتضح جليا، أن المادة 110 تنص على توزيع لعوائد النفط ، وتخصيص حصة للأقاليم المتضررة التي حرمت بصورة مجحفة من قبل النظام

السابق ، والمقصود هنا بالطبع هم الأكراد ، وكذلك تنص المادة 120: يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات .

هذا بالإضافة إلى المادة 140 من الدستور، التي تناولت تنفيذ المادة 58 من قانون الدولة الانتقالية عام 2004م التي أجلت تسوية مسائل مناطق النزاع ، ومنها كركوك إلى حين استكمال الإجراءات . حيث نصت المادة المذكورة، على أن "تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة 140 من الدستور المعتمدة على المادة 58 من قانون إدارة الدولة، والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث: التطبيع والإحصاء والاستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل. تنتهي هذه المرحلة في 29-3-2007 م وتبدأ مرحلة الإحصاء فيها في 31-7-2007 م، وتتم المرحلة الأخيرة وهي الاستفتاء في 15-11-2007 م" (1)

يشار هنا إلى أن أكراد العراق قد استفادوا كثيرا من المواد الدستورية العراقية، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق الحديث ، بحيث أعطي الأكراد مساحة واسعة من الحرية والاستقلالية التي طالما نادوا بها ، وحملوا السلاح من أجلها ، حيث حظيت هذه المكاسب بحصانة دستورية ملزمة للجميع ، وهكذا يكون أكراد العراق، هم الأوفر حظا من بين الشعب الكردي في المنطقة الذين نالوا وحازوا على تثبيت كيانهم من خلال الفيدرالية المحصنة دستوريا ، حيث ساعدتهم الظروف والمتغيرات السياسية في البلاد ، وكذلك حالة العداء بين المجتمع الدولي بقيادة الإدارة الأمريكية والرئيس العراقي صدام حسين من تثبيت هذا الإنجاز.(2)

رابعا : أهم المواد التي انعكست سلبا على المطالب الكردية

كما أن هناك جوانب ايجابية في الدستور لصالح الأكراد ، إلا أن هناك جوانب سلبية أيضا، حيث نرى أن بعض المواد نفسها تحتضن الأمرين معا (إيجابا وسلبا) لأن الكثير من هذه المواد تحتاج إلى تفسير وتوضيح دقيقين ، فالمادة الثالثة مثلا ، أشارت إلى أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، إلا أنه تجاهل الإشارة إلى القومية الكردية بالإسم ، وهذا بخلاف ما ورد في المادة الخامسة من دستور العام 1970م في عهد حزب البعث التي أقرت بوجود قوميتين (عربية وكردية) في البلاد .

هذا وتشير المادة التاسعة ، فقرة (ب) إلى حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة ، مما يضع قوات البشمركة في موقع يوصف بعدم الشرعية ، الأمر الذي يعارضه الأكراد الذين يعتبرون قوات البشمركة صمام أمان لهم وللدفاع عن مصالحهم .

---

(1) لجنة تنفيذ المادة 140 ، برنامج حكومة السيد رئيس الوزراء ، الفقرة 22، 2006م ، مرجع سابق

(2) انظر ملحق رقم (1)

وتأتي المادة 42 لتؤكد على انه من حق العراقي التنقل والسفر والسكن بحرية داخل العراق وخارجه ، وهذا بالتأكيد يؤثر بما لا يدع مجالا للشك بأن (كركوك والمناطق المتنازع عليها) ستكون عرضة لمزيد من السكان العرب أو غيرهم مما يؤثر على التركيبة السكانية فيها ، حيث يدعي الأكراد بأنهم الأغلبية في كركوك ومناطق النزاع الأخرى .

كما وتنص المادة 107 على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديموقراطي الاتحادي ، وهذا النص يقضي على أي أمل للأكراد في التفكير بالانفصال وإعلان الاستقلال ، الأمر الذي يستوجب تدخل القوات العراقية لمنعه .

إضافة إلى أن الدستور لم يحدد الحدود الجغرافية لإقليم كردستان العراق ، مما يرفع من توقعات الإختلاف لاحقا وحتى الصدام المسلح .

كما أن الأكراد تنازلوا عن عبارة (حق تقرير المصير) التي طالما نادوا بها في صراعهم المرير مع الحكومات العراقية المتعاقبة ، وما كان للأكراد أن يتنازلوا عن مفهوم حق تقرير المصير ، إلا بعد ضمانهم لمزيد من المواد الدستورية التي تصب في مصالحهم السياسية ، حيث أكد منذر الفضل عضو لجنة كتابة الدستور عن قائمة التحالف الكردستاني، أن "القيادة الكردية لن تتنازل ولن تساوم على أي حق من الحقوق الثابتة للشعب الكردي". وأضاف انه "لا مساومات أو تنازلات حول الحقوق ومنها حق تقرير المصير، غير أن صياغة النصوص في مسودة الدستور تمت بصورة أخرى وتشير إلى تحقيق الغرض نفسه، وإن لم تشر إليه بصورة صريحة"[1]

هذا ويظهر جليا، مدى الاختلاف بين فقهاء القانون حول تفسير مواد الدستور ، وكذلك المصطلحات السياسية، كالفدرالية وتوابعها ، فهناك من يرى أن الفدرالية العراقية تستوجب (الفدرالية الإدارية فقط) وهذا ما ينادي به غالبية العرب السنة ، بينما يرى آخرون بأنها (فدرالية جغرافية وإدارية) وهذا ما ينادي به الأكراد الذين يطالبون بضم (كركوك) ومناطق أخرى متنازع عليها للإقليم ، كما أن هناك إشكاليات دستورية ما زالت قيد الاختلاف في تفاسيرها ، الأمر الذي سيؤدي إلى سجال كبير حول "تحديد مفهوم الفدرالية، وملكية الثروات الطبيعية، و دور القوات العسكرية الإقليمية مثل البشمركة، ووضع محافظة كركوك التي يرغب الأكراد في ضمها، وهناك احتمال توافقي يجعل منها إقليما فدراليا قائما بذاته"[2]

يتضح هنا، بأن الفدرالية العراقية ومنذ صدور البيان الفدرالي في 1992/10/4م الصادر عن المجلس الوطني الكردستاني ، والذي حدد علاقة الإقليم بالمركز، جاء مغايرا لما جرت عليه

---

(1) حكومة إقليم كردستان ، الأكراد : لا تنازل عن الفدرالية الحد الأدنى لمطالبنا ، 2005م، مرجع سابق

(2) تقرير كرايسز جروب ، رقم 42 العراق : لا تستعجلوا الدستور ،حول الشرق الأوسط ، 2005م ، ص 13.

العادة القانونية ، حيث أن العادة القانونية المتبعة تقتضي اتفاقا مسبقا بين الأطراف المعنية ، بينما جاء الإعلان الكردستاني الفدرالي بعيدا عن أي توافق مع الطرف الآخر ، أي أنه إعلان من طرف واحد مدعوم دوليا ، وذلك بفعل الظروف الطارئة على الساحة العراقية ، بحيث مارس الأكراد صلاحياتهم وفق الفدرلة الواقعية (الأمر الواقع) ثم سعيهم نحو تكريس وتثبيت هذه الفدرلة دستوريا ، وهذا ما تم لهم وفق دستور العراق الدائم عام 2005م .

و يظهر مما تقدم بأن التطورات السياسية على الساحة الكردستانية العراقية جاءت انعكاسا واضحا للتطورات والمتغيرات السياسية الطارئة على الساحة العراقية ، والتي جاءت متوافقة مع التطلعات الكردية في البلاد ، حيث استفاد الأكراد سياسيا بفعل الدعم الدولي والإقليمي الذي كان في حالة عداء مع نظام الرئيس صدام حسين .

ويشار هنا، إلى أن الانتخابات العراقية عام 2005م التي أسفرت عن نجاح (جلال طالباني) رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة الجمهورية ، حيث تلتها من نفس العام انتخابات رئاسية في إقليم كردستان العراق أسفرت عن نجاح (مسعود البرازاني) زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني لرئاسة الإقليم . وهكذا تظهر الصورة السياسية على الساحة العراقية، من حيث مدى تأثر وتأثير التطورات السياسية في البلاد على واقع الأكراد السياسي.

و يذكر هنا، بأن البرازاني فاز بفترتين انتخابيتين عامي 2005 و2009م وينوي خوض انتخابات العام 2013م لفترة رئاسية ثالثة ، الأمر الذي ترفضه المعارضة الكردية "فالانتخابات التي فيها إشكالية كبيرة ، هي بالطبع انتخابات رئاسة الإقليم . فالخلاف حولها خلافٌ جدي وعميق ، بين الأحزاب الكردستانية، وحتى لها علاقة غير مُباشرة ، بمُجمل الوضع في العراق عموماً، والتوازنات القلقة بين المكونات . فمن ناحية هنالك رأيٌ تتبناهُ أحزاب المعارضة الثلاثة، وفي مقدمتها حزب الإتحاد الوطني ، بالإضافة إلى العديد من المراقبين والمهتمين بالشأن العام ، مُؤداه ، أن الرئيس مسعود البارزاني ، قد إستنفذّ المدة القانونية المسموحة له حسب الدستور ، ولا يحق له الترشح لولاية ثالثة . ومن ناحية أخرى ، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، يَصُر على أنه يجوز للبارزاني ذلك ، باعتبار أنه في عام 2005 ، تَم انتخابه مِنْ قِبَل البرلمان ، وليسَ من خلال تصويت عام مباشر " [1] .

(1) يونس ، أمين ، انتخابات رئاسة إقليم كردستان ، الحوار المتمدن ، مواضيع وأبحاث سياسية ، عدد 4073 ، 2013/4/25م

المبحث الثاني

تطور أوضاع النظام السياسي الكردي في ظل النظام العراقي الجديد

(2003 –2011)

لقد مرت العلاقات الكردية – الكردية في العراق بفترات مد وجزر بفعل المتغيرات الطارئة على الساحة السياسية ، حيث أثرت الظروف السياسية المحلية العراقية على واقع الأكراد في العراق ، كما تأثر الواقع السياسي العراقي أيضا بالمتغيرات والتطورات السياسية الكردية – الكردية في البلاد ، وبما أن الأكراد شعب موزع على الدول الإقليمية المجاورة كإيران وتركيا وسوريا ، نجد أن كلا الطرفين تأثر وأثر في الآخر ، ويتضح ذلك جليا من مدى استفادة أكراد تركيا وإيران من الوضع السياسي لأكراد العراق، الذين حازوا على مزيد من الحرية والاستقلالية في البلاد، نتيجة الظروف والمتغيرات التي طرأت على الساحة العراقية ، بحيث تنظر أنقرة وطهران إلى المكاسب السياسية لأكراد العراق بعين الريبة والترقب، من مغبة استخدام أكراد البلدين لكردستان العراق كملجأ للجماعات المسلحة الكردية .

وقد تمت الإشارة، في الفصل السابق، إلى المصالحة التي تمت بين الحزبين الكرديين الكبيرين، حيث اجتمع في 31 أكتوبر 1996م، ممثلون عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مع وفود تمثل الحزبين الكرديين في أنقرة ، وأجروا محادثات أسفرت عن وقف إطلاق النار، و إعادة تحقيق السلام والاستقرار في شمال العراق من خلال البدء في عملية مصالحة سياسية ، و عدم الإضرار بوحدة العراق وسلامة أراضيه ، و الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لتركيا وبلدان مجاورة أخرى بما فيها سلامة الحدود الدولية"[1] .

وكما تمت الإشارة إلى أنه قد عاد النزاع مرة أخرى بين الطرفين في العام 1997م، حيث فتدخلت الإدارة الأمريكية، واجتمعت قيادتا الطرفين الكرديين في واشنطن بحضور مساعد وزير الخارجية الأمريكية عام 1998م وتم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، حيث حضر التوقيع وزيرة الخارجية الأمريكية في حينه (مادلين أولبرايت) مما جعل الطريق ممهدا نحو التوافق الكردي – الكردي، حيث تمثلت الخطوة الأولى في توحيد المجلس الوطني الكردستاني الذي عقد أول اجتماع موحد له من جديد بتاريخ 2002/10/4م تلاها توحيد حكومة الإقليم عام 2006م .

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، الأكراد والمشكلة الكردية ، موضوعات سياسية ، ملحق النص الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه في 31 أكتوبر 1996م www.moqatel.com

وقد مهد هذا الاتفاق الطريق أمام إمكانية توحيد الإدارتين الكرديتين في العراق، على نحو أكثر جدية وتطوراً، وبخاصة بعد من سقوط النظام العراقي البعثي ، وبعد أن اعترفت مواد الدستور الدائم بالكيان الفدرالي لكردستان العراق .

وقد صادق البرلمان الكردستاني في (2006/5/7م) على تشكيلة الحكومة الإقليمية الموحدة، بحضور عدد كبير من الضيوف في مختلف أنحاء العالم. ومن بينهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفراء عدد من الدول الأوروبية منهم السفير الإيطالي في بغداد إلى جانب ضيوف من كردستان تركيا وإيران وسوريا، وبحضور الرئيس مسعود بارزاني وغياب الرئيس العراقي جلال طالباني، بسبب انشغاله في بغداد بهموم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة"[1]

أولاً – إعادة صياغة الدستور الكردي:

انعكست الأوضاع الجديدة على الدستور الكردستاني الذي كان قد صيغ قبيل الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق . ففي عام 2002م كتب الدستور ومن ثم عرض على الأحزاب الكردستانية ونال مصادقة البرلمان ، وبعد الاحتلال الانجلو أمريكي للعراق منذ العام 2003م تمت مراجعة الدستور الكردستاني، لينسجم مع الدستور الاتحادي العراقي حيث عرض عام 2006م على البرلمان، ثم وطبع بعد ذلك كمسودة، عرضت على الأطراف السياسية والنخب والمواطنين في الإقليم .

ويأتي هذا التطور استنادا للمادة 120 من الدستور العراقي الدائم والتي تنص على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على ألا يتعارض مع هذا الدستور. لقد عمل الأكراد على إعداد الدستور الكردستاني وتطويره، بما ينسجم مع المصلحة الكردية السياسية ، ومع مواد الدستور الاتحادي في بغداد، الذي جعل العراق كياناً اتحاديا (دولة مركبة)، ومكن الأكراد من صياغة دستورهم الجديد في هذا الإطار[2] .

وقد اشتمل الدستور الكردستاني للعام 2006م على "160 مادة تناولت المبادئ الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحريات ،

---

(1) حكومة إقليم كردستان، احتفالات صاخبة ابتهاجا بتوحيد الإدارتين ، اربيل ، 2006م ، مرجع سابق

(2) الفضل، منذر، ملاحظات حول مشروع دستور إقليم كردستان، الحوار المتمدن، عدد 1703، 2006/10/14م

والواجبات ، وسلطات الإقليم ، ومجلس القضاء ، والمحكمة الدستورية ، والإدارات المحلية والمجالس البلدية ، والهيئات المستقلة ، والأحكام المالية ، والأحكام الختامية" [1]

وقد أشارت هذه المواد، إلى أن الإقليم يعتبر إقليما اتحاديا تعدديا، يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ، كما أشار الدستور إلى الحدود الجغرافية للإقليم، بحيث أضاف إليها محافظة (كركوك) المختلف عليها مع بغداد ، إلا أن الدستور أشار أيضا إلى المادة 140 كمرجع لرسم الحدود ، كما أشار إلى منع قيام أي فدرالية داخل الإقليم ، وذلك في إشارة إلى الأقليات العرقية والطائفية التي تعيش في الإقليم ، إلا أن النص الدستوري اعترف ببقية العرقيات والطوائف القاطنة في الإقليم، كالأشورية و الأرمنية و الكلدانية و التركمانية والعربية ، واعتبرهم مواطنون وفق القانون ، وبما أن الأكراد مسلمون في غالبيتهم، فلقد أشار النص إلى أن الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع ، مع ضمان الحقوق للطوائف الأخرى في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية ، كما أشار النص إلى أن الإقليم ملتزم بالفدرالية الاتحادية مع العراق، طالما التزم الأخير بنص الدستور العراقي ، كما تمت الإشارة أيضا إلى أن (أربيل) هي عاصمة الإقليم ، وفي حال تغييرها يجب الرجوع للبرلمان الكردستاني لتقرير ذلك ، ولم يغب عن النص تحديد وتعريف علم كردستان الخاص بالإقليم، حيث يتكون علم كردستان من اللون الأحمر فالأبيض فالأخضر، ويتوسطه شمس بلون أصفر ذات واحد وعشرين شعاعاً' كما أقر النص القوات المسلحة الكردستانية (البشمركة) واصفا إياها بالدفاعية لحماية الإقليم ، ولم يغب عن النص الدستوري الكردستاني أيضا، مسألة الإعتراف باللغتين الرسميتين في الإقليم (الكردية والعربية)، حيث نجد بعض التشابه مع الدستور العراقي ، إلا أن بعض نصوص الدستور الكردستاني تعرضت لانتقادات لاذعة من جانب بغداد، التي اعتبرتها معارضة للدستور الاتحادي [2]

يشار هنا، إلى بعض الإعتراضات التي ساقها بعض النقاد للمواد الدستورية الكردستانية ، والتي جاءت متعارضة مع بعض مواد الدستور الاتحادي ، فالديباجة التي اعتبرها كثير من المحللون السياسيون بأنها جاءت استفزازية للشعبين (العربي والتركماني) على حد تعبيرهم ، فلقد جاء على لسان نور الدين الحيالي ، عضو مجلس النواب العراقي عن جبهة التوافق: أن " الديباجة كتبت بطريقة استفزازية للشعب العربي والشعب التركماني.. تقول الديباجة: بأن إقليم

(1) المجلس الوطني لكردستان– العراق، مشروع إقليم كردستان العراق، ، إعداد لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كردستان العراق، 2006.

(2) انظر ملحق رقم (2) أهم المواد الدستورية الكردستانية

كردستان أو منطقة كردستان لم تكن في يوم من الأيام من العراق العربي وإن حدود العراق لا تتجاوز جبل حمرين، وإنه جرى إرغام أراضي كردستان للانضمام إلى العراق العربي" [1]

بينما رأى خالد الشواني ، عضو مجلس النواب العراقي عن التحالف الكردستاني: أن "الديباجة التي كتبت لدستور إقليم كردستان، ليس فيها أي تعارض مع مجمل الدستور العراقي، وكذلك ديباجة دستور العراق الاتحادي. وما ذكره أستاذ نور الدين باعتبار كردستان لم يكن في يوم جزءا من العراق العربي إلى عام 1920، هذه حقيقة تاريخية ومثبتة يعني كل متابع لتاريخ هذه المنطقة يعرف هذه الحقيقة، لأن الدولة العراقية الحديثة تشكلت في عام 1920 وبموجب معاهدة لوزان منع الأكراد من تشكيل دولتهم، وبالتالي التحقت كردستان الجنوبية بالدولة العراقية" [2]

يظهر من خلال هذه التباينات في التفاسير لنصوص الدستور الكردستاني، يقابلها بالمثل تباينات تفسيرية بشأن نصوص الدستور العراقي، وبخاصة المادة 140 المثيرة للجدل، ليبقى الخلاف قائما بين الجانبين، في سجال قد يقود إلى مزيد من حالة الإنقسام، التي تنذر بلجوء الإقليم إلى اتخاذ قرارات فردية من جانب واحد، أو أن تتخذ بغداد قرارات فردية أيضا، ما لم يتم تسوية الأمر وفق القوانين الدولية المعمول بها في مثل هذه الحالات.

هذا بالإضافة إلى عدد من المواد والفقرات، التي أثارت انتباه حكومة بغداد، و التي رأت فيها تعديا على صلاحيات الدستور الاتحادي.

ومن الفقرات التي احتجت عليها بغداد، الفقرة التي تقول أن نظام الإقليم جمهوريا قال خالد الشواني : أنه انعكاس للنظام الجمهوري العراقي ، ولا يخالف النظام السياسي في العراق [3] . كما اعترض نور الدين الحيالي، وآخرون، على المادة 140، لأنها انتهت بانتهاء الفترة الزمنية في 31 /2007/12. ومن هنا فجرت هذه المادة خلافا سياسيا كبيرا، حيث اعتبرها البعض مادة غير دستورية" [4]

هذا ولقد أثارت مسألة (المناطق المتنازع عليها) حسب التوصيف العراقي ، ومناطق الاستقطاع حسب التوصيف الكردي، جدلا حادا بين الجانبين ، حيث أن المواد الدستورية العراقية لم تحدد (جغرافيا) حدود هذه المناطق ، كما أشارت المادة 140 على إجراء استفتاء في كركوك

---

(1) الحيالي، نور الدين ، أوجه الاعتراض على دستور إقليم كردستان العراق ، حوار مع قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج المشهد العراقي ، 2009/7/5م

(2) الشواني ، خالد ، أوجه الاعتراض على دستور إقليم كردستان العراق ، برنامج المشهد العراقي، الجزيرة نت، www.aljazeera.net

(3) الشواني ، خالد – عضو مجلس النواب العراقي عن التحالف الكردستاني ، مرجع سابق .

(4) الحيالي ، نور الدين – عضو مجلس النواب العراقي عن جبهة التوافق ، برنامج المشهد العراقي، الجزيرة نت، مرجع سابق .

عام 2007م ، في حين أن الدستور الكردستاني حدد عددا من هذه المناطق بالاسم ، الأمر الذي استنكرته بغداد واعتبرته تحديدا من جانب واحد ، كما أن عددا من البرلمانيين العراقيين وصفوا المادة 140 من الدستور الاتحادي بأنها مسقوفة بزمن انتهى عام 2007م .

وبخصوص الفقرة التي تنص على إعطاء رئيس الإقليم صلاحيات واسعة ، اعتبرته بغداد بأنه تعد على صلاحيات الرئيس الاتحادي للجمهورية العراقية ، حيث ذهب البعض بعيدا عندما قالوا بأن هذا الدستور الكردستاني ، وما به من فقرات تطالب بحق تقرير المصير تمهد الطريق نحو الانفصال عن العراق .

ثانياً : تطور الممارسة الديمقراطية في الأراضي الكردية في ظل النظام العراقي الجديد:

لقد بدا واضحا، أن الأكراد استفادوا كثيرا من الأوضاع السياسية المتغيرة في العراق ، فبعد حرب الخليج الثانية حصلوا على كيان جغرافي شبه مستقل، بفضل ما عرف في حينه بمنطقة الحظر الجوي في شمال العراق ، الأمر الذي مهد الطريق نحو إجراء أول انتخابات كردستانية عراقية عام 1992م وتشكيل مجلس وطني (برلمان) حيث أعلن المجلس الوطني الكردستاني (البيان الفدرالي) من نفس العام ، حيث حدد علاقات الإقليم مع المركز، على أساس فيدرالي ، وخلال العام 1994م نشب صراع مسلح بين أكبر حزبين كرديين في العراق، هما (الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرازاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني) انتهى بإنشاء إدارتين سياسيتين في كردستان (إدارة السليمانية بقيادة الطالباني ، وأربيل بقيادة البرازاني). وبعد التدخل الأمريكي، توصل الطرفان إلى صيغة مصالحة عام 1998م مهدت الطريق نحو توحيد المجلس الوطني في مجلس واحد عام 2002م حيث تمت صياغة الدستور الكردستاني في نفس العام ، وبعد الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003م وسقوط نظام الرئيس صدام حسين ، جرت انتخابات كردستانية أخرى عام 2005م ، تبوأ على إثرها مسعود البرازاني رئاسة الإقليم ، و في نفس العام الذي انتخب فيه جلال طالباني رئيسا للجمهورية العراقية ، الأمر الذي أشار إليه بعض المحللين السياسيين، بأنه ترتيب مسبق لتقاسم السلطة بين الأكراد في العراق .

هذه المعطيات مهدت الطريق أيضا لتوحيد الإدارتين عام 2006م ، حيث وضعت الصيغة النهائية للدستور الكردستاني من نفس العام ، ذلك الدستور الذي أثار جدلا في الأوساط السياسية العراقية، التي اعتبرته مناقضا للدستور الاتحادي العراقي في بعض مواده ، كما جرت انتخابات أخرى (هي الثانية بعد الدستور الكردستاني) عام 2009م أسفرت عن انتخاب مسعود البرازاني رئيسا للإقليم مرة أخرى، بفضل (التحالف الكردستاني) بين الحزبين الكبيرين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) ، الذي فاز بنسبة 57% من الأصوات .

جرت انتخابات الدورة الثانية للبرلمان الكردستاني في 30 كانون الثاني/يناير2005، بالتزامن مع الانتخابات النيابية ومجالس المحافظات في العراق عموما، وبمشاركة 13 قائمة وكيانا سياسيا من مختلف التيارات والاتجاهات، حيث جرت زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 111 مقعدا. وأظهرت النتائج فوز ثلاث قوائم فقط في الانتخابات، التي جرت وفق نظام القوائم المغلقة، وهي كل من القائمة الوطنية الديمقراطية التي ضمت الحزبين الرئيسيين، التي حصلت على 104 مقاعد، وقائمة الجماعة الإسلامية التي حصلت على ستة مقاعد، فيما حصلت قائمة الكادحين والمستقلين على مقعد واحد فقط.

وفي ضوء تلك النتائج، تولى نيجرفان بارزاني عن الحزب الديمقراطي رئاسة الحكومة في نيسان/ أبريل 2005، فيما تولى عدنان المفتي، عن الاتحاد الوطني، رئاسة البرلمان الذي انتهت دورته القانونية في 13آيار/مايو 2009 [(1)] .

ويأتي هذا التداول السلمي للسلطة في إقليم كردستان العراق، نتاجا واضحا لاتفاقية (الصلح) في واشنطن عام 1998م ، حيث نصت الاتفاقية على تقاسم السلطة بين الحزبين الكبيرين في الإقليم ، بحيث يحصل كل منهما على ما نسبته 50% من المناصب السياسية في الإقليم ، كما تم الاتفاق على تداول سلمي لرئاسة السلطتين التشريعية والتنفيذية كل عامين ، كما أن هناك اتفاقا يقضي بتقاسم الحصص السياسية في الحكومة الاتحادية في بغداد .

وهكذا ظهر جليا مدى (المحاصصة) في تقاسم السلطة والثروات في البلاد ، حيث أثبتت هذه المحاصصة جدواها في إنهاء النزاع المسلح بين الطرفين الكرديين ، مع أن التنافس السياسي السلمي ما زال قائما بينهما، من حيث تبوء مناصب سياسية حساسة ذات أهمية في الإقليم .

هذه التفاهمات بين الطرفين التي ترجمت عمليا من خلال العملية الديموقراطية ، والتداول السلمي للسلطة في الإقليم ، مهدت الطريق نحو وحدة الإدارتين في السليمانية وأربيل عام 2006م .

يذكر أن حكومة إقليم كردستان كانت قد قررت في آب/أغسطس 2006 ، توحيد كل من وزارات الداخلية ، المالية والاقتصاد ، البشمركة ، العدل، من جانبه، قال وكيل في وزارة الداخلية بحكومة الإقليم جلال كريم لـ(آكا نيوز) أن وزارة الداخلية تدرس نقل عدد من القائمقامين ومديري النواحي في محافظة السليمانية وإدارة كرميان إلى محافظتي اربيل ودهوك . وأوضح كريم، أن الهدف من هذه التغييرات ، هو استكمال التوحيد الكامل للوزارة وإنهاء الحالة القائمة،

---

(1) الشرق الأوسط ، الانتخابات في كردستان .. من (المجلس التشريعي للحكم الذاتي) في عهد صدام إلى برلمان 2005م ، مرجع سابق

وهي أن يكون القائمقامون ومديرو النواحي في حدود محافظتي أربيل ودهوك، من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأن يكون القائمقاميون والمديرون في حدود محافظة السليمانية، والوحدة الإدارية لكرميان من الاتحاد الوطني الكردستاني" (1)

يذكر هنا، أن الأكراد قاموا بإجراء استفتاء كردي عام 2005م بخصوص حق تقرير المصير وقد قال أكراد العراق نعم لحق تقرير المصير بنسبة 98,8% . وقد تم ذلك في ظل استفتاء مواز على دستور العراق عام 2005 . ولكن الشعب الكردي يعلم جيداً أنه لن يستخدم هذا الحق، لأن الأكراد يدركون أن الانفصال ليس في صالحهم على الأقل في ظل الظروف الراهنة" (2) ؛ ولذا نرى أن الأكراد كانوا وما زالوا يستخدمون هذا الخيار من باب التهديد لنيل مزيد من المكاسب السياسية ضمن الجمهورية العراقية ، وكذلك في الدول المجاورة .

ومهما يكن من أمر، فقد أعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أخيراً توحيد إدارتيهما المنفصلتين في أيار/مايو 2006 ، بعد أشهر من النزاعات الداخلية، في كنف حكومة إقليم كردستان. وشكّلت هذه الحكومة على غرار حكومة بغداد، وهي تضم 42 وزيراً ووزير دولة، بما يشمل "وزير الموارد الطبيعية"، الذي ينشط بحكم الأمر الواقع، كوزير النفط الإقليمي . وبهذا الاتحاد للإدارتين الكرديتين ، يكون النظام السياسي الكردستاني العراقي، قد التئم والتحم ليشكل نظاما سياسيا متكاملا يطور، من الوضع السياسي الكردستاني ، ويحسن من أدائه .

ويشار هنا، إلى أن نفس العام (2006م) شهد إعدام الرئيس صدام حسين ، مما يعطي دلالة واضحة على مدى ارتباط المتغيرات السياسية في العراق بعضها ببعض ، حيث تقاطعت الأهداف الأمريكية ودول الجوار الجغرافي للعراق، مع أهداف المعارضة الكردية للرئيس صدام الذي شهد غياب حكمه عن الساحة العراقية، انفتاحا كبيرا لصالح المعارضة الكردية والشيعية في البلاد، حيث "أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين، أعدم شنقا فجر يوم السبت 2006/12/30م في بغداد، بموجب حكم صدر عليه في قضية الدجيل . ورأى الرئيس الأمريكي جورج بوش في بيان في مزرعته في كروفورد (تكساس) أن تنفيذ حكم الإعدام في صدام: لن ينهي العنف في العراق، لكنه يشكل مرحلة مهمة على طريق العراق باتجاه ديموقراطية يمكن أن تحكم نفسها بنفسها وتتمتع باكتفاء ذاتي وتدافع عن نفسها، وتكون حليفة في الحرب على الإرهاب (على حد تعبيره)" (3)

---

(1) شفق نيوز، داخلية كوردستان تؤكد توحدها بالكامل، 27 آيار 2010م، www.shafaaq.com

(2) فايد، رجائي ، طموح يصطدم بالمصاعب ، العربية نت ، 2010م ، www.alarabiya.net

(3) وكالة أنباء سينخوا، تنفيذ حكم الإعدام بصدام حسين، 2006/12/30م، www.arabic.xinhuanet.com

تعتبر انتخابات العام 2009م الثانية من نوعها بعد إعداد الدستور الكردستاني في العراق ، حيث فاز التحالف الكردستاني المؤلف من الحزبين الكبيرين الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني بغالبية الأصوات ، حيث "تنافس أربع وعشرون لائحة في الانتخابات التشريعية منها اللائحة المشتركة «الكردستانية» للحزبين الكبيرين، التي من المتوقع أن تحصد غالبية المائة والأحد عشر مقعدا في البرلمان، وشارك نحو 45 ألف مراقب بينهم 350 مراقبا دوليا من أوروبا والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية، لمراقبة الانتخابات بشكل عام" [1]

ولقد اصطف الناخبون في طوابير طويلة أمام مراكز الاقتراع في السليمانية وأربيل والمناطق الأخرى، قبل أن يخضعوا للتفتيش الذي تتولاه عناصر من البشمركة ، وفي السليمانية، كان أول الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم الرئيس العراقي جلال طالباني وخصمه المنشق عنه نوشيروان مصطفى . كما تنافس بارزاني لتجديد ولايته مع أربعة مرشحين آخرين خلال أول انتخابات رئاسية كردية، تجري بواسطة الاقتراع العام المباشر.

وكانت مفوضية الانتخابات قد أعلنت في وقت متأخر من نهار الجمعة (2009/8/7) النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية والرئاسية للإقليم، وفاز برئاسة الإقليم لدورة ثانية مسعود البارزاني، فيما أعلن فوز القائمة (الكردستانية)، التي تمثل الحزبين الكورديين الرئيسيين في الإقليم بـ 59 مقعداً، لتكون القائمة الأكبر من حيث عدد الأعضاء، تليها قائمة (التغيير) بـ 25 عضوا، وقائمة الخدمات بـ 13 عضوا[2]

وجاءت قائمة الخدمات والإصلاح المؤلفة من أعضاء من الاتحاد الإسلامي الكردستاني، والجماعة الإسلامية بكردستان، والحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب الكادحين، في المركز الثالث وحصلت على 13 مقعداً ، حيث توزعت المقاعد الأخرى على القوائم المشاركة ، كالحركة الإسلامية ، والمسيحيين ، والتركمان ، والأرمن ، وغيرهم .

ولقد أثبتت الانتخابات العامة التي جرت في عام 2009م، حضورا قويا لتيار حركة كوران (التغيير)، برئاسة القيادي السابق في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (نيشروان مصطفى) "وبحصول قائمة التغيير على أغلبية نسبية في محافظة السليمانية (كبرى المحافظات الكردية الثلاث سكانا) وعلى عدد كبير من الأصوات في محافظة أربيل ، أعيد تشكيل الخريطة السياسية في الإقليم برمته ، فحصول حركة التغيير على 25 في المائة من المقاعد البرلمانية ، وحصول الأحزاب الإسلامية واليسارية على قرابة 20 في المائة، حول الأغلبية المطلقة للحزبين الرئيسيين

---

(1) الرأي ، كردستان تنتخب برلمانا ورئيسا وسط خلافات حادة مع بغداد ، عدد 10982 ، 2009م

(2) موقع شفق نيوز، أسماء الأعضاء الجدد في برلمان كوردستان العراق ، www.shafaaq.com

إلى أغلبية نسبية طفيفة ، وبذلك جرى التحول من شكل المعارضة الخدماتية المهادنة، إلى شكل المعارضة السياسية الحقيقية" [1]

وهكذا تتضح ملامح التغيرات السياسية مع انتخابات العام 2009م للأكراد، من خلال تراجع الحزبين الكبيرين (الديموقراطي والاتحاد الوطني) بفعل حالة الانشقاقات والاختلافات الحزبية الكردية ، وتصاعد الحركات الإسلامية ، إضافة إلى حالة الفساد وسوء الإدارة للحزبين الكبيرين في الإقليم (حسبما يفيد به بعض الساسة الأكراد أنفسهم) الأمر الذي يضع الإقليم أمام تطورات ومتغيرات سياسية كبرى ستشهدها الأعوام اللاحقة .

(1) رستم، محمود ، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق : صلابة البنى التقليدية ورهان تفكك المناطقية ، الخريطة الجيوسياسية لتوزيع القوى السياسية الكردية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ص 4-5.

الفصل الخامس

علاقة الأكراد مع القوى السياسية العراقية الأخرى في ظل النظام العراقي الجديد(2005م – 2011)

المبحث الأول

- ❖ **العلاقات الكردية مع القوى السياسية السنية**

المبحث الثاني

- ❖ **العلاقات الكردية مع القوى السياسة الشيعية**

مقدمة :

لقد شهدت العلاقات الكردية – الكردية ، والكردية – العراقية ، والكردية – الإقليمية ، والكردية – الدولية تذبذبا في عمليات المد والجزر ، بحيث كانت المتغيرات السياسية الطارئة تنعكس فورا على مدى هذه العلاقات إيجابا أو سلبا ، كما أن هذه المتغيرات والتطورات السياسية على الساحة العراقية، قد أثرت أيضا على العلاقات الكردية – الحزبية والفصائلية، تآلفا أو اختلافا، وذلك وفق المعطيات والمستجدات التي تطرأ على الساحة العراقية ، كما أن العلاقات الكردية – الكردية نفسها، لم تكن في مأمن عن التجاذبات والاختلافات السياسية الداخلية ، فالمجتمع الكردي في العراق، شهد عدة توجهات سياسية وحزبية ، منها الشيوعية و العلمانية ، والإسلامية ، الأمر الذي ساهم في حدة التناحر الداخلي بين صفوف الأكراد أنفسهم ، ولعل أبرز المحطات التاريخية والسياسية لهذا التجاذب، هي (فترة الحرب الإيرانية – العراقية 1980–1988م) وما رافقها من تحالفات كردية مختلفة بين بغداد وطهران ، وفترة ما عرف في حينه بانتفاضة الشيعة في الجنوب ، والأكراد في الشمال عام 1991م التي نتج عنها إنشاء ما يعرف بمناطق الحظر الجوي على العراق ، حيث تمتع الأكراد فيها بتوافق نسبي، من حيث التوافق على الانتفاضة ضد بغداد ، والترحيب الكردي على فرض مناطق الحظر الجوي ، لتنقلب الأمور في فترة الاقتتال الداخلي عام 1994م الذي نتج عنه ما يعرف بإدارتي (أربيل والسليمانية)، لتأتي المحطة الأخرى وهي صراع العام 1996م التي شهدت حربا كردية بالوكالة عن بغداد وطهران ، حيث كان الأكراد منقسمين في تحالفاتهما بين العاصمتين المتناحرتين أصلا ، لتتدخل القوات العراقية، وبشكل واضح لصالح حليفها (مسعود البرازاني) ضد خصمه (جلال طالباني)، مما عرض العراق لضربات جوية أمريكية عقابية .

ومع اقتراب موعد الحرب على العراق عام 2003م ، وبدعم وتوجيه أمريكي بريطاني ، نرى أن العلاقة تغيرت وتبدلت ، وبدا التقارب واضحا بين الأكراد والفصائل السنية (المعارضة) والشيعية تحديدا ، وخير دليل على هذا التقارب (مؤتمر لندن 2002م) الذي مهد الطريق لإسقاط النظام بدعم أمريكي بريطاني. نضيف لذلك، تأسيس (مجلس الحكم الإنتقالي في تموز /يوليو 2003م) بعد سقوط نظام الرئيس صدام ، حيث كان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة، كانت في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين . وقد تم "حل مجلس الحكم الانتقالي في 1 يوليو 2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي، واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيسا للجمهورية" [1] .

---

(1) الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، سياسيون:مجلس الحكم بني على اساس خاطىء، 2006،
http://www.ninanews.com/Arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=EKLGK

وبما أن الحديث يدور عن العلاقات الكردية مع القوى السياسية الأخرى على الساحة العراقية فهذا يقودنا حتما نحو أكبر توجهين سياسيين على الساحة العراقية، وهما (السنة والشيعة) وما يتبعهما من فصائل سياسية عاملة على الساحة العراقية ، بحيث نرى بأن هذه العلاقات تتغير وتتبدل، وفق المتغيرات السياسية على الساحة العراقية ، فنجد هنا، بأن العلاقة الكردية – السنية قد شهدت توترا كبيرا إبان حكم الرئيس صدام حسين (السني)، كما كان حال الشيعة أيضا مع الرئيس صدام من حيث التوتر والتأزم ، حيث لعبت القوى الإقليمية دورا مهما في إشعال فتيل التناحر بين الجانبين ، وذلك لكسب مزيد من المكاسب السياسية لكل طرف على حساب الآخر.

المبحث الأول

العلاقات الكردية مع القوى السياسية السنية

يتفق الأكراد مع العرب السنة، في أن كلاهما (مسلما على المذهب السني)، حيث يفاخر الكرد بأن لهم باع في نصرة الدين الإسلامي في عهد القائد الإسلامي (صلاح الدين الأيوبي) الكردي، والمسلم السني ، كما يفاخرون بعدد زاخر من القادة والعلماء (الأكراد المسلمين)، الذين خدموا الإسلام والمسلمين، كالشيخ الإمام (ابن تيمية) الذي يعود بنسبه للأكراد ، إلا أن الأكراد ما زالوا يشعرون بوازع من القومية الكردية، التي تختلج في صدورهم بين الفينة والأخرى ، وبخاصة عقب أي اختلاف مع العرب السنة .

يشار إلى أن حزب البعث العربي الاشتراكي ، وكذلك الرئيس العراقي صدام حسين ، ينتميان إلى القومية العربية ، وإلى الديانة الإسلامية ، والمذهب السني ، بالرغم من وجود أعداد كبيرة في صفوف الحزب ممن ينتمون إلى المسيحية ، والكردية ، والشيعية ، ومنهم شخصيات قيادية ممن آمنوا برؤية حزب البعث وممارسته في قيادة البلاد ، حيث نادى الحزب بشعار (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، كما ركز على مبدأ القومية العربية ، مع الإقرار بالرسالة الإسلامية، إلا أن بعض الجماعات السلفية الجهادية كتنظيم القاعدة والمجاميع الجهادية الأخرى المرتبطة به فكريا التي عارضت مفاهيم الحزب، واعتبرت القومية معارضة للشريعة الإسلامية، التي لا تفرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى، الأمر الذي أدى إلى ملاحقة هذه الجماعات ومنعها من العمل السياسي على أرض العراق.

ويشار أيضاً، إلى أن توجهات أكراد شمال العراق تباينت ما بين التحالف مع (طهران تارة ومع بغداد تارة أخرى)، وفق ما تمليه مصالح الأطراف المتحالفة ، إلا أن أكبر الأحزاب الكردية كانت تعارض السياسة العراقية (العربية السنية)، بالرغم من توافق الطرفين على الإنتماء للدين الإسلامي السني ، إلا أن النزعة العرقية للأكراد ، كانت تميل نحو المعارضة، لنيل مزيد من الاستقلالية والحرية في إقليم كردستان العراق ، ومما زاد من حالة الإحتقان والمعارضة بين الجانبين (موقعتي حلبجة والأنفال)، التي اتهم فيها العراق بقصف المدينة بالقذائف الكيميائية ،مما أدى إلى مقتل الكثير من الأكراد .

هذا ولقد اقترب الأكراد مع بعض التنظيمات العربية السنية المعارضة للنظام العراقي في حينه ، بالإضافة إلى شخصيات منشقة عن النظام ، إلا أن هذا التقارب لم يرق إلى درجة التحالف ، كما التقى الأكراد كثيرا مع عدد من التنظيمات العربية الشيعية المعارضة التي كانت تشاطر الأكراد نفس التضييق و الملاحقة والاعتقال .

ومع اقتراب موعد غزو العراق ، أصبح التقارب بين المعارضة السنية والشيعية مع الأكراد أمرا واقعا ، حيث سعت الإدارة الأمريكية لتقريب وجهات النظر بين صفوف المعارضة العراقية (سنية وشيعية وكردية)، و في مايو 2003م بعد احتلال العراق ، عين الرئيس الأمريكي جورج بوش، الجنرال (بول برايمر) حاكما مدنيا للعراق بعد سقوط بغداد في أبريل في نفس العام ، ليتلو ذلك تشكيل ما يعرف ب (مجلس الحكم) في تموز/يوليو 2003م والمكون من 25 شخصية عراقية ، "حيث حاز العرب السنة على خمسة أعضاء فقط ، بينما حاز الشيعة على 13 عضو ، في حين فاز الأكراد بخمسة أعضاء يتبعون المذهب السني ، وهكذا نرى أن مجموع ما حصل عليه السنة نفس ما حصل عليه الأكراد" [1] في حين أن العرب السنة انقسموا بين مشارك ومعارض .

ويتضح هنا، بأن القوى السياسية السنية تنقسم لعرقين مختلفين ، فكما أن من الشيعة (عربا وكردا– فيليين)، فهناك (سنة عرب ، وسنة أكراد) وكلاهما (العرب والأكراد) يتفرعون إلى عدة توجهات فكرية مختلفة ، فمنهم السنة المستنيرة ، والسنة الوسطية ، والسنة المتشددة . وبعضها يتنازع الأمر مع أطراف كردية أخرى .

ومن خلال منظار (قيادة إقليم كردستان) الممثلة قي الاتحاد الكردستاني المؤلف من الحزبين الكبيرين (الحزب الديموقراطي و الاتحاد الوطني) الحاكمان الرئيسيان للإقليم ، سنتناول مدى العلاقة (سلبا أو إيجابا) مع بقية القوى السنية البارزة على الساحة العراقية (كردية كانت أم عربية) .

العلاقة مع الأكراد السنة

يتجاوز الدين الإسلامي مسألة القومية ، ولذا نجد بأن غالبية الأكراد من أهل السنة ، إلا أن المفارقة هنا تكمن في ماهية الفكر والتفسير الإسلامي لنصوص القرآن والسنة ، فالسنة عبارة عن طوائف منقسمة على نفسها ، فمنهم ذات توجه صوفي ، ومنهم ذات توجه إخواني وسطي ، وآخرون ذوي توجه سلفي تقليدي ، وأخيرا ظهر تمدد ملحوظ للتيار السلفي الجهادي متأثر بفكر تنظيم (قاعدة الجهاد)، التي قادها الشيخ (أسامة بن لادن)، وتاليا الدكتور (أيمن الظواهري)، حيث تبين أن تنظيم القاعدة هو من يقف خلف عمليات (الحادي عشر من سبتمبر)، ونرى بأن هذه التوجهات موجودة لدى أكراد العراق ، إلا أن أكبر تنظيمين كرديين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) يحسبان على أهل السنة ، ولكن بتوجه يساري ، طالما اختلفا مع (الإخوان المسلمين) والتيار السلفي ، وتحديدا مع التيار السلفي الجهادي .

---

(1) bbc ، تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي العراقي ، 2003/7/15م ، مرجع سابق

بناء على ما سبق، يتضح أن المتغيرات على الساحة العراقية، كالدستور العراقي الذي أقر الفدرالية ، واتفاقية تقاسم السلطة بين الحزبين الكرديين (الديموقراطي والاتحاد الوطني)، وتولي طالباني للرئاسة الجمهورية ، والبرازاني لرئاسة الإقليم ، إضافة إلى ظهور تيارات سلفية جهادية معارضة ، قد أدت جميعها إلى حالة تقارب كبير بين أكبر حزبين كرديين حاكمين في الإقليم ، كما أن النظرة تجاه حركات العمل السياسي (الإسلامي) المعتدل (الوسطي) قد تغير بشكل ايجابي بعد ظهور تيارات أكثر تشددا على الساحة الكردستانية .

هذا ويرى (جوهر نامق)، أول رئيس برلمان كردستاني ، "أن الخارطة السياسية الكردية تتسع وتنتشر نتيجة عاملين ، **الأول:** حالة الهامش الديموقراطي في الإقليم، **الثاني:** فشل قيادة الحزبين في استيعاب متطلبات المرحلة ، من حيث الحياة الحزبية و إدارة الإقليم" [1] .

لقد واجه الأكراد معارضة شديدة من جانب العرب السنة في مسألة (الفيدرالية) الكردستانية ، الأمر الذي اعتبره العرب السنة تمهيدا للانفصال وتفتيت العراق ، وجعله مباحا للاستعمار الجديد من باب المفهوم الاستعماري (فرق تسد)، الأمر الذي يصب في المصلحة الصهيونية والأمريكية (على حد تعبيرهم) .

ويشار هنا، إلى غالبية العرب السنة قاطعوا انتخابات الجمعية الوطنية في الثلاثين من كانون ثان /يناير2005م ، كما اختلفوا على صياغة الدستور الذي أشار إلى الفدرالية التي رفضها العرب السنة، واعتبروها تمهيدا لتمزيق العراق جغرافيا ، كما قاطعوا انتخابات العام 2005م ، إلا أن هناك قوى سياسية، مثل: الحزب الإسلامي، ومؤتمر أهل السنة، والوقف السني، وغيرها من التجمعات الدينية والسياسية، اشتركت في الانتخابات الأخيرة، وشاركت في الاستفتاء على الدستور، ورشحت في الانتخابات المقبلة. وهناك قوى عربية سنية لم ترفض ولم تشارك، بل تركت ذلك للمواطنين، خاصة "هيئة علماء المسلمين التي أعلنت عن مقاطعتها لانتخابات 2005، لأنها تجري في ظل الإحتلال" [2] .

ولقد رافق المقاطعة السنية العربية للانتخابات والدستور ، عمليات مسلحة ضد القوات الأمريكية في العراق، وبخاصة فيما عرف ب(المثلث السني)، حيث انقسمت فصائل العمل العسكري العربي السني إلى عدة توجهات، فمنهم من قاد عملياته ضد الأمريكان وحلفائهم البريطانيين ، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تم استهداف القوات العراقية نفسها ، ومراكز الشيعة والأكراد ، ويقف على رأس هذا الهرم (تنظيم قاعدة الجهاد)، ذات التوجه السلفي

---

(1) فياض، معد، العراق.. وخريطة الأحزاب الكردية، الشرق الأوسط، عدد 11175، 2009.

(2) العربية نت، مقاطعة السنة للانتخابات تتيح الطعن بدستور العراق المقبل، 2004،
http://www.alarabiya.net/articles/2004/12/26/8999.html

الجهادي الذي يرى في الشيعة والأكراد، أنهم خصوم يهددون مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويسعون لتفتيت العراق وسلخه عن محيطه الإسلامي ، الأمر الذي ترك انطباعا لدى المجتمع الدولي، وعلى رأسه (الولايات المتحدة وبريطانيا)، أن العراق ذاهب إلى حرب طائفية قد تفيد المخطط الأمريكي في تفتيت العراق من خلال العمل الدستوري الذي نشأ في ظل الاحتلال ، حيث نص الدستور العراقي على حق كل محافظة في إنشاء فدرالية خاصة بها ، الأمر الذي سيقود حتما إلى تفتيت العراق ، وتدمير مقوماته ، وضمان عدم ظهور قيادة كالرئيس صدام حسين تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة .

يشار هنا، إلى أن أبرز المنظمات والحركات والجماعات الإسلامية العربية السنية، التي نشطت في البلاد في ظل الاحتلال الأمريكي، هي : (1)

أ- هيئة علماء المسلمين ، التي يقف على رأسها الشيخ (حارث الضاري)

ب- دولة العراق الإسلامية ، التي تشكلت من عدة جماعات مسلحة بقيادة (تنظيم قاعدة الجهاد السلفية) وقادها (أبو مصعب الزرقاوي، تلاه حامد الزاوي المعروف ب(أبو عمر البغدادي) ومن ثم تلاه (أبو بكر البغدادي)

ت- الحزب الإسلامي ، بقيادة (طارق الهاشمي).

ث- جبهة الجهاد والتغيير ، التي بايعت الشيخ (حامد الضاري) متحدثا باسمها سياسيا

ج- الجيش الإسلامي ، بقيادة (سعد أكرم خليفة)، الذي انضوى تحت لواء (جبهة الجهاد والإصلاح)

ح- جبهة التوافق (كتلة برلمانية)، بقيادة (إياد السامرائي)

خ- ائتلاف وحدة العراق (كتلة برلمانية)، بقيادة (جواد بولاني)، الذي اتحد مع جبهة التوافق في (تحالف الوسط) عام 2010م

د- القائمة العراقية (كتلة برلمانية) بقيادة (إياد علاوي) .

بالنظر إلى ملخص لمواقف هذه الجماعات والتوجهات العربية السنية تجاه المسألة الكردية في العراق ، حيث أن غالبيتها وقفت موقفا معارضا للمطالب الكردية، على اعتبار أنها تصب في مصلحة المحتل، الذي يسعى إلى إضعاف العراق وتفتيته، من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية في البلاد .

وبالوقوف على موقف هيئة علماء المسلمين، الذي عبر عنه الشيخ (حارث الضاري) قائلا: "إن الدعوات إلى الأقاليم من جانب أطراف دولية وإقليمية، ومنذ بدايات القرن الماضي، وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني وإيران، ومنذ احتلال العراق في عام 2003، واضحة

---

(1) البازي، غازي، الخارطة السياسية للساحة العراقية، مفكرة الإسلام، 2012م، www.islammemo.cc

ومعلنة في اتجاه التقسيم، وقد جندت هذه الأطراف عددا من رؤساء الكتل والأحزاب العراقية التي تحكم العراق اليوم، إلى تنفيذ هذا المشروع باسم الفيدرالية، وباسم الأقاليم، وتحت ذرائع متعددة منها الإحباط، لهذا الطرف أو ذلك، ولهذه الطائفة وتلك، وأن هناك عددا من السياسيين الذين يزعمون الوطنية ويرفعون شعارها، يسيرون في هذا الاتجاه. وأضاف في تصريحات للراية القطرية: أنه لا يستغرب ذلك، لأن من رضي أن يسير في مشروع الاحتلال المتمثل بالعملية السياسية الفاشلة وحكوماتها الهزيلة، يسعى إلى تقسيم العراق، وتقطيع أوصاله، ليبقى ضعيفا مرتهنا لأهواء ورغبات ومصالح أعدائه، الذين يهمهم أن يبقى العراق ضعيفا. و ردا على سؤال يتعلق بخطورة التقسيم في العراق، شدد الشيخ الضاري على أن خطورة مشروع الأقاليم والتقسيم، تكمن بتجزئة العراق وإضعافه، وفقدانه القدرة على الحفاظ على هويته وسيادته، والمشاركة في أمن واستقرار المنطقة، على طريق تفجير الحرب الأهلية بين أبناء الشعب العراقي، من شيعة وسنة، وبين السنة أنفسهم، وبين الشيعة أنفسهم، ومن ثم بين العرب والأكراد، وتطول هذه الحرب إلى عقود إن لم تكن إلى قرون، لاستنزاف ما تبقى من قدرات في هذا البلد. وأوضح الشيخ الضاري: "أن الدعوة إلى هذا المشروع، تعني الاستجابة لمشروع أعداء العراق، وهذا يعني أن من يدعو إليه منخرط في مشروع الاحتلال وداعٍ إليه، ومن ثم لا يستكثر عليه الوصف بالخيانة"[1] .

ويتضح هنا، أن موقف الشيخ الضاري يشير إلى (الفدرالية الكردستانية)، التي رأى أنها تأتي في سياق تقسيم العراق، الأمر الذي اعتبره الأكراد تعدياً على حقوقهم القومية والسياسية في البلاد، على وجه العموم .

ويشار إلى أن موقف (دولة العراق الإسلامية)، وهي تجمع لعدد من المجاميع الجهادية مع تنظيم (القاعدة) ذات التوجه السلفي الجهادي ، فإنها تنظر إلى مسألة (الأقاليم ، والفدراليات) ولعموم الأكراد (باستثناء الحركات الجهادية منها)، بأنها مسائل ومواقف تتعارض مع مفاهيم الشريعة الإسلامية، التي تسعى إلى وحدة العالم الإسلامي في كيان واحد (بعيدا عن الطائفية والعرقية)، وتحت علم وراية واحدة (راية التوحيد)، وبدستور إسلامي يتم سنه من خلال (القرآن والسنة)، ويكون ملزما لعموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، وينظرون للعراق كولاية تابعة لدولة الخلافة القادمة (حسب رؤيتهم) .

ومن هنا، قادت (دولة العراق الإسلامية)، بقيادة (أبو مصعب الزرقاوي) عدة عمليات مسلحة ضد (القوات الأمريكية وقادة الشيعة وكذلك الأكراد وخصوصا من الحزبين الكبيرين في كردستان العراق)، حيث وجدت المساعدة والعون من جماعات إسلامية كردية أصولية، تشاطرها

---

(1) الضاري، حارث، مشروع الأقاليم تقسيم للعراق، الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الرياض، 2012م، www.iumsonline.net

نفس الرؤية السياسية والشرعية في تنفيذ بعض هذه العمليات . أما بخصوص موقف (الحزب الإسلامي) بقيادة طارق الهاشمي من المسألة الكردية والفدرالية فإنه جاء معارضا حيث صوت أنصاره ضدها عند الاستفتاء على الدستور، لكن مواقعهم تحركت إلى تأييدها، حتى وإنْ كان الأمر تكتيكاً للوقوف ضد الفدرالية الجنوبية، وضد الاتجاهات المتنفّذة في حكومة نور المالكي. من أصحاب هذا الاتجاه جبهة التوافق سابقاً وخاصة الحزب الإسلامي، وقائمة التجديد برئاسة طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية (سابقا) ، الذي تحوّلت قضيته من سياسية إلى جنائية، بتوجيه تهم خطيرة لضلوعه بالإرهاب كما ورد ذلك، وتجري محاكمته غيابياً بعد انتقاله إلى كردستان، وفي ما بعد ضيفاً على تركيا التي رفضت تسليمه بعد صدور مذكرة لاعتقاله من الإنتربول (الشرطة الدولية)، بطلب من الحكومة العراقية، بعد صدور أمر بإلقاء القبض عليه من القضاء العراقي، وقائمة الجبهة الوطنية للحوار برئاسة صالح المطلك، وحزب الوفاق الوطني برئاسة علاوي وقوائم برئاسة ظافر العاني ورافع العيساوي وآخرين، كلّها انضوت تحت لواء القائمة الوطنية العراقية التي حصلت على 91 مقعداً في البرلمان، (أكبر عدد من المقاعد)، لكن المحكمة الاتحادية قضت بأن الذي يشكل الحكومة، هو الكتلة الأكبر في البرلمان"[1] .

ويشار هنا، إلى أن قياديا من الحزب الإسلامي، كشف النقاب عن مدى الخلاف بين صفوف الحزب ، حيث أكد القيادي الإسلامي في حديث هاتفي مع إيلاف، طالباً عدم ذكر اسمه، عن جلسة ساخنة جداً لقادة الحزب، "وصلت فيها الخلافات حد التضارب بالأيدي بين فريق الأمين العام المستقيل طارق الهاشمي، وفريق الأمين العام المنتخب للحزب أسامة التكريتي، حيث يعارض فريق التكريتي، الذي يعتبر من قادة الحزب المخضرمين، أي تقارب مع التنظيمات المسلحة مهما كانت طائفتها، متهمين جناح الهاشمي بتوريط الحزب الإسلامي بعلاقات مع تنظيمات مسلحة، مثل تنظيم القاعدة، والتنازل عن محافظتي نينوى وكركوك لإقليم كردستان، وبتأزيم العلاقات التاريخية بين الحزب الإسلامي وحزب الدعوة الذي يرأسه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لأسباب شخصية، حيث كانت قيادة الحزب التي عاش أغلب أعضائها في لندن مع أبرز قيادة حزب الدعوة الإسلامي" [2] .

ويقول (عبد الكريم السامرائي ، أحد قيادات الحزب الإسلامي) في هذا الشأن حيث أكد على "وجود بعض المشتركات التي تجمع بين حزبه والأحزاب الكردية". لكن السامرائي يشير أيضا إلى "وجود نقاط خلاف أساسية، كما في موضوع المناطق المتنازع عليها مثل مدينة

(1) شعبان، عبد الحسين، خمسة آراء بصدد المسألة الكردية في العراق، قضايا ومناقشات، التجديد العربي، 2012م، www.arabrenewal.info

(2) الماجدي، عبد الحمن، اعترافات أبو عمر البغدادي كانت القشة التي قصمت ظهر قيادة الهاشمي، المركز الثقافي الإسلامي، 2009.

كركوك، حيث لا يؤيد الإسلامي وجهة النظر الكردية" حسب قوله. ويؤكد القيادي في الحزب الإسلامي: أن "هناك تقاطعا في موقف الأحزاب الكردية والحزب الإسلامي من مسألة الفيدرالية أيضا، حيث يؤيد الإسلامي إعطاء صلاحيات إدارية للمحافظات بدون تشكيل إقليم أو فيدراليات جديدة في العراق، مع بقاء إقليم كردستان، في حين تريد الأحزاب الكردية أن تعمم تجربتها على أنحاء العراق، وتشكيل أقاليم وفيدراليات جديدة.

وبالمرور على موقف (جبهة الجهاد والتغيير ، التي بايعت الشيخ (حامد الضاري) متحدثا باسمها سياسيا)، نجد أن موقف الشيخ الضاري، هو نفس الموقف الذي تبناه مع هيئة علماء المسلمين في العراق ، حيث يشار هنا إلى فصائل الجبهة، يمارسون العمل المسلح ضد القوات الأمريكية في العراق ، ويرون بالمقامة المسلحة أمرا قانونيا ومباحا لطرد المحتل ، ويرفضون أي إشارة لتقسيم العراق .

أما جبهة التوافق العراقية فهي كتلة برلمانية عراقية سنية، دخلت الانتخابات العراقية العامة في عام 2005، وحصلت على 44 مقعداً من مقاعد مجلس النواب العراقي، وكان يرأسها الدكتور عدنان الدليمي حتى عام 2009، حيث تم انتخاب الشيخ حارث العبيدي رئيسا لها في أيار/مايو 2009م وبقي رئيسا لها حتى اغتياله في 12 حزيران 2009م ، وتتكون من عدة فصائل عراقية أبرزها (الحزب الإسلامي) الذي بدأ يعمل في العلن بعد سقوط نظام بغداد عام 2003م و من أبرز أعضائها طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق السابق، والمهندس إياد السامرائي رئيس البرلمان العراقي، والدكتور عدنان الدليمي رئيس مؤتمر أهل العراق، والشيخ حارث العبيدي حيث كان رئيس كتلة التوافق في البرلمان ورئيس لجنة حقوق الإنسان، والدكتور محمود المشهداني رئيس البرلمان العراقي سابقا والشيخ إياد العزي والذي كان قياديا بارزا فيها.

ويذكر هنا بأن الجبهة وافقت على ترشيح (جلال طالباني) الكردي لولاية ثانية في رئاسة العراق، وأكد الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي طارق الهاشمي، حسب موقع (إيلاف)، أن قضية رئاسة الجمهورية قد حسمت لصالح كتلة التحالف الكردستاني التي رشحت طالباني للمنصب، وأضاف بأن قادة جبهة التوافق اجتمعوا مع قياديي التحالف، وتم الاتفاق على التجديد للرئيس طالباني لولاية ثانية تستمر أربعة سنوات، مشددا في تصريح لقناة الحرة، على أنه لن تكون هنالك أية مواقف جديدة بهذا الشأن، خاصة وأن بقية الكتل السياسية لا اعتراض لها على هذا الأمر . ونفى الهاشمي أن تكون جبهة التوافق قد طالبت بمنصب رئيس الجمهورية نافيا التصريحات الأخيرة لإياد السامرائي عضو جبهة التوافق، حول تقديم مرشح لرئاسة الجمهورية

غير طالباني"[1] . وهذا يدلل على مدى وسطية الجبهة والحزب الإسلامي، في التوافق بين العروبة والوطنية العراقية ، من حيث اعتدال الموقف من المسألة الكردية التي عارضها الكثير من العرب السنة ، واعتبروها خنجرا في قلب الجغرافيا العراقية .

وبخصوص موقف القائمة العراقية ، وإياد علاوي، فهو مرتبط بمدى الاتفاق والاختلاف مع (حزب الدعوة) الحاكم بزعامة (نور المالكي) حيث يكتنف العلاقة بينهما خلافات عميقة ، وتنافس محموم ، حيث شهدت إحدى جلسات البرلمان مواجهة جسدية بين الطرفين ..حيث تصاعد الخلاف بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ومنافسه الأبرز إياد علاوي، لينسحب عراكا بين نائبين ومغادرة لجلسة برلمانية ودعوى قضائية، وسط تحذيرات من إمكان عودة البلاد إلى مرحلة الأزمة المفتوحة، وقال مصدر برلماني أن «مشادة كلامية حصلت بين النائبين حيدر الملا المنتمي إلى كتلة (العراقية) بزعامة علاوي وكمال الساعدي المنتمي إلى (دولة القانون) بزعامة المالكي، تطورت إلى مواجهة جسدية مباشرة»[2]

جدير بالذكر أن إياد علاوي شيعي المذهب كان في حزب البعث الذي تغيرت موازين القوى فيه، وباتت الأغلبية بداخله للسنة، وهذه المسألة ليست جديدة، وهي مكون أساسي من مكونات الثقافة السياسية العراقية، ويمكن طبعاً أن يجد القارئ عدداً من الرواة يساندون هذا الرأي، من بينهم البعثي السابق هاني الفكيكي"[3] .

وبحكم أن العلاقة بين المالكي والأكراد في الإقليم باتت متوترة بسبب الصلاحيات ، وتشكيل (عمليات دجلة) ومناطق النزاع ، بات واضحا مدى التقارب بين الأكراد وعلاوي ، فكلما زادت المنافسة والنزاع بين المالكي وعلاوي ، كلما زاد التقارب بين علاوي والأكراد .

وفي لقاء له مع جريدة الحياة، سئل علاوي: "هل تستبعدون ترجيح الأكراد كفة المالكي في حال موافقته على شروطهم؟ فأجاب قائلا : أعتقد أن القوى الكردية حريصة على أوضاعها بقدر ما هي حريصة على أوضاع العراق ككل وكوحدة، وبالتالي هم حريصون على الشراكة الوطنية والصلاحيات وتوزيعها، وأرى أن الكرد سيرجحون كفة العراق وليس جهة ضد أخرى"[4]

---

(1) الإتحاد، حكومة وحدة وطنية أم حكومة إنقاذ وطني لقيادة البلاد؟، أخبار وتقارير، 2005م www.alitthad.com

(2) الرأي، خلاف بين المالكي وعلاوي ينتج عراكا نيابيا وتراشقا كلاميا ودعاوى قضائية، عدد 11669، 2011م

(3) المخ، زهير، إياد علاوي .. الأرستقراطي الشيعي والبعثي السابق المحاذر للوقوع في متطلبات المواقف المتحجرة، الشرق الأوسط، عدد 9314، 2004م

(4) علاوي للحياة: الأكراد سيرجحون الكفة والصدر لن يتعرض لضغوط لتأييد المالكي، حوار مع علي عبد الأمير، الموقع الرسمي لعلاوي، ائتلاف العراقية الوطني الموحد، 2010م، www.wifaq.com

هذا وبالرغم عما قيل بشيعية علاوي إلا أنه اعتبر منافسا عنيدا لنوري المالكي على رئاسة الوزراء ، حيث أنه قاد تحالفا سنيا شيعيا عربيا قوميا لمواجهة (طهران) ذات التأثير القوي على شيعة العراق والمالكي .

المبحث الثاني:

العلاقات الكردية مع القوى السياسية الشيعية في العراق

من خلال تتبع تطورات الأحداث في العراق يتضح مدى التقارب (الشيعي –الكردي) في البلاد ، حيث شهدت حرب الخليج الأولى تحالفا متعاكسا بين (طهران) ذات المذهب الشيعي ، وبين كل من (الحزب الديموقراطي بقيادة مسعود البرازاني في العام 1983م)، و (الاتحاد الوطني بقيادة جلال طالباني في العام 1994م)، بحيث انعكس هذا التحالف على العلاقة بين الأكراد وشيعة العراق حلفاء إيران ، كما أن حالة العداء للرئيس صدام حسين وحزب البعث من طرفي (الشيعة والأكراد)، قاربت فيما بين الجانبين ، حيث اتفقت جميع الأطراف المعادية للرئيس صدام حسين ، على ضرورة إنهاء حكمه ، وذلك بعد التدخل الأمريكي والبريطاني لنفس الغاية .

و بعد احتلال العراق ، وصياغة الدستور العراقي ، وتثبيت مبدأ الفدرالية ، برزت خلافات عميقة بين (حكومة الإقليم في أربيل والحكومة المركزية في بغداد)، حول مناطق النزاع، أو ما يعرف بالمناطق المستقطعة (حسب التوصيف الكردي)، وعلى رأسها (كركوك النفطية) حيث دارت خلافات كبيرة حول تفسير المادة 140 من الدستور العراقي، التي تناولت هذه المناطق ، ولقد اشتد الخلاف مؤخرا مع حكومة (نوري المالكي) الشيعي المذهب، عندما أقدم الأخير على تشكيل (قوات عمليات دجلة)، التي اعتبرها الأكراد اعتداء على صلاحيات الإقليم وقوات البشمركة ، حيث كادت الأمور تصل إلى حد الصدام المسلح بين الجانبين .

يشار هنا إلى أهم التنظيمات الشيعية في العراق:[1]

أ- الائتلاف الوطني العراقي .

ب- ائتلاف دولة القانون.

ب- حزب الدعوة .

ث- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (قوات بدر) .

ج- التيار الصدري (جيش المهدي).

ح- علي السيستاني.

خ- حزب الله العراقي.

---

(1) موسوعة الرشيد، الأحزاب الشيعية في العراق، ، 2008م، www.alrashead.net

1 – علاقة الأكراد بالإئتلاف الوطني العراقي :

تشكل الإئتلاف الوطني العراقي عام 2009م ، ويتمتع بغالبة شيعية ، حيث أنه حل محل الائتلاف الشيعي الموحد ، وجاء ذلك تمهيدا للمشاركة في الانتخابات البرلمانية ، ولقد ضم عددا من التنظيمات الشيعية في البلاد .

ويضم الائتلاف الجديد كلا من المجلس الإسلامي الأعلى، بزعامة عبد العزيز الحكيم (توفي في 26 أغسطس 2009)، وحزب الإصلاح، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، ومنظمة بدر، والمؤتمر الوطني العراقي، وكتلة التضامن، وتجمع العراق المستقل، بالإضافة إلى شخصيات أخرى، مثل: رئيس مجلس إنقاذ الأنبار الشيخ حميد الهايس، فيما تخلف عن الائتلاف الجديد حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ولم يتم تقديم أي سبب لغياب المالكي وحزب الدعوة عن الائتلاف الجديد، غير أن هذا الغياب يعكس حجم الانقسام في الأوساط الشيعية في العراق. من جانبه عبر عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية، وعضو المجلس الإسلامي الأعلى، عن أمله بأن ينضم "جميع الأخوة في حزب الدعوة"، للائتلاف الجديد، مؤكدا أن الجهود ستتواصل لتحقيق هذا الهدف، يشار إلى أن بعض السنة ظهروا في المؤتمر الصحفي، الذي أعلن فيه عن ولادة الائتلاف الجديد، بينما لم يظهر أي وجود للأكراد، وشدد المنتسبون للتكتل الجديد على أهمية الوحدة العراقية، ونبذهم الطائفية في البلاد (1) .

يذكر هنا، بأن (نوري المالكي)، كان يود الانضمام للائتلاف ، إلا أنه عدل عن ذلك بعد أن أعلن كبار قادة الائتلاف الجديد قائمة مرشحيهم التي لم تشمل حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه نوري المالكي. وهكذا نجد أن هذا الائتلاف الذي ضم قليلا من السنة بين صفوفه ، قد خلا من أي مشاركة كردية ، الأمر الذي يدل على مدى الخلاف بين الطرفين آنذاك .

وفي عام 2010م كشف القيادي في المؤتمر الوطني وعضو الائتلاف الوطني العراقي "انتفاض قنبر"عن مساع قام بها الدكتور أحمد الجلبي في إبقاء الباب مفتوحا في الائتلاف الوطني لانضمام قائمة دولة القانون التي يتزعمها رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي.

وقال "قنبر" في تصريح لصحيفة مستقبل العراق الالكترونية: أن "المفاوضات بين الجلبي والائتلاف العراقي من جهة، والقيادي في حزب الدعوة الإسلامية حسن السنيد المقرب من

(1) الجزيرة نت ، الإعلان عن الائتلاف الوطني العراقي ، 2009م ، مرجع سابق.

المالكي، توقفت في حينها، ولم تتوصل إلى شيء ، وتم إعلان الائتلاف وتسجيله في مفوضية الانتخابات بدون انضمام المالكي للائتلاف العراقي" [1] .

وينظر الأكراد إلى الائتلاف، بأنه يسابق من أجل تبوء رئاسة الجمهورية الذي يعتبره الأكراد من حقهم، كونهم القومية الثانية في البلاد ، كما وأن الأكراد ينظرون إلى مكونات الائتلاف (كعرب)، منهم السنة الذين يعارض الكثير من بينهم (الفدرالية الكردية)، على اعتبار أنها تمهيد للانفصال ، ومنهم الشيعة الذين يرغبون بحكم البلاد كاملة ، وآخرون يتطلعون إلى (فدرالية شيعية) في الجنوب، على غرار كردستان العراق .

ويتضح هنا، بأن الأكراد مؤخرا استندوا إلى القومية ، متجاوزين بذلك ديانتهم الإسلامية السنية ، على اعتبار أن القومية تعطيهم المزيد من الاستقلالية في البلاد .

2 – علاقة الأكراد بائتلاف دولة القانون

هو "ائتلاف تحالف سياسي عراقي برئاسة نوري المالكي ، حيث انشق الائتلاف عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يجمع كل القوى الشيعية في المجتمع العراقي، بسبب خلافات مع التيارات الأخرى، و يضم الائتلاف حزب الدعوة وتيارات أخرى دينية ، كما حصل الائتلاف على 89 مقعداً في الانتخابات التشريعية العراقية التي أجريت في آذار 2010م " [2] .

هذا وما إن تولى المالكي سدة الحكم كرئيس للوزراء ، طفت إلى السطح كل الخلافات مع الأكراد ، وبخاصة حول مناطق النزاع وكركوك ، إضافة إلى الخلافات حول المادة 140 من الدستور العراقي ، وبدأت حدة الخلاف تستعر بين الجانبين مع إنشاء المالكي لقوات (عمليات دجلة) التي كادت أن تشتبك مع البشمركة الكردية مؤخرا ، وكذلك مشكلة (خانقين) ، إضافة إلى إنزال العلم الكردستاني عن بعض المباني في مناطق النزاع .

وفيما يخص مشكلة خانقين التابعة لمحافظة (ديالى)، فلقد بدأت عام 2011م، عندما طلبت الحكومة المركزية من الأكراد إرسال قوات من البشمركة الكردية لحماية المنطقة من عمليات العنف التي انتشرت في البلاد ، وبعد مدة طويلة من الزمن، كانت القوات العراقية قد أتمت تشكيلها ، فأرسلت بغداد قواتها للسيطرة على المنطقة ، وطلبت من البشمركة مغادرة (خانقين) فرفضت البشمركة الأمر ، على اعتبار أنها تتلقى أوامرها من قيادة إقليم كردستان وليس بغداد ، وازدادت احتمالات الصدام بين الجانبين، مع إعلان نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي أن قوات الجيش العراقي من حقها الدخول إلى أي مدينة عراقية. هذا ولقد رافق هذه التحركات، أمرا

---

(1) وكالة أنباء براثا، انتفاض قنبر :المالكي تلقى نصيحة خاطئة بعدم الانضمام إلى الائتلاف الوطني العراقي، 2010.

(2) المحرر السياسي، ثورة العمائم البيضاء، المجلة، 2013.

من المالكي يقضي بإنزال (علم كردستان) عن المباني العامة في خانقين ، الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان والاحتجاج في المنطقة، حيث رأى أن أي قوات تتواجد خارج الخط الأزرق هي قوات خارجة على القانون وينبغي ملاحقتها [1]، وكذلك الأمر مع تشكيل (عمليات دجلة) عام2012م ،

وذلك "في تحد واضح لموقف قيادة إقليم كردستان، بشأن تشكيل قيادة عمليات خاصة بالمناطق المتنازع عليها المعروفة بـ«قيادة عمليات دجلة»، أعلنت مصادر عراقية متعددة أن مراسيم الإعلان عن تشكيل (قيادة عمليات دجلة)، ستنطلق في إحدى المناطق التابعة لمحافظة كركوك، وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، قد ترأس اجتماعا عاجلا مع قادة الأحزاب والقوى الكردستانية، وصدر بيان ختامي عن الاجتماع، شدد فيه المجتمعون على رفض تأسيس هذه القوة العسكرية، ولكن المالكي الذي أصدر قراره، باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة العراقية، أمضى أمره ووجه قيادات وزارة الدفاع للإعلان عنه.وفي اتصال مع وزارة البشمركة بحكومة إقليم كردستان،أكد مصدر رفيع المستوى لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن هذا القرار «يشكل فعلا تحديا خطيرا، بالضد من رغبة مجمل ممثلي المكونات بإقليم كردستان، ولذلك سيكون لقيادة الإقليم موقفها الواضح للرد على هذا القرار، وتأخذ قيادة كردستان على قرار المالكي، بأنه يسعى إلى ضم جميع الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية، بما فيها قوات البشمركة الكردية تحت إمرة هذه القيادة التي ستأتمر بأوامره المباشرة، وهذا يعني السيطرة الكاملة للمالكي على جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق، إلى جانب أن قيادة كردستان ترى أن تشكيل تلك القوات، من شأنه أن يعقد الأوضاع في المناطق المتنازع عليها، على اعتبار أن المهمة الأساسية لتلك القوات، ستنحصر في تلك المناطق، وخاصة محافظة كركوك" [2] .

ويبدو من خلال هذه المؤشرات، بأن الأزمة الكردية في العراق ما زالت قائمة ، وأن بوادر الصراع تلوح في الأفق ، ما لم يتم تسوية المسائل العالقة بين الطرفين (بغداد وأربيل).

3 – علاقة الأكراد بحزب الدعوة ، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية:

مرورا على مدى العلاقة بين الأكراد وحزبي (الدعوة بقيادة المالكي ، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبد العزيز الحكيم)، نستذكر (التحالف الرباعي أو جبهة المعتدلين) التي تشكلت يوم 2007/8/16م، في بغداد، الذي جمع (الحزبين الكرديين ، الديموقراطي بقيادة

---

(1) الخط الأزرق الذي يقصده المالكي، هو خط العرض 36 الذي فرضته قوات التحالف عام 1991م لتكون كافة المناطق شماله مناطق آمنة للأكراد ، وذلك وفق القرار 688 المتعلق بحماية المدنيين العراقيين .

(2) شيخاني، شيرزاد ، المالكي يتحدى قيادة كردستان ويعلن اليوم تشكيل (قيادة عمليات دجلة) الشرق الأوسط ، عدد 12340 ، 10 سبتمبر 2012م .

مسعود البرازاني ، والاتحاد الوطني بقيادة جلال طالباني مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي بقيادة الحكيم ، وحزب الدعوة الشيعي بقيادة نوري المالكي)، قبل أن تتأزم العلاقة مع المالكي زعيم حزب الدعوة و رئيس الوزراء، بسبب الخلافات الجيوسياسية وغيرها في العامين 2011م -2012م .

"وكان تم التوقيع على تأسيس التحالف الرباعي في بغداد، بمشاركة كل من الرئيس العراقي جلال طالباني، الذي يتزعم الاتحاد الوطني الكردستاني، ومسعود البرزاني، الذي يتزعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهما الحزبان اللذان يمثلان الكتلة البرلمانية الكردية. بالإضافة إلى رئيس الحكومة نوري المالكي، الذي يتزعم حزب الدعوة الإسلامية، ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي. ويمثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي، أحد أبرز كتلتين داخل الائتلاف العراقي البرلماني الشيعي" (1) .

وهناك من يرى، بأن هذا الإتفاق لا يرقى لمستوى التحالف ، وذلك يعود لعمق الخلافات بين الجانبين ، بالرغم من القواسم المشتركة التي جمعتهم أثناء وبعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين

"ويجمع بين الحزبين الكرديين الرئيسين؛ الديمقراطي والوطني الكردستاني والمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة "جماعتان شيعيتان"، تحالف يسمى بالرباعي، وعلى الجانب الآخر تجمعهما مذكرة تفاهم وقعت مع الحزب الإسلامي العراقي "سني". ويستبعد عبد الله صالح، وهو سياسي كردي وعضو مجلس النواب، وفي حديثه لـ"نيوزماتيك:" أن "تكون العلاقات التي تقيمها الأحزاب الكردية مع الأحزاب العربية الشيعية والسنية تصل إلى مستوى التحالفات، رغم وجود الكثير من نقاط الالتقاء بين الجانبين، في فترتي قبل وبعد عام 2003، إي مرحلتي معارضة السلطة وممارستها"، بحسب تعبيره. ويشترك القيادي بالحزب الإسلامي العراقي عبد الكريم السامرائي، في الرأي مع السياسي الكردي عبد الله صالح، من خلال تأكيده على أن "هناك مذكرة تفاهم للعلاقات بين حزبه والحزبين الكرديين، وأن تلك المذكرة لا ترقى إلى مستوى التحالف، لا بل تحتاج إلى تفعيل" حسب تعبيره" (2)

ويشار هنا، إلى أن (عمار الحكيم) زعيم المجلس الإسلامي للثورة الإسلامية الشيعي ، عندما رأى أن الفدرالية الكردية قد أصبحت أمرا واقعا لا محالة منه ، "دعا إلى تشكيل فيدرالية شيعية في الجنوب على غرار كردستان" (3) .

---

(1) العربية نت ، جبهة التوافق السنية لا ترى جدوى في تشكيل التحالف، 2007م ، www.alarabiya.net

(2) البينة، تحقيقات : كركوك تعيد رسم خارطة العلاقات بين الأحزاب الكردية والعربية ، حزب الله في العراق ، 2005م ، www. Al- bayyan.com

(3) الإتحاد، عمار الحكيم يطالب بتسريع تشكيل الأقاليم، 2007، http://www.alittihad.ae/details.php?id=145732&y=2007

من هنا، لم يكن مفاجئا لكثير من المراقبين تلك الدعوة التي أطلقها السيد عبد العزيز الحكيم قائد الائتلاف العراقي الموحد، صاحب الأغلبية في البرلمان العراقي على هامش إحياء الذكرى الثانية لاغتيال شقيقه محمد باقر الحكيم، عندما قال "بخصوص الفيدرالية: نحن نعتقد بأنه من الضروري تشكيل إقليم في الجنوب، وقد أثارت تلك التصريحات ردود فعل متفاوتة ما بين مؤيد ومعارض، حيث أيدها رئيس "منظمة بدر"، هادي العامري الذي قال: "يجب أن نصر على تشكيل إقليم واحد في الجنوب، وإلا سنندم على ذلك " وتساءل قائلا: "ما الذي حصلنا عليه من الحكومة المركزية غير القتل؟" معيدا إلى الأذهان عقود القمع التي عانى منها كثير من شيعة الجنوب، على أيدي الحكومات المتعاقبة في بغداد. كما قوبلت الدعوة بهتافات حماسية من قبل عشرات الآلاف من الأنصار، الذين أخذوا يرددون "نعم.. نعم للإسلام. نعم.. نعم للحكيم" وهتافات أخرى" [1] .

غير أن الحكيم عدل عن الفكرة، عندما قال في تصريحات صحفية: أن العديد من المفاهيم والشعارات والبرامج التي كان يتبناها المجلس، بحاجة إلى تطوير، والبعض الآخر لا توجد فرصة ملائمة في الوقت الحاضر لتقبلها من الشارع العراقي، مشيرا إلى انه ليس من أجندتهم في الوقت الراهن، التركيز على موضوع إنشاء إقليم فيدرالي في وسط وجنوب البلاد، مبينا أن هذا حق للشعب العراقي كفله الدستور، وأبناء الشعب، هم من يقدر فيما أرادوا استيفاء هذا الحق، أو أرادوا تأجيله .

وهكذا، يتضح أن العلاقات الكردية مع المجلس الأعلى الشيعي، كانت أكثر تقاربا بفعل القواسم المشتركة، منذ الاضطهاد الذي لحق بكليهما إبان النظام السابق ، وبعد تدهور العلاقة بين رئيس الوزراء نوري المالكي والأكراد .

4 – علاقة الأكراد بالتيار الصدري:

كانت للتيار الصدري منذ البداية رؤية مختلفة بعض الشيء عن بقية الشيعة في العراق، فزعيمه (مقتدى الصدر) عارض الاحتلال الأمريكي البريطاني للبلاد ، وأعطى تصريحا ناريا قال فيه: أنه سيكون كحركة حماس الفلسطينية ، وحزب الله اللبناني في مقاومة المحتل، إلا أنه وفي نفس الوقت أظهر عداءا عميقا تجاه (البعثيين) وكل من يسير في فلكهم، حيث لعب (جيش المهدي) الذراع المسلح للتيار دورا مهما في المقاومة قبل إلغائه، فبعد إيعاز مقتدى الصدر إلى أتباعه بالقتال ضد القوات الأمريكية حدثت اشتباكات طاحنة ودموية بين قوات جيش المهدي والقوات الأمريكية في مدينة الصدر و (مدينة الشعلة) والنجف وكربلاء والكوت وسيطروا على

---

(1) النفيس، أحمد راسم ، الفدرالية ومعضلة الدستور العراقي ، شبكة النبأ المعلوماتية ، www.annabaa.org

جميع مدن جنوب ووسط العراق ، الأمر الذي أحرج الحكومة العراقية أمام الأمريكان ، فانعكس الأمر إلى عداء بين (جيش المهدي) الذي اتهم بممارسة أعمال عنف ضد مخالفيه من السنة وغيرهم ، فعمدت القوات الأمريكية بمعية القوات العراقية لوقف الجيش الصدري عن تماديه .

حيث قامت قوات مشتركة عراقية أمريكية "بعملية عسكرية (النسر الأسود عام 2007م) للقضاء على مليشيا جيش المهدي في مدينة الديوانية في شهر أبريل عام 2007 بعد اتهام التنظيم بإرهاب المواطنين وقتل مواطنين في الديوانية، بينهم نساء، بدعوى مخالفتهم للشريعة الإسلامية"[1] .

ويذكر هنا، بأن التيار الصدري و بعد التوقيع على قانون إدارة الدولة المؤقت، خرج أتباع مقتدى الصدر بمظاهرة حاشدة، هاتفين : "لا اله إلا الله، كردستان عدو الله ، ثم وصلت أنباء إلى مقتدى الصدر، تفيد أن زعيما كرديا قدم شكوى لعلي السيستاني ، فأجابه السيستاني : ما عليك منهم إنهم همج ، ولكن مقتدى الصدر كذب الخبر، و لكنه في خطبة له بمسجد الكوفة، نصح الأكراد بـ"عدم اللجوء إلى فدرالية طائفية"، وأن الأكراد إذا كانوا قد رأوا شيئا أغضبهم من العرب، فأولئك ليسوا عربا، بل هم من أتباع صدام"[2] .

ويرى مقتدى الصدر في فدرالية الأكراد، "فدرالية طائفية أضاف إليها فيما بعد صفة المنحرفة، لأنه ينظر بعيون شيعية صافية، تفسر كل واقعة وحادثة وفق ثنائية التشيع والتسنن، لكن هذا ليس هو جوهر المشكلة، فبغض الصدر للفدرالية الكردية، مثلما هو موقف الجعفري منها ومن ضم كركوك، لا علاقة له بالعروبة ولا بوحدة العراق كما يذهب بعض المحللين، ولا علاقة له أيضا بتسنن الأكراد، وتشيع بعض تركمان كركوك، بل الأمر يتعلق رأسا بمخاوف إيرانية من قيام دولة كردية، تفتح على الولي الفقيه بابا من الشر لا يستطيع أن يغلقه! وبالخصوص إذا ضمت تلك الدولة الكردية لها كركوك الغنية بالنفط"[3] .

"في الوقت الذي تهيأ فيه وفد سياسي كردي رفيع المستوى للتوجه إلى بغداد والنجف حاملا رسائل مهمة للفرقاء السياسيين، ولمراجع الدين من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، فاجأ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر القوى السياسية بموقف هو الأكثر صراحة من قبل تياره، ليس فقط من قضية الفيدرالية، وإنما من ملف المناطق المتنازع عليها بين العرب والأكراد، لا سيما في محافظة ديالي بموجب المادة 140 من الدستور، فقد اعتبر الصدر في بيان نقله مكتبه الإعلامي في مدينة النجف وحصلت الشرق الأوسط على نسخة منه، وجاء جوابا عن

---

(1) موسوعة الأفق، جيش الإمام المهدي، 2007، http://www.al-offok.com/App_Controls/print_window.aspx?article_no=13482

(2)البينة، الطلاق الكردي الشيعي في محكمة كركوك، نقلا عن وكالة حق،www.albainah.net

(3) المرجع السابق.

سؤال لأحد أتباعه بشأن موقفه من الفيدرالية، أن الفيدرالية سوف تؤدي بالعراق إلى أمور لا تحسن عقباها وأضاف ردا على سؤال بخصوص ما اعتبر تصاعدا للمطالب الكردية بضم مدينتي خانقين والسعدية إلى إقليم كردستان، أن هذا ما كنا نحذر منه بأن الفيدرالية ستجر أمورا لا تحسن عقباها، وقال: لا يخفى عليكم تصاعد وتيرة الاستفزازات من قبل بعض القيادات والأحزاب الكردية المتنفذة، المتمثل بعض تلك الاستفزازات في كركوك، أو المطالبة بضم مدينتي خانقين والسعدية إلى إقليم كردستان، مشيرا إلى أن تلك الاستفزازات تزداد حينما تسوء العلاقة بين قائمة دولة القانون والقائمة العراقية، أو حين يقترب موعد انسحاب القوات الأميركية"(1)

"من جهته أكد نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي محسن السعدون في تصريح للشرق الأوسط أن الأكراد لم يقولوا يوما إنه يجب أن تضم هذه المنطقة أو تلك أو هذه المدينة أو تلك إلى إقليم كردستان، بل هم يؤمنون بأن هناك دستورا وهذا الدستور صوت عليه الشعب العراقي وأصبح ملزما للجميع». وأضاف: أن المناطق المتنازع عليها وبصرف النظر عن موقف هذا الطرف أو ذاك منها، محكومة بآلية دستورية، وهذه الآلية هي التي تحدد ولسنا نحن كطرف كردي أو أي طرف آخر عائديتها، وبالتالي فإن الأمر لا يحتاج إلى تصعيد أو فهم آخر يمكن أن يجر إلى مشكلات نحن في غنى عنها و أوضح السعدون أن الدستور العراقي حدد مفهوم العلاقة بين المركز والإقليم فيما يتعلق بالفيدرالية، حيث قال بالإدارة اللامركزية في المحافظات غير المنتظمة بإقليم وبالفيدرالية بالنسبة لإقليم كردستان وهو أمر معروف للجميع، وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نغير مضمون هذا الدستور"(2)

بقي أن نذكر الحوزة العلمية التي يرأسها المرجع الشيعي (علي السيستاني) الذي كان له دور كبير في وأد الفتنة الطائفية في العراق ، كما أنه دعا إلى (مقاومة المحتل سلميا) بدعوى الحفاظ على أرواح العراقيين الذين لا يمتلكون السلاح النوعي لمواجهة الأمريكان والبريطانيين ، هذا ويقيم السيستاني في النجف الأشرف .

وبخصوص موقفه من الفدرالية فقد "صرح رئيس الوزراء العراقي (السابق) إبراهيم الجعفري، أن المرجع الشيعي علي السيستاني لا اعتراض لديه على اعتماد الفيدرالية إذا اختارها العراقيون، ويرى الإسلام مصدراً أساسيا للتشريع في الدستور" (3) .

---

(1) مصطفى، حمزة، الصدر يعلن رفضه للفيدرالية وضم مناطق متنازع عليها لإقليم كردستان، الشرق الأوسط، عدد 11993، 2011/9/29م

(2) المرجع السابق.

(3) مكتب المرجع الأعلى سماحة آية الله العظمى الحاج علي السيستاني، السيستاني لا يعترض على الفيدرالية ويأمل أن يكون الإسلام مصدرا أساسيا للتشريع في دستور العراق، المرجعية في الإعلام، 2005م ، www.sistani.org

ومع أن هذا التصريح يوضح موافقة (المرجع) للفدرالية ، إلا أنه كان يحمل (أي المرجع) موقفا مغايرا من قضية (كوكوك) المتنازع عليها بين (اربيل وبغداد)

و "قالت مصادر قريبة من علي السيستاني، أن البيت الأبيض تبلغ بموقف المرجع الشيعي الرافض لفصل كركوك عن الإدارة المركزية العراقية وإعطائها للأكراد ، وأكدت المصادر أن السيستاني ربط بين قضية كركوك، وبين استمرار دعمه لمجمل العملية السياسية في البلاد ، وتقول المصادر أن السيستاني وصف مدينة كركوك، بأنها عمامة العراق وعمامته، ولن يسمح بسقوطها، وأنه هدد بسحب تأييده الذي ساهم ببناء حكومة في العراق، إذا تم الدوس على مطالب سكان المدينة العرب والتركمان وبقية المكونات ، ووفقاً للمتاح من المعلومات فإن المرجع الشيعي طالب بوضع خاص لكركوك، لا يخرجها من كامل السيادة العراقية ولا يدخلها في كامل السيطرة الكردية تاركاً تحديد التفاصيل للأطراف المعنية وهم سكان كركوك، ومن يمثلهم، والحكومة في بغداد والأكراد" [1] .

هذا ويتهم البرزاني والمجلس الأعلى الإسلامي، رئيس الوزراء نوري المالكي وقادة آخرين في حزب الدعوة بحمل السيستاني للضغط على واشنطن، وهو ما انعكس على شكل تنسيق كردي مجلسي للإطاحة بحكومة المالكي ، ويرى محللون من داخل الوسط العراقي الشيعي، بأن الدعم الذي يلقاه الأكراد بشأن فرض سيطرتهم على مدينة كركوك من قبل المجلس الأعلى الإسلامي، لها علاقة بإستراتيجية إيرانية لخلق جناحين في شمال العراق وجنوبه، تحت سيطرة الأكراد والمجلس، لموازنة العلاقة مع الجارين الكبيرين، تركيا والسعودية ولامتلاك ورقة قوة أمام الولايات المتحدة داخل العراق نفسه.

5 – علاقة الأكراد بحزب الله العراقي:

اشتق اسمه من اسم منظمة (حزب الله اللبنانية)، وهو حزب شيعي يؤمن (بولاية الفقيه)، "وبدأ عمله المسلح منذ عام 2003م بعد احتلال العراق ، ونفذ عدة عمليات ضد الاحتلال" [2] . ولقد أظهر عداءا واضحا للمسلمين السنة الذين وصفهم (بالوهابية)، حيث وجه تهديدات للملكة العربية السعودية ، كما وجه تهديدات أخرى للأكراد .

و"ظهر وجه جديد في الساحة العراقية، قال: إنه واثق البطاط قائد جيش المختار التابع لحزب الله العراقي، ونسبت إلى البطاط مجموعة تهديدات أبرزها تهديد للسعودية باستهدافها،

---

(1) المرجع الشيعي الأعلى (علي السيستاني) : كركوك عمامة العراق وعمامتي ولن اسمح بسقوطها ! ، موقع كتابات ، النجف الأشرف ، 2008م ، www.kitabiya.net

(2) موقع الغالبون ، موقع حزب الله العراقي الإلكتروني،
http://www.algalibon.net/news.php?action=list&cat_id=6

بالإضافة لتهديد العاملين في ميناء مبارك في الكويت بقصفهم ، كما وجّه البطاط تهديدات إلى الأكراد يحذّرهم فيها من استغلال ضعف حكومة المالكي، ومحاولة التمدد إلى محافظات كركوك والموصل، زاعماً أن تعداد جيشه يصل إلى المليون عنصر، في حين تناقلت مصادر إعلامية خبر هروب البطاط إلى سوريا بعد صدور مذكرة اعتقال بحقه، بتهمة إثارة الفتنة الطائفية، رغم أن الحكومة العراقية لم تؤكد أو تنفي صحة هذا الخبر"[1]

كما أن الحزب هدد أيضا (نوري المالكي) رئيس الوزراء بعد تفشي أخبار تسمح للبعثيين ممن لم يمارسوا أي جرم ضد العراقيين، للمشاركة في الخدمة الحكومية ، الأمر الذي احتج عليه أيضا الصدريون .

وهكذا تتضح التركيبة السياسية في العراق ، حيث تتشابك الأمور معا ، وتتوافق وتختلف المواقف وفق المصالح الحزبية والقومية في البلاد ، كما ويظهر جليا مدى تأثير المحيط الإقليمي على المواقف السياسية المختلفة في العراق ، كما تتضح صورة الخلافات الشيعية – الشيعية أيضا ، وكذلك السنية – السنية ، والعربية الكردية ، مما يجعل من العراق بلدا غير مستقر بسبب تشابك المواقف واختلافاتها .

ويتضح هنا، أن الأكراد يسعون إلى مزيد من الصلاحيات في الإقليم أو الحكومة الاتحادية في بغداد ، كما يصرون على مد نفوذ الإقليم نحو مناطق ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية مثل (كركوك النفطية) وغيرها من المناطق المتنازع عليها ، أو المناطق المستقطعة وفق التوصيف الكردي حيث يرى غالبية أهل السنة العرب بأن هذا التطلع الكردي يمهد الطريق نحو (السودنة)، أي مثلما حصل في السودان ، حيث استقل الجنوب رويدا رويدا حتى انفصل تماما عن البلد الأم ، في حين يرى بعض الشيعة العرب بأن هذا التطلع حق للأكراد الذين وقع بهم ظلم كبير إبان حكم الرئيس صدام حسين ، إلا أن المفارقة الشيعية الكبرى جاءت من جانب (نوري المالكي – حزب الدعوة) الحاكم الذي يرفض ويتلكأ في إعطاء الأكراد مزيدا من الحقوق في مناطق النزاع ، وقضايا إدارية أخرى ، حيث يسعى المالكي لبسط سيطرته على مزيد من المحافظات ، ويمتلك مزيدا من زمام الصلاحيات الإدارية في العراق .

يتضح مما سبق، أن حالة التمدد الإسلامي السني ، عربا وكردا ، وبخاصة حملة الفكر السلفي الجهادي قد تقف حائلا دون حصول الأكراد على مزيد من التمدد والصلاحيات ، كما أن إصرار المالكي على بسط سيطرته على مناطق النزاع ستجعل من الصعب أن يصل الأكراد إلى أهدافهم ، الأمر الذي ينذر بمزيد من الاقتتال والصراع بين الأطراف السياسية في العراق .

---

(1) العربية، حزب الله العراقي يهدد السعودية والكويت والأكراد والمتظاهرين ، دبي ، 2013م ، مرجع سابق.

كما أن التدخلات (الدولية والإقليمية) التي تلعب على التناقضات بين العراقيين، تجعل من حالة الاستقرار في البلاد أمرا مستبعدا، إلا أن واقع الأكراد السياسي في ظل الدستور العراقي الدائم للعام 2005م، وبخاصة وفق نص المادة 140 المثيرة للجدل، والمختلف عليها، ستضيف حتما مزيدا من الضبابية أمام مستقبل العلاقات الكردية العراقية، كما أن حالة التنافس بين الأكراد أنفسهم، قد تثير أجواء من عدم الاستقرار، حيث يتنافس الحزبين الكبيرين، الديموقراطي والاتحاد الوطني، على كسب مزيد من الصلاحيات والوظائف الرفيعة في الإقليم، إلى جانب ما ينمو في الإقليم من توجه جهادي سلفي ينظر لقيادة الإقليم كقيادة علمانية لا تطبق الشريعة الإسلامية وتاليا فهي واجبة القتال، إضافة إلى حالة التنافر بين الكرد والسنة العرب الذين خاضوا معارك ضد القوات الأمريكية، واتهموا الأكراد بالتواطؤ مع الاحتلال، وعملوا على معارضة الفيدرالية وتسليم مناطق النزاع للكرد، مع ما يترتب على ذلك من تشدد في المواقف بعد تغلغل منظمة القاعدة الإسلامية السنية داخل العراق وحتى كردستان، مما سيزيد من حالة الصراع بين الأطراف المتناحرة، ويبقى التحدي الأكبر للمعارضة الكردية نفسها، حيث يشهد الإقليم حرية حزبية شهدت ميلاد تنظيمات جديدة معارضة، إضافة إلى تقوية نفوذ المنظمات الكردية المعارضة أصلا، مما ينذر بوقوع مزيد من الخلافات التي قد لا تساعد الأكراد على حل مشاكلهم مع بغداد، حيث سيعمد الأكراد كعادتهم إلى التحالفات وفق المصالح مع المحيط الإقليمي وحتى المحلي العراقي مما سيؤثر على مستقبلهم السياسي ويعيدهم للوراء.

ختاما يشير هذا الفصل، إلى طبيعة علاقة أكراد العراق مع القوى السياسية الأخرى، سنية وشيعية، بحيث تميزت هذه العلاقة بالتذبذب وفق المتغيرات السياسية في البلاد، حيث يتضح أن حالة التمدد الإسلامي السني ، عربا وكردا ، و خصوصا حالة الفكر السلفي الجهادي التي وقفت حائلا دون حصول الأكراد على مزيد من التمدد والصلاحيات، كما أن إصرار المالكي على بسط سيطرته على مناطق النزاع ستجعل من الصعب أن يصل الأكراد إلى أهدافهم ، الأمر الذي ينذر بمزيد من الصراع بين الأطراف السياسية في العراق .

كما أن التدخلات (الدولية والإقليمية) التي تلعب على التناقضات بين العراقيين تجعل من حالة الاستقرار في البلاد أمرا مستبعدا، إلا أن واقع الأكراد السياسي في ظل الدستور العراقي الدائم للعام 2005م، وبخاصة وفق نص المادة 140 المثيرة للجدل، والمختلف عليها، ستضيف حتما مزيدا من الضبابية أمام مستقبل العلاقات الكردية العراقية، كما أن حالة التنافس بين الأكراد أنفسهم، قد تثير أجواء من عدم الاستقرار، حيث يتنافس الحزبين الكبيرين، الديموقراطي والاتحاد الوطني، على كسب مزيد من الصلاحيات والوظائف الرفيعة في الإقليم، إلى جانب ما ينمو في الإقليم من توجه جهادي سلفي ينظر لقيادة الإقليم كقيادة علمانية لا تطبق الشريعة الإسلامية

وتاليا فهي واجبة القتال، إضافة إلى حالة التنافر بين الأكراد والسنة العرب الذين خاضوا معارك ضد القوات الأمريكية، واتهموا الأكراد بالتواطؤ مع الاحتلال، وعملوا على معارضة الفيدرالية وتسليم مناطق النزاع للأكراد، مع ما يترتب على ذلك من تشدد في المواقف بعد تغلغل منظمة القاعدة الإسلامية السنية داخل العراق وحتى كردستان، مما سيزيد من حالة الصراع بين الأطراف المتناحرة، ويبقى التحدي الأكبر للمعارضة الكردية نفسها، حيث يشهد الإقليم حرية حزبية شهدت ميلاد تنظيمات جديدة معارضة، إضافة إلى تقوية نفوذ المنظمات الكردية المعارضة أصلا، مما ينذر بوقوع مزيد من الخلافات التي قد لا تساعد الأكراد على حل مشاكلهم مع بغداد، حيث سيعمد الأكراد كعادتهم إلى التحالفات وفق المصالح مع المحيط الإقليمي وحتى المحلي العراقي مما سيؤثر على مستقبلهم السياسي ويعيدهم للوراء.

الفصل السادس

أثر الأوضاع السياسية لأكراد العراق على علاقاتهم بالقوى الدولية 2003 -2011م.

المبحث الأول

- **التعاون الكردي – الأمريكي إبان احتلال العراق عام 2003م – 2011م**

المبحث الثاني

- **تطور علاقات أكراد العراق بدول الاتحاد الأوروبي 2003 – 2011 م**

المبحث الثالث

- **أثر الأوضاع السياسية لأكراد العراق على علاقاتهم بالقوى الدولية الأخرى**

شكلت الأحداث الجارية على أرض العراق منذ العام 2003م وحتى العام 2011م منعطفا حادا، وعلامة فارقة في تاريخ أكراد العراق السياسي، حيث استفاد الأكراد كثيرا من تطور الأحداث التي أدت إلى خلع حكم الرئيس صدام حسين، وصياغة وتمرير الدستور العراقي الدائم عام 2005م الذي أقر الفيدرالية، وكذلك الانتخابات العراقية التي أسفرت عن نجاح جلال طالباني لحكم العراق، والانتخابات الكردية المحلية التي أسفرت أيضاً عن انتخاب البرازاني لرئاسة الإقليم الكردستاني، حيث جاءت هذه التطورات السياسية لأكراد العراق نتيجة لمواقفهم المؤيدة لإنهاء نظام الحكم البعثي في بغداد، حيث قدم الأكراد مساعدات للقوات الأمريكية قبل وأثناء غزو العراق، ابتداء من المشاركة في مؤتمر لندن عام 2002م مرورا بمشاركة قوات البشمركة الكردية في القتال إلى جانب الأمريكان، واعتقالهم لعدد من أعضاء وأفراد النظام السابق وتسليمهم للقوات الأمريكية، مثلما حصل مع طه ياسين رمضان وغيره، وانتهاء بفتح باب العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

كما بلور التطور السياسي الكردستاني العراقي علاقات الأكراد مع دول الاتحاد الأوروبي الذي تباينت ردود أفعاله رسميا وشعبيا بشأن شن الحرب على العراق عام 2003م، إلا أن سياسة الأمر الواقع كان لا بد من التعامل معها وفق السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة بريطانيا التي خاضت الحرب ضد العراق وساهمت في فرض وضع السياسات العراقية وعلى رأسها صياغة وتمرير الدستور الدائم عام 2005م والذي جاء موافقا لرغبة أكراد العراق، الذين تقاطعت أهدافهم مع أهداف الأمريكان والبريطانيين في إسقاط نظام بغداد، وتشكيل حكومة قوامها المعارضة العراقية، وإقرار حق الأكراد في الفيدرالية وفق نصوص الدستور الدائم، حيث نجح الأكراد في فتح أبواب التبادل الدبلوماسي مع عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عقد اتفاقيات اقتصادية مع شركات غربية.

هذا ولقد نجح أكراد العراق في فتح أبواب التعاون والاعتراف الدبلوماسي فيما بينهم وبين المجتمع الدولي، بحيث تمكنوا من إقناع هيئة الأمم المتحدة لافتتاح مكتب لها في أربيل، حيث كان للمنظمة الدولية دور مهم في مجريات الأحداث في العراق، وتحديد منطقة حظر الطيران في شمال العراق، مما شكل أول اعتراف دولي جغرافي بالكيان الكردستاني شمال العراق، كما اتجهوا نحو فتح أبواب العلاقات مع الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، كروسيا والصين، بحيث تمكن الأكراد من كسب اعترافات دبلوماسية مع كليهما من خلال الزيارات المتبادلة بين أربيل وكل من موسكو وبكين، حيث حظي الأكراد بافتتاح قنصلية روسية في أربيل، مما يعتبر اعترافا سياسيا بالكيان الكردستاني في شمال العراق، من دولة ذات أهمية إستراتيجية في العالم .

المبحث الأول:

التعاون الكردي – الأمريكي إبان احتلال العراق عام 2003م

تقاطعت المصالح الأمريكية والكردية في الرغبة المشتركة لإنهاء حكم الرئيس صدام حسين، حيث باتت القضية تمثل لكل من الإدارة الأمريكية والمعارضة الكردية أمر لا مفر منه، وأن الخلاص من نظامه بات يشكل مستقبلا للمعارضة العراقية وبخاصة الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، حيث شارك الأكراد في مؤتمر لندن عام 2002م الذي وضع الأسس والقواعد لما بعد الرئيس صدام، كما أن قوات البشمركة الكردية شاركت بشكل فاعل في مجريات الحرب عام 2003م، إضافة إلى ملاحقتها لأعضاء حزب البعث الذين تواروا عن الأنظار بعد سقوط بغداد، فاعتقلوا عدد منهم مثل (طه ياسين رمضان) وسلموهم للقوات الأمريكية الأمر الذي فتح أبوابا من الصراع بين الأكراد وخصومهم السياسيين في العراق، مما أجج الصراع الطائفي في البلاد، إلا أن الأكراد كانوا يتطلعون من وراء هذا التعاون مع الأمريكان إلى إيجاد موطئ قدم لهم في العراق، الأمر الذي حازوا عليه حين اعتلاء جلال طالباني لسدة الحكم الرئاسي في بغداد، ومسعود البرازاني لسدة الحكم الرئاسي في أربيل، هذا و "يمكن تقسيم مراحل العلاقات الأمريكية العراقية إلى أربع هي: [1]

– **أولا:** مرحلة الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 والتي تمثل مرحلة التقارب والتعاون والالتقاء على هدف كبح جماح الثورة.

– **ثانيا:** مرحلة الاجتياح العراقي للكويت وأزمة وحرب الخليج الثانية والتي تمثل مرحلة قمة الأزمة في العلاقات الأمريكية – العراقية.

– **ثالثا:** مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية 1991–2001، والتي تتمثل بمرحلة تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتفتيش والاحتواء

– **رابعا:** مرحلة إدارة بوش والتي تكرس نهجها بعد أحداث 11 سبتمبر، وهذه المرحلة شهدت الخلط بين الإرهاب والدول المارقة، أو ما أسميت فيما بعد دول "محور الشر"، والتي كان العراق في طليعتها"

ففي المرحلة الأولى كان الاهتمام الأمريكي، يتمركز حول وقف مفهوم تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الجوار ، وإلى إضعاف العراق أيضاً من خلال إشعال نيران الحرب بين الدولتين الجارين . ومن هنا، عمدت الولايات المتحدة على دعم وإسناد الطرفين لاستمرار حالة

---

(1) سلامة، معتز، العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979–2003م، الجزيرة نت، 2003م، مرجع سابق

الحرب بينهما وإنهاك بعضهما البعض . أما على الجبهة الكردية، فلقد انعكس الموقف الأمريكي في حينه، على دعم وإسناد التحالفات المحلية بين أكراد العراق وإيران من جهة ، وبين أكراد العراق وحكومة بغداد من جهة أخرى ، حيث تحالف الحزب الديموقراطي بقيادة البرازاني مع إيران ، والاتحاد الوطني بقيادة الطالباني مع بغداد (في حينه) بحيث عمدت الولايات المتحدة لدعم الطرفين سرا لضمان استمرارية حالة الحرب بينهما .

وفي المرحلة الثانية تأزمت العلاقات الأمريكية – العراقية بسبب اجتياح العراق للكويت عام 1990م ورفضه الانسحاب ، جاءت قرارات مجلس الأمن الدولي تدعو إلى انسحاب العراق ، وإنشاء منطقة حظر جوي يمنع بموجبها العراق من التحليق فوقها ، مما شكل كيانا كرديا في الشمال يتمتع بمزيد من الحرية الاستقلال تحت حماية بريطانيا والولايات المتحدة .

"وفي معرض الدراسة للعلاقات الأمريكية . الكردية نجد أن كل طرف كانت له حساباته الخاصة فالأكراد تمردوا عام 1991على أساس الضعف الذي أصاب الحكم العراقي في أعقاب ضربات قوات التحالف، وعلى أمل الدعم الأمريكي لهم وإمكانية البدء في تحقيق حلم إقامة دولة كردستان بنواة تبدأ في شمال العراق أو على أقل تقدير الحصول على الحكم الذاتي الكامل في حين أن الولايات المتحدة رأت في التشجيع والدفع نحو انتفاضة الأكراد فرصة لإنهاك العراق سياسيا وعسكريا . وأعلن الجنرال شوارتزكوف في مؤتمر صحفي بالقاهرة في 20 أبريل1991 . أن ثورة الأكراد لم تنبع جذورها من انتصار التحالف في الخليج فعمر المشكلة الكردية قرن من الزمان، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى فان الأكراد كانت لهم تطلعات وتوقعات بإقامة وطن لهم . واكتفت الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد في الكارثة التي ألمت بهم عن طريق عملية إنسانية واسعة لتقديم المساعدة إلى حوالي . 400 ألف لاجئ عند الحدود التركية . العراقية وتطبيق الاقتراح البريطاني بإنشاء مناطق عازلة تكون ملاذا للاجئين أو . جيوب آمنة . للأكراد داخل العراق حيث وجهت قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة تحذيرا في أبريل 1991 للعراق بالامتناع عن القيام بأي نشاط حربي في المنطقة التي لجأ إليها الأكراد في الشمال . وقد اتضح حجم المساعدة الأمريكية في الجهود المبذولة لمساعدة اللاجئين الأكراد في تصريح بوب هل المتحدث باسم البنتاجون في . 19 أبريل 1991 الذي أورد فيه مشاركة 5600 عسكري أمريكي في تلك الجهود إضافة إلى الجنود المتمركزين أساسا في تركيا وحوالي 50 طائرة أمريكية وروسية وحيث صرح أن 292 طنا من المواد الغذائية والمعدات قد ألقيت للاجئين في غضون 24 ساعة وان الوزن الإجمالي لها بلغ 1854 طنا وتحولت جهود الولايات المتحدة إلى جمع الأكراد في عدد من المعسكرات بالعراق واعتبرت الولايات المتحدة إن الدافع لتلك المساعدة هو إنسانى

محض غير أن الوقائع تشير إلى أن الهدف الأمريكي هو سياسي محض فقد استخدمت الورقة الكردية على المدى الطويل وخلقت وضع اسمه . شمال العراق . خارج سيادة العراق نفسه"[1]

وفي المرحلة الثالثة التي شهدت قرارات دولية تدعو العراق للسماح لفرق التفتيش الدولية لدخول العراق وتفتيش منشآته العسكرية والتي من المفترض احتوائها على (أسلحة دمار شامل) حسب الإدعاء الأمريكي والبريطاني ، مما أعطى الأكراد أمانا أكثر بعد ما عانوه من سوء استخدام بغداد للأسلحة الكيميائية التي قصفت بها حلبجة سابقا .

أما في المرحلة الرابعة والتي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م اتجهت أصابع الاتهام الأمريكية نحو (أفغانستان والعراق) حيث شنت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وما يعرف بالتحالف الشمالي الأفغاني هجوما مسلحا ضد حكومة طالبان الإسلامية في أكتوبر 2001م للإطاحة بحركة طالبان الحاكمة ، وبهدف اعتقال (الشيخ أسامة بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة المقيم في أفغانستان برعاية حركة طالبان .

هذا ولقد ذهبت الاستخبارات الأمريكية في أكثر من تصريح لها عبر وسائل الإعلام بأن هناك علاقة بين النظام العراقي بقيادة الرئيس صدام حسين وبين تنظيم القاعدة ، واتهمت العراق بإيواء مقاتلين من التنظيم على أراضيه في محاولة منها لتبرير غزو العراق وتدميره كما هو حال أفغانستان من قبل ، كما ذهبت الإدارة الأمريكية إلى اتهام بغداد بحيازة أسلحة دمار شامل ، الأمر الذي حرض المجتمع الدولي على حكومة بغداد والرئيس صدام حسين. ويأتي هذا الإتهام للعراق ليكون ذريعة أمام الإدارة الأمريكية في ضرب القوات العراقية التي اتضح لاحقا أنها لم تكن تمتلك السلاح الذري ولا حتى الكيميائي وذلك بشهادة المفتشين الدوليين.

ومع اقتراب موعد شن الحرب على العراق عمدت الإدارة الأمريكية ، فاتجهت نحو كسب التأييد المحلي والإقليمي والدولي لإنهاء حكم الرئيس صدام في العراق، ولذا عملت لحشد التأييد المحلي العراقي من فصائل المعارضة الشيعية والكردية التي تتقاطع مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة في إسقاط النظام واستبداله بحكومة لا تتسم بالإرهاب (وفق المفهوم الأمريكي) ولا تعارض السياسات الأمريكية في المنطقة، وتعطي حقوقا كاملة للمعارضة في البلاد تحت مسميات الديموقراطية والتعددية والشراكة السياسية، فدعت إلى مؤتمر لندن عام 2002م قبيل احتلال العراق لوضع تصور لطبيعة الحكم السياسي في العراق بعد مرحلة إسقاط النظام ، حيث " استحوذ ممثلو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحزبان الكرديان الرئيسيان على

(1) مخيمر، أسامة فاروق، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، الأهرام، 1999م، ahram.org.eg

معظم المقاعد في لجنة المتابعة الجديدة، مما أثار اعتراضات من جانب المسلمين العرب السنة الذين اشتكوا من عدم منحهم تمثيلا يعكس ثقل طائفتهم في العراق"[1] .

يذكر بأن الإدارة الأمريكية ركزت اهتمامها على الورقة الكردية العراقية قبيل وأثناء شن الحرب على العراق عام 2003م. أكثر من أي وقت مضى، لأنها عقدت العزم على إسقاط نظام بغداد واستبداله بنظام لا يتعارض مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي " رعت هذه قوات البشمركة الكردية ووفرت لها التدريب والتسليح، حيث قامت هذه القوة بمناوشات ومعارك عدة زمن النظام العراقي السابق وساهمت في انتفاضة آذار التي اندلعت في العام 1991 عقب حرب الخليج الثانية ، كما أنها شاركت إلى جانب القوات الأمريكية في العمليات العسكرية خلال حرب عام 2003 ، وعلى أي حال تعمل البشمركة كقوة نظامية لحفظ أمن إقليم كردستان والدفاع عنه"[2] هذا ولم يغب عن البال الأمريكي أن يعمل على إصلاح ذات البين بين الحزبين الكرديين، الديموقراطي والاتحاد الوطني لتوحيد الجهود نحو المساندة لاقتلاع النظام في بغداد، فقامت بجهود كبيرة من أجل مصالحة الحزبين عام 2002م ليتفرغ الجميع للمسألة الأهم من وجهة نظرهم ألا إنها إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، والعمل على إنشاء حكومة تقبل بالتعددية والشراكة السياسية في البلاد .

"حرصت المعارضة الكردية منذ البداية أن تكون مشاركتها في إنهاء حكم الرئيس صدام حسين ضمن منظومة عراقية شاملة وفي هذا الصدد أدلى مسعود البرازاني بتصريح لصحيفة الحياة اللندنية في 2002/10/11م ذكر فيه : لن يكون للحزب الديموقراطي دورا منفردا بل سيكون ضمن كل أطراف المعارضة العراقية ، كما أدلى جلال الطالباني بحديث للصحيفة نفسها في 2002/10/18م جاء فيه : بحسب التصور الأمريكي فالدور المتوقع للاتحاد الديموقراطي هو توحيد المعارضة باعتباره يقيم علاقات طيبة مع كل الأطراف في المؤتمر الوطني والمجموعة الرباعية وباقي تنظيمات المعارضة، ولتنظيم المعارضة الكردية حرصت الولايات المتحدة على بناء معارضة كردية من شقين، **الأول** : بناء معارضة داخلية تدعم القدرات الأمريكية حيث كانت منطقة كردستان تمثل منطقة الاختراق للقوات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية، و**الثاني:** وجود معارضة مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ، إلى جانب تخلصها من فصائل مدرجة على قائمة الإرهاب وتحديدا منظمة جند الإسلام"[3] .

---

(1) bbc ، مؤتمر المعارضة العراقية يتفق على خطة عمل للمستقبل، 2002/12/17م، مرجع سابق

(2) الحسيني، سيد علي، خريطة الجماعات المسلحة في العراق، ط2، 2007م، ص 17 .

(3) موسوعة مقاتل من الصحراء، المبحث العاشر، دور المعارضة الكردية في غزو العراق، مرجع سابق

أولاً – التعاون الكردي – الأمريكي أثناء فترة الإحتلال الأمريكي للعراق:

أنيطت مهام كثيرة بالجانب الكردي المتمثل في قواته من البشمركة المسلحة، لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية أثناء شن الحرب على العراق في مارس 2003م، حيث قام الطيران الأمريكي بقصف المواقع العسكرية العراقية، ودمر عدة منشآت عسكرية مهمة قبل النزول البري تجاه الأراضي العراقية التي شهدت صراعا مريرا في الجنوب حيث مدينة أم قصر العراقية التي كانت بمثابة فاتحة للطريق أمام الغزو البري للعراق، " وفي شمال العراق قامت مجموعة من القوات الخاصة الأمريكية بإنزال بالمظلات في شمال العراق لان البرلمان التركي لم يسمح باستعمال الأراضي التركية لدخول العراق وقامت هذه القوات الخاصة وإسناد من القوة الجوية الأمريكية وبدعم معلوماتي من الأحزاب الكردية بدك معاقل حزب أنصار الإسلام"[(1)] .

يذكر بأن الولايات المتحدة ، حددت الدور الكردي في شمال العراق، من خلال تكليفه "بتأمين القوات الأمريكية المتقدمة من الشمال ، وتأمين حقول ومصافي النفط شمال العراق، وقصف مواقع جماعة أنصار الإسلام ، و قيام القوات الكردية بتأمين أعمال قتال اللواء 173 اقتحام جوي أمريكي للاستيلاء على مطار الحرير يوم 26 مارس من خلال هجوم نيراني على القوات العراقية .. حصار مدينتي كركوك والموصل بالتعاون مع القوات الأمريكية يوم 30 مارس، ومع تطور العمليات العسكرية وبخاصة بعد سقوط بغداد تمكنت القوات الكردية من دخول كركوك يوم 10 أبريل دون أي مقاومة .كما أعلن عن اتفاق كردي أمريكي مع القوات العراقية في الموصل حيث استسلمت بمقتضاه القوات العراقية وسلمت أسلحتها للقوات الكردية الأمريكية"[(2)] .

كما لم يغب عن بال قوات الاحتلال الأمريكي، أن تتخلص من أي تواجد إسلامي متشدد في العراق، وبخاصة في شمال البلاد حيث الغالبية الكردية، بحيث استغلت حالة الخلاف القائمة بين الأحزاب الكردية وجماعة أنصار الإسلام ذات التوجه السلفي الجهادي الذي يناصر تنظيم القاعدة، كما أن الأحزاب الكردية أيضاً استغلت حالة اشتعال المنطقة والتدخل الأمريكي للقضاء على خصومهم من المنظمات المتشددة حيث " استغل الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني هستيريا الخوف من الجماعات الإسلامية الجهادية لدى الإدارة الأمريكية، فأراد تصفية حساباته السياسية مع هذا الفصيل، فراح يروج لدى واشنطن بأن هناك صلة بين «أنصار الإسلام» و«القاعدة» وأن لديهم معسكرات يدعمها ابن لادن في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الإسلام، ووصل القول إلى حد زعمه بوجود مختبرات كيميائية لدى هذه الجماعة

---

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، غزو العراق، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، غزو العراق، مرجع سابق.

(2) موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سابق.

لصنع أسلحة خطيرة.. فوضعت الولايات المتحدة هذه الجماعة ضمن قائمة الجماعات الإرهابية واستغلت واشنطن حربها على العراق لشن قصف جوي مكثف مستغلة أسلحة ذات قوة تدميرية عالية مثل طائرات «b52 »، فقتلت في الهجمة الأولى 57 شخصاً من الجماعتين الإسلامية وأنصار الإسلام"[1] .

يذكر هنا، بأن المساعدة الكردية للقوات الأمريكية، لم تقف عند حد المشاركة في القتال ضد القوات العراقية، أو التخلص من المنظمات الإسلامية المتشددة في كردستان العراق، وإنما ذهبت بعيدا لتطال البحث واعتقال رجالات النظام السابق الذين يتهمهم الأكراد بأنهم سبب في معاناتهم على مدار عقود من الزمن، فاستغلوا فرصة إصدار واشنطن لائحة تضم أسماء المطلوبين من رجالات النظام السابق وبدأوا بعمليات تحري وبحث حتى تمكنوا من إلقاء القبض على نائب الرئيس العراقي السابق طه ياسين رمضان في الموصل وسلموه للقوات الأمريكية "حيث تسربت رسالة من رمضان وهو في معتقله نشرتها جريدة المجد الأردنية، جاء فيها أنه اعتقل في الموصل حيث قام الاتحاد الكردستاني بتطويق المنطقة يوم 2003/8/19م .. وسلموه للقوات الأمريكية مكبل اليدين ومعصوب العينين"[2] .

بعد انتهاء العمليات الحربية في العراق، عمد الأكراد إلى تطوير كيانهم سياسيا، من خلال الانخراط في العملية السياسية في البلاد، فكما كانوا حاضرين في المسرح العسكري، كانوا أيضاً حاضرين على المسرح السياسي، فشاركوا في ثاني هيئة إدارية في البلاد، مجلس الحكم الانتقالي في تموز/يوليو 2003م بعد الهيئة الأولى سلطة الائتلاف الموحد بقيادة بول بريمر، حيث " رحب سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام في العراق بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، وأبلغ دي ميلو أعضاء المجلس في أول اجتماع لهم أن الأمين العام كوفي عنان يتابع باهتمام تطورات الأوضاع في العراق، وأن الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة المجلس والشعب العراقي بكل الوسائل الممكنة، وحث دي ميلو أعضاء المجلس على العمل بأقصى سرعة من أجل إنعاش الاقتصاد القومي، وإعادة تشغيل الخدمات الأساسية، وخلق فرص عمل جديدة، واستعادة سيادة القانون وإحلال الأمن، وأثنى دي ميلو على جهود سلطة التحالف وأعضاء المجلس لتمكنهم من التوصل إلى تشكيل المجلس الحاكم تنفيذا لقرار مجلس الأمن

---

(1) الطحلاوي، لبنى وجدي، الأكراد .. وجماعة أنصار الإسلام.. والحقائق، الجزيرة ،جدة، عدد 11146 ، 2003/4/5م

(2) المصري اليوم، اعتقال طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي صدام، 2009/8/19م، www.masress.com

1483 (2003) وسيكون دور المجلس المؤلف من 25 عضوا تقديم المشورة لسلطة التحالف المؤقتة في القرارات الرئيسية التي تعني مستقبل العراق" [1] .

يذكر بأن الأكراد حصلوا على ستة مقاعد من الخمسة وعشرين مقعدا في مجلس الحكم الانتقالي، وهم : "جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، و مسعود البرازاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني، و دارا نور الدين، قاض في محكمة الاستئناف، و الدكتور محسن عبد الحميد وهو سني من أصل كردي، من مواليد كركوك، ويتزعم الحزب الإسلامي، ومحمود عثمان، وهو كردي مستقل، أسس الحزب الاشتراكي في لندن، وصلاح الدين محمد بهاء الدين، زعيم حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني من حلبجة"[2] .

وهكذا بدأ الأكراد في تطوير واقعهم السياسي في العراق وفق السياسة الخارجية الأمريكية، التي سعت إلى تلوين الواقع السياسي العراقي الجديد من خلال إشراك كافة فصائل المعارضة العراقية في تشكيل خريطة الحكم السياسي للعراق، حيث استأنف الأكراد نشاطهم السياسي لتثبيت واقعهم الجديد مستغلين غياب حكم الرئيس صدام حسين وحزب البعث، والعون الأمريكي لرسم واقع سياسي طالما انتظروه، فأجروا انتخابات عام 2005م أسفرت عن نجاح مسعود البرازاني رئيسا لإقليم كردستان، وهو نفس العام الذي انتخب فيه جلال طالباني رئيسا للجمهورية، كما نجحوا في توحيد إدارتي السليمانية وأربيل عام 2006م تلا ذلك انتخابات أخرى عام 2009م أسفرت عن انتخاب البرازاني لرئاسة الإقليم مرة أخرى وفق مقررات الدستور العراقي الدائم للعام 2005م الذي أقر الفيدرالية الكردية في العراق، حيث أكد أيضاً الدستور الكردستاني على مبدأ الفيدرالية في مادته الأولى، التي تنص على أن الإقليم اتحادي ضمن دولة العراق الاتحادية.

ثانياً – الموقف الكردي من الإتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية عام 2008م:

بعد أن استكملت القوات الأمريكية والبريطانية إحكام سيطرتها على العراق، والتأكد من اعتقال كافة أعضاء النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين، وبعد إقرار الدستور الدائم للعراق الذي أقر الفيدرالية، وتفاديا لمزيد من العمليات المسلحة التي تقودها جماعات سنية ضد القوات المحتلة، قررت الولايات المتحدة الانسحاب من العراق، وتسليم السلطة للعراقيين، وذلك وفق اتفاق بينها وبين الحكومة العراقية التي باتت تتوافق مع سياسات الولايات المتحدة ، ولا تهدد الأمن القومي الأمريكي في المنطقة. ولقد " تقرر الانسحاب العسكري الأمريكي النهائي من

---

(1) مركز أنباء الأمم المتحدة، دي ميلو يرحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، 2003/7/14م، www.un.org و ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مجلس الحكم في العراق.

(2) موسوي، كاظم، الإنسحاب العسكري الأمريكي من العراق .. هزيمة وانتصار، مجلة الحرية، 2011/11/17م، alhourriah.org

العراق بخطاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011م واتفاق مع الحكومة العراقية، حسب معاهدة صوفا التي وقعت عام 2008 بين الحكومتين العراقية والأمريكية المنظمة لمراحل الانسحاب واستكماله نهاية العام 2011م" [1]

يذكر بأن التوقيع على الاتفاقية الأمنية العراقية – الكردية "تمّ في بغداد في اليوم السابع عشر من تشرين ثاني/نوفمبر 2008، بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية" وتتضمن الاتفاقية 31 مادة[2] ، أهمها " المادة الخامسة والعشرون – انسحاب القوات الأمريكية من العراق اعترافاً بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدرتها وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية ، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين يتفقان بموجب ذلك على ما يلي:

1 – تنسحب قوات الولايات المتحدة من الأراضي العراقية في تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر 2011.

2 – تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في تاريخ لا يتعدى ذلك التاريخ الذي تتولى فيه قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن فيها ، على أن يكون انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة في تاريخ لا يتعدى 30 حزيران/ يونيو عام 2009 "[3] .

وقد رحب الأكراد بالاتفاقية كونها جاءت وفق اتفاق تم إبرامه بين الحكومة المركزية في بغداد والإدارة ، حيث أيد مسعود البرازاني الاتفاقية كون " أكراد العراق أنفسهم حلفاء للولايات المتحدة ، وبالتالي، فهم يوافقون على أيّ خطوات، تتخذها الإدارة الأمريكية تجاه العراق ، وكونها لا تمس أوضاعهم الإستراتيجية، أو حكمهم الذاتي، أو إدارتهم لإقليم كردستان. ومن هنا، تأتي الموافقة إرضاء للحكومة العراقية، إضافة للاهتمام الرئيسي للأكراد الذي يتركز في إقليم كركوك، حيث تقوم القوات الأمريكية بمهام الفصل بين المتنازعين فيه، وهو ما يَعُده الأكراد دعماً لهم، لحين استكمال قدرتهم على وضع يدهم على هذا الإقليم الاقتصادي المهم ، كما أن الأكراد يركزون اهتماماتهم المستقبلية على وجود قواعد أمريكية في إقليم كردستان، تضمن أمن الأكراد، سواء من تركيا أو العراق أو إيران، وهذا الاهتمام لا يقتصر على الأكراد فقط ، وإنما يطال

---

(1) الجزيرة نت، الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، 2008/11/20م، مرجع سابق.

(2) مجلس الأمة، دولة الكويت، ملحق الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، البحوث والدراسات، www.kna.kw

(3) موسوعة مقاتل من الصحراء، الاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية وانعكاساتها على المسألة الكردية في ظل الاحتلال الأمريكي، المبحث الرابع عشر، مرجع سابق.

الأمريكيين لضمان بقاء آمن لهم في المنطقة، يحقق الإستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين . ويعني ذلك أن سيناريو التخطيط المستقبلي الأمريكي المحتمل في ما بعد نهاية عام 2011 (تاريخ تنفيذ الاتفاقية الأمنية)، يتحدد في وجود ملائم في إقليم كردستان العراق، من خلال قاعدة عسكرية أو قاعدتَين، ترتبطان بالقواعد الأمريكية في تركيا، إلى جانب القواعد الأخرى، في العراق والخليج . و يمكن القول، أن الأحداث، التي يشهدها العراق، في ما بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاقية الأمنية، تدل دلالة قاطعة على أن تنفيذ الاتفاقية، عام 2011، مشكوك في تحقيقه في الوقت الذي سيسعي فيه الأكراد إلى التمسك بالوجود الأمريكي، من أجل ضمان انطلاقهم في بناء الحكم الذاتي، الذي قد يؤدي إلى إقامة الدولة على أرض كردستان التاريخية، على المدى البعيد" [(1)].

ثالثاً – الموقف الكردي من الإنسحاب الأمريكي من العراق:

جاء الانسحاب الأمريكي من العراق على مرحلتين،وفق الاتفاق مع الحكومة العراقية عام 2008م ، **الأولى:**عام 2010م حيث أبقت الولايات المتحدة على 50 ألف جنديا أمريكيا في العراق، فيما تمت المرحلة **الثانية:**عام 2011م باستثناء عدد من وحدات التدريب التي بقيت بهدف تدريب قوات الجيش العراقي عسكريا، وبخاصة في ظل تصاعد المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية والعراقية أيضاً، هذا "وفي في 19 أغسطس 2010، كان اللواء سترايكر الرابع، الفرقة الثاني مشاة آخر الألوية الأمريكية المنسحبة من العراق، وبقي في البلاد ما يقارب من 50.000 جندي في مهمات استشارية، حسب ما أعلنته الولايات المتحدة، فسوف تكون مهمة تلك القوات،مساعدة وتدريب القوات العراقية على استكمال المهمة التي أسمتها الولايات المتحدة "الفجر الجديد"،والتي سوف تستمر حتى نهاية 2011. ومع تزايد حدة النقاش حول فترة بقاء القوات الأمريكية بالعراق، و في 21 أكتوبر 2011، أعلن اوباما أن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية قبل الموعد المحدد له، و سوف تحتفظ الولايات المتحدة بسفارتها في بغداد وقنصليتين، وتبقي على ما يقارب 4000–5000 مقاول دفاع. وفي كلمة له بقاعدة فورت براگ العسكرية بكارولينا الشمالية أشاد الرئيس الأمريكي بما قدمته القوات العسكرية الأمريكية في العراق. وفيما تستعد القوات الأمريكية لمغادرة العراق، قال أوباما: "أن القوات الأمريكية سترحل تاركة عراقاً مستقلاً معتمداً على الذات، وفي 15 ديسمبر، أقيم حفل عسكري أمريكي في بغداد ليضع نهاية

---

(1) المعرفة، انسحاب القوات الأمريكية من العراق، 2011م، www.marefa.org

رسمية للمهمة الأمريكية في العراق، حيث بقي 4,000 جندي أمريكي فقط في العراق. ومن المخطط أن يرحلوا قبل نهاية العام، ليتركوا خلفهم فقط 200 مستشار عسكري " [1] .

وبالرغم من ترحيب الأكراد باتفاقية الانسحاب، إلا أنهم كانوا يطمحون إلى حماية أمريكية تحميهم من أي تغول محتمل من بغداد أو إيران أو تركيا، إضافة إلى حركات الجهاد السلفية التي باتت تنظر إلى حكومة كردستان، بأنها حليفة المحتل المشرك الواجب قتاله (على حد تعبيرها) ، وانطلاقا من هذا التخوف، رحب " مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، بإقامة قواعد عسكرية أمريكية في الإقليم، في حالة فشل التوصل لحل بشأن الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، جاء ذلك خلال ندوة في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن، حيث قام بارزاني بزيارة إلى الولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني ومسئولين آخرين، ونقلت صحيفة "خابات" الكردية الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، عن بارزاني قوله خلال الندوة التي انعقدت: إنني على ثقة بأن برلمان الإقليم سيوافق على إقامة قواعد عسكرية أمريكية في حال لم يتم التوقيع على الاتفاقية التي تنظم الوجود الأمريكي في العراق ما بعد العام 2008 " [2] من جهته قال الرئيس العراقي جلال الطالباني: "إن واشنطن قد تقيم قواعد عسكرية لها في العراق، وحتى في المنطقة الكردية، ولكن بموافقة الحكومة في بغداد" هذا ونقلت صحيفة غلف نيوز الإماراتية عن عماد الهمذاني الضابط في الجيش العراقي، قوله : "إن قوات عسكرية أمريكية دائمة ستبقى في قاعدة الحرية الجوية في كركوك، وفي قاعدة الغزلاني الجوية في الموصل" وكشف أنه وعلى الرغم من نفي المصادر الأمريكية والكردية وجود نية لبناء قاعدة جوية أميركية قرب بلدة حلبجة في السليمانية قرب إيران، فإن بعض المصادر الكردية المستقلة، تقول أن الولايات المتحدة تعتزم إقامة وجود دائم في المنطقة الكردية سيكون بالتأكيد أقرب إلى الحدود العراقية الإيرانية" [3]

شكل الانسحاب الأمريكي من العراق، علامة فارقة في تاريخ الأكراد السياسي، حيث تخلص الأكراد من حكم حزب البعث الذي خاضوا معه معارك دامية على مدار سنوات طوال، كما تمكنوا من الحصول على إقرار دستوري عراقي، يقضي بترسيخ مفهوم الفيدرالية الكردستانية، وكذلك صياغة الدستور الكردستاني، وخوض انتخابات محلية، إضافة إلى تبوء جلال طالباني

---

(1) مفكرة الإسلام، بارازاني يعلن استعداده لاستضافة قواعد عسكرية أمريكية في كردستان، 2008/11/20م، www.islamme.cc

(2) علي، عثمان، هل تصبح كردستان العراق قاعدة أمريكية؟ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/6/26م www.dohainstitute.org

(3) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، افتتاح القنصلية العامة للولايات المتحدة في أربيل، 2011م، iraq.usembassy.gov

رئاسة الجمهورية، وهوشيار زيباري الكردي وزارة الخارجية، ومسعود البرازاني رئاسة الإقليم، وبهذا يكون الأكراد قد دخلوا مرحلة جديدة من مراحل تاريخهم السياسي في البلاد، حيث بدأوا يعملون على فتح باب العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي.

رابعاً – تطور العلاقات الكردية – الأمريكية بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق:

مع اكتمال المخطط الأمريكي تجاه العراق، و انتهاء حكم حزب البعث وتبوء المعارضة العراقية سدة الحكم في البلاد وفق الدستور الدائم للعام 2005م الذي أقر الفيدرالية الكردية في شمال العراق، اتجهت السياسية الخارجية الأمريكية مع اقتراب موعد انسحابها من العراق تجاه فتح قنصلية لها في أربيل الكردستانية، الأمر الذي يعتبر اعترافا دبلوماسيا بالإقليم حيث "قام كل من السفير الأمريكي جيمس جيفري، ونائب وزيرة الخارجية الأمريكية توماس نايدز، يوم 10 تموز/ يوليو 2011 م بافتتاح القنصلية العامة الأمريكية بمدينة أربيل في العراق رسمياً، وذلك بحضور رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، وسيدة العراق الأولى هيرو طالباني، ورئيس وزراء الإقليم برهم صالح، ومدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية العراقية السفير أرشد توفيق، ومدير الشؤون القنصلية السفير عصمت عقيد، بالإضافة إلى عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقادة قطاع التجارة والأعمال وأعضاء السلك الدبلوماسي، حيث تقوم القنصلية العامة الأمريكية بتغطية ثلاث محافظات في إقليم كردستان العراق هي أربيل والسليمانية ودهوك، فضلا عن مواصلتها لجهود الفريق الأمريكي لإعادة إعمار المحافظات (RRT) الذي عمل في منطقة كردستان العراق منذ عام 2007. ولقد قامت الوكالات الأمريكية المدنية، بمشاركة نظيراتها العسكرية العاملة ضمن فريق إعادة إعمار المحافظات، بإسهامات وإنجازات بارزة لا تغيب عن ذاكرة إقليم كردستان العراق بما في ذلك المشاريع التي قدمتها في مجال معالجة المياه والمدارس والمرافق التعليمية الأخرى وإنشاء دور رعاية الأيتام" [1] .

ومع افتتاح القنصلية الأمريكية في أربيل تكون الإدارة الأمريكية قد انتهت من مهمتها في العراق الذي بات من وجهة نظرها بلدا ديمقراطيا تعدديا، حيث ضمن استمرار سيطرتها على منابع ومصافي النفط في الخليج، كما ضمنت أمن حليفتها إسرائيل، إضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية متقدمة قريبا من الجمهورية الإيرانية التي باتت تشكل مصدر إزعاج للولايات المتحدة وإسرائيل بسبب إنتاجها للسلاح الذري حسب ادعاء الإدارة الأمريكية، وتأتي خطوة افتتاح

---

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الحركة الشعبية المعارضة للحرب الأمريكية/البريطانية على العراق، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ahram.org.eg

القنصلية في كردستان العراق من باب الاعتراف بالواقع السياسي الجديد لكردستان العراق، حيث ضمن الدستور العراقي حق الكرد في الفيدرالية مع العراق الاتحادية، الأمر الذي يكون ممهدا لأي انفصال قد تلوح في الأفق بوادره لاحقا .

المبحث الثاني

تطور علاقات أكراد العراق بدول الاتحاد الأوروبي 2003 – 2011م

انعكست الأحداث والتطورات السياسية الكردية في العراق، على مدى علاقاتهم بدول الاتحاد الأوروبي، والتي بدأت تتبلور مع شن الحرب على العراق، إضافة إلى الرفض الشعبي الأوروبي لهذه الحرب، حيث برزت بريطانيا على رأس الدول الأوروبية المؤيدة لشن الحرب على العراق، بينما برزت فرنسا وألمانيا على رأس الدول المعارضة للحرب، حيث " شهدت الفترة السابقة على الحرب مباشرة جهودا دبلوماسية حثيثة في أروقة الأمم المتحدة من قبل القوى المعارضة للحرب في محاولة لحشد الأصوات المعارضة تزعمتها فرنسا وألمانيا، بينما قدمت الولايات المتحدة من خلال خطاب وزير خارجيتها كولن باول في 5 فبراير 2003 ما تصورت أنه أدلة كافية لإقناع القوى الدولية المختلفة بتأييد الحرب على العراق واعتباره في حالة خرق مادي للقرار 1441، مما يستدعى صدور قرار جديد يخول الولايات المتحدة بشكل مباشر شن حربها ضد العراق وهو ما لم يحدث، وتجلى الصدام حول العراق في إعلان فرنسا بشكل أساسي تليها روسيا والصين عن اعتزامها استخدام الفيتو ضد قرار يخول الولايات المتحدة شن حرب ضد العراق، والرغبة في إعطاء الوقت لفرق التفتيش الدولية في نزع أسلحة العراق بشكل سلمى، دون اللجوء للقوة، مما أسفر عن تشكيل الولايات المتحدة لمجلس حرب من الدول المؤيدة لها واتخاذ القرار بالحرب خارج إطار الأمم المتحدة" (1)

يذكر بأن لكل دولة أوروبية مؤيدة أو معارضة للحرب رؤيتها الخاصة تجاه مصالحها في المنطقة، حيث تخوفت الدول المرتبطة بمصالح مع دول جوار العراق مثل تركيا عضو حلف الأطلسي من تأثير الحرب على أمنها القومي، خشية أن تؤدي الحرب إلى سيطرة الشيعة والأكراد على المسرح السياسي في العراق، الأمر الذي يهدد الأمن القومي لدول الجوار التي يقطنها معارضة شيعية أو كردية، الأمر الذي سينعكس سلبا على مصالح الدول الأوروبية المرتبطة بمصالح مع هذه الدول ، كما برز رأي آخر من المعارضين للحرب على العراق بأن هذه الحرب قد تفتح الطريق نحو مزيد من العنف في المنطقة وبخاصة في ظل تصاعد الحركات الجهادية المناهضة للدول الغربية، إضافة إلى إثارة النعرات الطائفية في العراق، بينما رأى آخرون كبريطانيا بأن الحرب على العراق ستتيح الفرص أمام الديمقراطية لتشق طريقها نحو مستقبل أفضل للمضطهدين في العراق، وضمان مستقبل أفضل للعراق بعد خلاصه من الرئيس صدام حسين الذي بات المجتمع الدولي ينظر إليه كراعي للإرهاب على حد وصفهم .

---

(1) كاكل، سارة يونس، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير،2011، ص 64 .

أولاً – العلاقات الكردية البريطانية:

في إطار الاهتمام البريطاني الكبير بموضوع أكراد العراق يتطابق موقفا لندن وواشنطن مرة ثانية، إذ شاركت الدولتان في رعاية المحادثات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وهما الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة جلال الدين طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني، في أعقاب اندلاع القتالي بينهما عام1994 عقب إقامة الحكم الذاتي في كردستان بالعراق، وخلال عامي1995–1996م عقدت في لندن اجتماعات بين مسئولي الحزبين برعاية بريطانية وأمريكية، ومراقبة تركية، من أجل تذليل الخلافات التي تفاقمت بينهما، ويتطابق في هذا السياق الموقفين البريطاني والأمريكي، ويختزلان نفسيهما في ضرورة الحفاظ علي الحكم الذاتي في كردستان/ العراق، ومساعدة الأكراد في حل مشاكلهم.

يذكر بأن القوات "الأمريكية والبريطانية أوقفت القوات الكردية بعد احتلال العراق عند حدود المنطقة الآمنة حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 ولم تسمح لها بالسيطرة على بقية مناطق كردستان وراء خط 36 إلا أن الإدارة البريطانية تستخدم الورقة الكردية للضغط على حكومات المنطقة لإجبارها على توقيع معاهدات طويلة الأمد حيث تتطلع بريطانيا لتحقيق فوائد جمة من العراق الذي يعد ثاني احتياطي نفطي في العالم، ويمكن القول بأن الموقف البريطاني قد تراجع بسبب تنامي الدور الأمريكي وأنه بات يتماشى وينسجم معه على اعتبار أن المصلحة الاستعمارية الأمريكية والبريطانية واحدة وأن الأكراد وضعوا كل ثقلهم في السلة الأمريكية "[1] .

يتضح هنا، بأن تقدما طرأ على الموقف البريطاني تجاه الأكراد، حيث بدا الموقف قبيل وأثناء الحرب على العراق أكثر تطورا مما كان عليه في العقود السابقة التي كان الأكراد يناضلون فيها من أجل تحقيق بعضا من مطالبهم القومية في العراق، حيث يتضح بأن المصلحة البريطانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأهداف الأمريكية التي رأت في التخلص من صدام حسين سبيلا وطريقا نحو إضعاف العراق، وضمان السيطرة على منابع ومصافي النفط في الخليج، بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل، التي قامت بفضل تصريح بلفور عام 1917م .

وفي سياق البحث عن مدى العلاقات البريطانية الكردية وتطورها في ظل المستجدات السياسية، نجد بأن العلاقات بين الطرفين كانت تتأثر بمدى العلاقات البريطانية – العراقية وبخاصة في ظل المستجدات منذ العام 2003م "ومن ابرز محطات العلاقات العراقية . البريطانية منذ آذار 2003 كانت على النحو التالي : [2]

---

(1) سفارة جمهورية العراق في لندن، العلاقات العراقية البريطانية، وزارة الخارجية العراقية، www.mofamission.gov.iq

(2) المستقبل، افتتاح قنصلية بريطانية بحضور البارازاني وجون ميجر، عدد 4011، 2011/5/30م، ص 14.

–19 آذار 2003: اشتركت بريطانيا ب 46 ألف جندي تمركزوا في جنوب العراق كثاني أكبر قوة في حرب20032003 على العراق.

– أيار 2003: توني بلير رئيس الوزراء البريطاني حينها، يزور البصرة ويؤكد دعم بريطانيا للعراق.

– حزيران 2006: بريطانيا تنقل السلطات الأمنية للمرة الأولى إلى القوات العراقية، لتصبح محافظة المثنى الأولى التي تنتقل فيها السلطات إلى العراقيين.

– تموز 2006 : رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يقوم بزيارته الأولى إلى لندن .

– تشرين الأول 2007: زيارة غوردون براون رئيس الوزراء البريطاني حينذاك للمرة الأولى إلى العراق.

– كانون الأول 2007: نقل السلطات الأمنية في البصرة من القوات البريطانية إلى القوات العراقية.

– 22 يوليو 2008: رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون يعلن «تغييرا جذريا» في المهمة البريطانية في العراق استعداداً لمغادرة القوات البريطانية.

– 17 كانون أول 2008: إبرام اتفاقية عسكرية بين العراق وبريطانيا، لتنظيم بقاء القوات البريطانية في العراق، بعد انتهاء قرار الأمم المتحدة بإبقاء القوات المتعددة الجنسية هناك. والإعلان عن سحب القوات القتالية البريطانية من العراق بحلول تموز 2009.

– 1 كانون الثاني 2009 : تسليم مطار البصرة، الذي كان القاعدة العسكرية للبريطانيين في العراق إلى السلطات العراقية.

– 31 مارس 2009: تسليم قيادة القوات الأجنبية في البصرة من القوات البريطانية إلى القوات الأميركية.

– أيار 2009 تنظيم مؤتمر الاستثمار في لندن بعنوان "استثمروا في العراق" .

بناء على ما سبق، يظهر مدى التوافق الزمني بين الاتفاقيتين الأمنيتين، الأمريكية – العراقية، والبريطانية – العراقية، حيث وقعت الأولى في 2008/11/17م، والثانية في 2008/12/17م والفاصل بينهما شهر فقط، مما يعطي دلالة واضحة على مدى التوافق والتنسيق بين الدولتين المحتلتين للعراق، حيث نرصد تشابها بين كليهما من حيث إبقاء قوات بريطانية وأمريكية في قواعد ثابتة على أرض العراق، بحجة التدريب وحماية المصالح في البلاد، فكما استفاد الشيعة في جنوب العراق من الانسحاب البريطاني لمد نفوذهم في البلاد، استفاد الأكراد أيضاً من حالة الانسحاب الأمريكي، لمد نفوذهم وصلاحياتهم شمال العراق، مع رغبة

البعض في إبقاء قوات أمريكية وبريطانية في البلاد للتدريب والحماية، وبخاصة في ظل تطور الحرب الطائفية وتنامي المد الإسلامي السني في البلاد، الذي بات يهدد الشيعة والكرد على حد سواء، كما أن حاجة البلدين الولايات المتحدة وبريطانيا، لبسط نفوذهما على منابع النفط والتحكم في أسعاره وفق مصالحهما، وضمان عدم تكرار حالة الرئيس صدام حسين، والقرب من إيران التي باتت تشكل تهديدا بفعل نشاطها النووي، إضافة إلى إبقاء إسرائيل دولة ذات تفوق عسكري في المنطقة، جعلت من إبقاء مثل هذه القواعد أمرا ملحا لا مفر منه.

وفي سياق قيام الكيان الكردستاني العراقي وفق مفهوم الفيدرالية المدعومة دستوريا، عملت الإدارة البريطانية على مد جسور التعاون مع الإقليم، من خلال افتتاح قنصلية بريطانية في أربيل، حيث " افتتحت في أربيل مركز إقليم كردستان العراق بشكل رسمي قنصلية بريطانية، بحضور رئيس الإقليم مسعود البارزاني، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق جون ميجر ورئيس حكومة الإقليم برهم صالح، حيث قال البارزاني في كلمة : أن القنصلية ستساهم كثيراً في توطيد وتعزيز العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان وبريطانيا، وثمن دور رئيس الوزراء البريطاني الأسبق جون ميجر في مساندة الشعب الكردستاني، وإقرار المنطقة الآمنة للكرد في تسعينيات القرن الماضي، والتي جاءت على أثر ما يوصف بالهجرة المليونية الكردية" [1] .

وتأتي هذه القنصلية البريطانية في أربيل، من باب الاعتراف دبلوماسيا بالكيان الكردي السياسي الجديد، حيث افتتحت أيضاً ممثلية لكردستان في بريطانيا التي احتضن برلمانها عام 2013م "حفل الاستقبال السنوي، بحضور أكثر من 350 شخصية سياسية وثقافية ، حيث حضر الحفل أليستر بيرت وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وعدد من أعضاء مجلس النواب البريطاني وأسكوتلندا وإيرلندا، والشخصيات السياسية والدبلوماسيين والقنصل العام البريطاني لدى إقليم كردستان، ومندوبي عدد من الشركات البريطانية والجامعات وسفارة العراق الفدرالي، وعدد من سفراء الدول الأجنبية في بريطانيا وممثلي الأحزاب السياسية العراقية والكردستانية، وممثلي المؤسسات التجارية والثقافية البريطانية والكردستانية، وجمع غفير من الجالية الكردستانية" [2] .

ويأتي هذا الاحتضان للاحتفال السنوي للممثلية الكردستانية في بريطانيا مؤكدا على مدى تطور السياسة الخارجية البريطانية تجاه أكراد العراق الذين تمكنوا من تثبيت كيانهم السياسي في ظل المتغيرات على الساحة العراقية.

---

(1) حكومة إقليم كردستان، دائرة العلاقات الخارجية، ممثلية حكومة إقليم كردستان تقيم حفلها السنوي في البرلمان البريطاني، 2013/5/19م، krg.org

(2) حكومة إقليم كردستان، دائرة العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

ثانياً – العلاقات الكردية الفرنسية:

شاركت فرنسا في حرب الخليج الثانية عام 1991م لاعتقادها أن اجتياح العراق للكويت قد يمتد ليطال دولا خليجية أخرى، مما يؤثر على مصالحها النفطية في الخليج، إلا أنها أحجمت عن المشاركة في شن الحرب على العراق عام 2003م حيث اشترطت مشاركتها في الحرب أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة، حيث وجد الفرنسيون أن هذه الحرب، قد أثارت الرأي الشعبي العام حتى في أوروبا التي شهدت مظاهرات مناهضة للحرب، إضافة إلى أن الكثير من قواتها منتشرة في مناطق أخرى من العالم، مما يثقل كاهلها عسكريا حيث " ذكر جاى تايسييه رئيس لجنة الدفاع بالمجلس الوطني" أن نداء بوش بتشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق يعد خطوة في الاتجاه السليم ، وأنه من المحتمل أن تسهم فرنسا بقوات تحت قيادة الأمم المتحدة، وقال إن فرنسا لا يوجد لديها مشكلة بخصوص قدرتها ، ولن تسحب قواتها المنتشرة في المناطق الأخرى في العالم من أجل التدخل في العراق، وذكر تايسييه ، وهو أيضاً عضو بحزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الحاكم من يمين الوسط ، أن فرنسا لن ترسل جنودا إذا كانت المسألة مجرد تبديل خوذة شكلية بأخرى زرقاء، بيد أنه إذا كانت في ظل قيادة الأمم المتحدة فمن المحتمل أن نذهب" [1]

ومع نشوب الحرب عام 2003م وسقوط بغداد، لم تكن الحكومة الفرنسية على نفس المسافة من الموقف البريطاني، حيث أعلن وزير خارجية فرنسا (دومنيك دوفلبان) أمام مجلس الأمن عشية الحرب على العراق عام 2003، رفضه للحرب، حيث رد عليه وزير الخارجية البريطانية معاتبا إيهاه على هذا الموقف. إلا أن فرنسا وجدت نفسها تحت أمر واقع لا محالة منه، وحرصا منها على مصالحها أيدت إعطاء الأكراد حكما ذاتيا في العراق، وبخاصة في ظل إقرار الدستور العراقي لمبدأ الفيدرالية التي أصبحت أمرا واقعا لا مناص منه، ويذكر هنا ما كتبته صحيفة الليموند Le Monde الفرنسية في افتتاحيتها بتاريخ 19 نوفمبر عام 1998م " أن الأكراد آخر شعب كبير ما يزال يرفض له حق تقرير المصير ، وجاء في مجلة التايم (Time) الأميركية عدد أول آذار 1999 أن الأكراد يشكلون أكبر قومية إثنية في العالم لا دولة لها" [2]

ومع الاعتراف بالقومية الكردية، وبالواقع الجديد في العراق، وما أرساه الدستور العراقي بخصوص الفيدرالية، وتبوء جلال الطالباني للرئاسة الجمهورية، والبرازاني لرئاسة الإقليم، وجدت فرنسا أنها أمام واقع لا بد من الاعتراف به والتعامل معه، حرصا على مصالحها في المنطقة،

---

(1) الشعب، فرنسا لن تتدخل في العراق دون قيادة الأمم المتحدة،2003/9/10م .

(2) وائلي،عصمت شريف، آراء وأمثلة حول تطبيق الفيدرالية في العراق، الحوار المتمدن، عدد 546، 2003/7/28م

فبادرت إلى افتتاح قنصليتها في أربيل عام 2008م حيث أكدت "مصادر في وزارة الخارجية الفرنسية حسب صحيفة اللوفيغارو بأن "المكتب ليس مكتبا قنصليا فحسب وإنما هو وجود سياسي أيضاً" و افتتاح هذا المكتب قد أعلن في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من عام 2006 خلال زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني إلى باريس، لكن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ولأسباب داخلية متعلقة بالانتخابات في فرنسا أجّل موعد إرسال الدبلوماسيين إلى العراق، وبعد زيارة كوشنير إلى بغداد، عادت الحرارة إلى العلاقات الفرنسية العراقية وخاصة مع إقليم كردستان العراق، وتيسو رئيس مكتب السفارة الفرنسية احد المدافعين عن حقوق الأكراد، يتكلم اللغة الكردية جيدا ويعرف جبال كردستان أيضاً، فهو الذي نظم نقل اللاجئين الأكراد الفارين من نظام صدام حسين عام 1989م ، و الجدير بالذكر أن قوات البشمركة تحملت مسؤولية أمن فريدريك تيسو"[1]

وحول الجدل المثار بخصوص الدور الدبلوماسي للمكتب الفرنسي في أربيل، وخلال لقاء صحفي أجراه الصحفي هزار صديق للصحيفة المركزية للاتحاد الديموقراطي الكردستاني، أجاب الدبلوماسي الفرنسي قائلا : "أريد التوضيح، بأن ما تم فتحه ليس قنصلية، بل هو مكتب للسفارة الفرنسية الموجودة في بغداد، والفرق الوحيد بين القنصلية والمكتب هو أن المكتب لا يمنح (الفيزا)، وتهدف فرنسا من فتح هذا المكتب المشاركة في بناء هذا البلد... كما وأعلن السيد بيرنارد كوشنير بأنه سيتم فتح مكتب آخر في البصرة، إذا ما سمحت الأوضاع الأمنية بذلك،وفتح المكتب في أربيل مرتبط بالأوضاع الأمنية المستقرة، وان هذه الخطوة بحد ذاتها دليل قوي على رغبة فرنسا في إقامة علاقات متينة مع العراق بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص" [2]

تأتي خطوة افتتاح مكتب دبلوماسي لفرنسا في أربيل من باب الاعتراف بالواقع الكردستاني السياسي الجديد، الذي يحتم على الطرفين استئناف العلاقات الدبلوماسية، التي تفتح الطريق أمام تعاون اقتصادي وتجاري وثقافي في المراحل اللاحقة، مما يعني أن فرنسا التي عارضت مشاركتها بالحرب على العراق، وجدت نفسها أمام واقع جديد لا بد من التعامل معه وفق المصالح الفرنسية في المنطقة التي تشهد سخونة على الدوام.

عمدت الحكومة الكردستانية ومن باب التبادل الدبلوماسي، إلى افتتاح ممثلية لها في العاصمة الفرنسية باريس بحيث تم الافتتاح " بحضور الدكتور فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة

---

(1) الجاف، لؤي، مكتب السفارة الفرنسية في أربيل مكتب قنصلي وسياسي أيضا، bukmedia، باريس، 2008/2/3م .

(2) الاتحاد، حوار صريح مع مسئول مكتب السفارة الفرنسية في أربيل، www.alitthad.com

إقليم كردستان، وفلاح مصطفى رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، وخمان زرار ممثلة حكومة الإقليم في فرنسا، مساء الجمعة 2011/2/25، في باريس، إفتتاح ممثلية حكومة إقليم كردستان في باريس. وحضر مراسيم الحفل جمع غفير من أصدقاء الشعب الكردي وأبناء الجالية الكردية في باريس، وأعرب فلاح مصطفى خلال كلمة الإفتتاح على أهمية افتتاح هذه الممثلية ، وأكد على اهتمام حكومة الإقليم بالعلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي ، كما أشار إلى أهمية فرنسا كإحدى دول الاتحاد الأوربي. وفي جانب آخر من حديثة تطرق إلى العلاقات التاريخية بين الشعبين الكردستاني والفرنسي. من جانبها وبعد الترحيب بالضيوف، أعربت خمان زرار ممثلية حكومة إقليم كردستان عن أهمية افتتاح هذه الممثلية وأكدت أن ممثلية حكومة إقليم كردستان في باريس سوف تهتم بالعلاقات السياسية مع الحكومة الفرنسية وهناك تفاهم مشترك حيث توجد قنصلية فرنسية في أربيل وسوف نعمل على تعزيز العلاقات السياسية والتجارية والثقافية" (1) .

ومع افتتاح القنصلية الفرنسية في أربيل، وجد الأكراد أنفسهم يتقدمون نحو مزيد من الاعتراف بكيانهم أوروبيا، لما تمثله دول الاتحاد الأوروبي من أهمية كبيرة في السياسة الدولية، ولما يحمله التبادل الدبلوماسي من معان سياسية لها وزن في كسب المزيد من الإقرار الاعتراف الذي طالما نادى به أكراد العراق، وبالرغم من عدم مشاركة فرنسا في الحرب على العراق، إلا أن الأكراد حفظوا لها تاريخها في تمكين وحماية الأكراد في مناطقهم، وهذا ما أشار إليه سيوان برازاني الذي قال : " أن التطور والتقدم الحاصلين في العلاقات الثنائية بين الإقليم وفرنسا في جميع المجالات تم من خلال فاعلية التواجد الكردي الموجود في فرنسا منذ 45 عاما، إذ أن دولا كبيرة رغم إمكاناتها المادية الكبيرة وكوادرها لم تستطع تحقيق ما حققه الأكراد على صعيد تبؤ مكانة لائقة ورفيعة في المجتمع الفرنسي، وأضاف أن فرنسا تتطلع إلى تكريس الديمقراطية في المنطقة ، وأن يحصل الأكراد على حقوقهم، وينبغي لنا أن نعترف بأن فرنسا ساهمت بدور فاعل في نشوء إقليم كردستان لأنها أصرت على إصدار القرار الدولي المرقم 688 في مجلس الأمن الدولي، وإرسال القوات لحماية الأكراد شمال خط العرض 36 ، مشيرا إلى مجموعة شركات فرنسية ستأتي إلى أربيل" (2) .

هذا ولم يكتف الأكراد بالتركيز على بريطانيا وفرنسا، كون الدولتين دائمتين العضوية في مجلس الأمن، ولهما من الأهمية ما لهما، بل امتد نشاطهم نحو دعوة دول الاتحاد الأوروبي

---

(1) حكومة إقليم كردستان، افتتاح ممثلية إقليم كردستان في باريس، 2001/2/25م، مرجع سابق .

(2) بارازاني، سيوان، العلاقات الفرنسية الكردية عميقة وتعود بداياتها إلى عهد ثورة أيلول، almadanewspaper، عدد 2804، 2013/5/24م.

لفتح قنصليات لهم في أربيل، من باب كسب مزيد من الاعتراف السياسي بكيانهم الجديد، فاتجهوا نحو الدول المهمة في أوروبا ومن بينها ألمانيا التي افتتحت قنصليتها في أربيل عام 2009م حيث " وصل وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير إلى أربيل عاصمة إقليم كردستان على رأس وفد يضم مجموعة من ممثلي الشركات الألمانية، بالإضافة إلى نائبين برلمانيين، ورافق شتاينماير في رحلته من بغداد أمس نظيره العراقي هوشيار زيباري وكان في استقباله رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس ديوان رئاسة الإقليم فؤاد حسين، وعقب وصوله، بحث وزير الخارجية الألماني والوفد المرافق له مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني ورئيس البرلمان الكردستاني عدنان المفتي العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ألمانيا والإقليم، وفي سياق زيارته إلى إقليم كردستان، قام وزير الخارجية الألماني بافتتاح القنصلية الألمانية في أربيل العاصمة، في مراسم خاصة بحضور رئيس الوزراء في حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني ووزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري. ومن المقرر أن تستمر المباحثات الرسمية بين الوفد الألماني ومسؤولي كردستان الهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين" [1] .

يذكر أن الأعوام الأخيرة من عمر الاحتلال الأمريكي وما بعده شهدت تواليا في افتتاح مزيد من القنصليات، الأجنبية العربية والغربية في أربيل، حيث يأتي هذا التوالي في فتح هذه القنصليات تماشيا مع مدى اعتراف هذه الدول بالحكومة العراقية في بغداد التي شهدت افتتاحات متتالية لعدد من السفارات الأجنبية والعربية فيها، كما أن الواقع الجديد فرض نفسه على الساحة السياسية في المنطقة، فباتت كل دولة تبحث عن مصالحها من خلال الاستجابة للدعوات الكردية لها لافتتاح قنصليات في أربيل، التي أثارت جدلا في عدد من الأوساط السياسية التي اتهمت أربيل بأنها تسعى من وراء هذا النشاط الدبلوماسي المحموم إلى الانفصال والاستقلال عن العراق، الأمر الذي نفاه رئيس حكومة كردستان نيجيرفان قائلا : " إن فتح القنصليات ليس تمهيدا لاستقلال الإقليم في المدى البعيد، ويقول لا استطيع الجزم بذلك، لأن الإقليم هو جزء من الدولة العراقية، وبموجب الدستور الدائم للبلاد فإن من حق الدول الصديقة إقامة ممثليات دبلوماسية لها في هذا الإقليم وأضاف بارزاني في وقت سابق للشرق الأوسط قائلا بما أن الإقليم جزء هام من العراق فإن الواقع يستدعي من الدول الصديقة إقامة ممثليات دبلوماسية وسياسية لها في هذا الإقليم، وهو أمر يبعث على السرور والارتياح، ونحن نأمل في أن تبادر الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة والدول العربية أيضاً، إلى فتح قنصليات لها في الإقليم" [2] .

---

(1) الشرق الأوسط، شتاينماير يفتتح قنصلية ألمانية في أربيل، عدد 11041، 2009/2/19م.

(2) عزيز، هيوا، التمثيل الدبلوماسي في أربيل، الشرق الأوسط ، عدد 10798، 2008/6/21م .

يتضح مما سبق، أن الأكراد قد نجحوا في تثبيت كيانهم سياسيا لدى أهم الدول الأوروبية التي لها أثر واضح في رسم السياسة الدولية، وبخاصة تلك الدول التي تمتلك عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، كفرنسا وبريطانيا، حيث اتبع الأكراد سياسة خذ وطالب، الأمر الذي سيتيح لهم مزيد من الإنجاز السياسي الذي لم يسبق له مثيل منذ عقود من الزمن، كما ويتضح بأن الأكراد استطاعوا الإفادة كثيرا من معاداة الغرب للرئيس صدام حسين، حيث وظفوا مسألة حلبجة، وما أثير في حينه عن استخدام بغداد للسلاح الكيميائي ضدهم، في إثارة الرأي العام وبخاصة الأوروبي على نظام بغداد، الأمر الذي انعكس إيجابا على مطالبهم وفق مفهوم المظلومية التي وقعت على كاهل الأكراد. وبظهر هنا جليا، بأن المتغيرات في العراق قد أفادت المطالب الكردية التي استخدم الأكراد السلاح من أجلها، واليوم يأتي دور العلاقات السياسية والدبلوماسية لترسيخ ما مهد له الأكراد منذ عقود مضت .

المبحث الثالث

أثر الأوضاع السياسية لأكراد العراق على علاقاتهم بالقوى الدولية الأخرى

انعكس التطور السياسي لأكراد العراق بشكل مباشر على مدى علاقاتهم مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، حيث شكل أكراد العراق ثقلا لا يستهان به عبر مسيرة العراق السياسية، فما من حدث يجري على أرض العراق إلا وللأكراد نصيب في التأثير والتأثر به، ولذلك كان الأكراد يؤثرون ويتأثرون بمجريات الأحداث والمستجدات على الساحة العراقية، وبما أن القضية العراقية أضحت قضية تحظى باهتمام دولي فبالتأكيد أضحت المسألة الكردية جزء من أي تسوية سياسية في العراق، وهذا ما تم فعلا قبيل وإبان احتلال العراق عام 2003م حيث أظهرت الإدارة الأمريكية العراق في صورة راعي الإرهاب على حد تعبيرها، الأمر الذي انعكس إيجابا على أكراد العراق الذين كانوا يتطلعون إلى اليوم الذي يتخلصون فيه من حكم الرئيس صدام حسين، ومع سقوط بغداد عام 2003م وانتهاء حكم صدام برزت إلى السطح فصائل المعارضة العراقية شيعية وكردية لتأخذ مكانها في الفراغ الذي تركه غياب النظام، حيث كانت الإدارة الأمريكية وبالتوافق مع حليفتها بريطانيا قد وضعتا الأسس والتصورات الجديدة التالية لحكم صدام، بحيث استحوذ الشيعة والأكراد على مواقع متقدمة في النظام السياسي العراقي الجديد الذي أعطى الأكراد ما كانوا يحلمون به منذ عقود من الزمان، وبما أن الحديث يدور حول العلاقات الكردية الدولية فلا بد وأن نعرج على هيئة الأمم المتحدة، وهي هيئة دولية لها ثقلها الملحوظ على الساحة العالمية، حيث كان لها دور هام في مجريات الأحداث على أرض العراق.

أولاً – أثر الوضع السياسي للأكراد على علاقتهم بالأمم المتحدة:

لقد كان للمنظمة الدولية الأممية دور سياسي مهم في القضية العراقية، وبخاصة فترة حرب العام 1991م بحيث كان لها دور مهم في فرض وتثبيت ما عرف في حينه بمنطقة حظر الطيران في شمال العراق، والذي جاء لحماية الأكراد في الشمال من أي عدوان عراقي ، الأمر الذي حظي بترحيب كردي واسع، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة جملة من القرارات الدولية الملزمة للعراق، الأمر الذي انعكس إيجابا على المطالب الكردية، وكان مجلس الأمن قد " أصدر خلال الأعوام من 1990 – 2000 ثلاثة وخمسين قراراً خاصاً بحالة العراق، أهمها قرار فرض الحصار على العراق، وقرار إخراج العراق من الكويت ولو باستخدام القوة، وقرار النفط مقابل الغذاء. وكان أول هذه القرارات هو القرار رقم 660 الذي صدر في 1990/8/2 وهو نفس اليوم الذي دخلت فيه القوات العراقية الأراضي الكويتية، الذي دعا فيه العراق الخروج من الكويت مباشرة وبدون شروط، ثم اتخذ قرارات عدة تفرض عقوبات اقتصادية،

وتدمير أسلحة العراق، ثم كان قرار النفط مقابل الغذاء لتخفيف آثار الحصار على الشعب العراقي، اتخذ مجلس الأمن الدولي سبعة عشر قرارا متعلقا ببرنامج النفط مقابل الغذاء، بدأ أولها في الرابع عشر من نيسان 1995 وهو القرار رقم 986، وتلا ذلك عدة قرارات أخرى" [1] وهكذا كانت مؤسسات الأمم المتحدة حاضرة على مسرح المستجدات في العراق، حيث أودت هذه القرارات إلى شن الحرب على العراق وسقوط بغداد، في حين استفاد الأكراد من هذا السقوط الذي قادهم لتبوء مناصب عليا في العراق، إضافة إلى حصولهم على الفيدرالية المكفولة دستوريا .

وقد أجرت حكومة كردستان العراق حوارات مع المنظمة الدولية لافتتاح مكتب لها في أربيل، وذلك في سياق جلب المزيد من الاعتراف السياسي بالكيان الكردستاني في شمال العراق، ويأتي هذا المطلب لكسب اعتراف أممي له ما له من الأهمية العالمية للاعتراف بالكيان السياسي الجديد في العراق وفق نظام الفدرلة، حيث " أفتتح المكتب الدائم للأمم المتحدة (2007/11/28م) في إقليم كردستان بحضور رئيس الحكومة نيجيرفان بارزاني والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، وبعد أن رفع بارزاني علم الأمم المتحدة فوق المبنى الجديد، ألقى كلمة في حفل الافتتاح شدد فيها على أهمية تمتين وتطوير العلاقات بين حكومة الإقليم والمنظمة الدولية من أجل إعادة إحياء البنية التحتية لكردستان، مثمنا دور الأمم المتحدة في دعم قضية الشعب الكردي في العراق منذ عام 1991م" [2]

ويعتبر افتتاح مكتب الأمم المتحدة في أربيل اعترافا رسميا بالإقليم الفيدرالي ضمن دولة العراق الاتحادية، الأمر الذي يعطي كردستان العراق صفة رسمية للتعاون الدبلوماسي والخدماتي مع المنظمة الدولية، حيث أثمر هذا الاعتراف الأممي بالإقليم إلى اعتراف منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة على "إدراج قلعة أربيل ضمن لائحة التراث العالمي مؤقتا على أن يتم السعي لإدراجها بشكل دائم بعد اجتياز المرحلة المؤقتة التي تستغرق ثلاث سنوات، وتقع قلعة أربيل الأثرية على تل ترابي يرتفع بين 28 إلى 32 متر فوق مستوى المنطقة التي تدلل الدراسات الآثارية على أن هذا الموقع قد تم الاستيطان فيه منذ أقدم العصور التاريخية"[3].

وفي إطار التعاون بين الإقليم والأمم المتحدة، فلقد "التقى نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ستيفان دي مستورا، بنائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان

---

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ملحق: قائمة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق، مرجع سابق

(2) وكالة آكي الإيطالية للأنباء، كردستان: افتتاح مكتب دائم للأمم المتحدة في أربيل، 2007/5/25م، www.adnkronos.com

(3) العرب اليوم، منظمة اليونيسكو تدرج قلعة اربيل ضمن قائمة التراث العالمي، 2010/3/10م، news.arbtoday.com

سركيس اغاجان في أربيل، لبحث قضايا تتعلق بأنشطة منظمة الأمم المتحدة السابقة والمقبلة في شمال العراق. وفيما يتعلق باستئناف المنظمة لأنشطتها في شمال العراق، اتفق الطرفان أيضاً على إشراك حكومة الإقليم بشكل وثيق، قبل الشروع في البرامج المستقبلية"[1].

وفي سياق التعاون بين العراق والمنظمة الدولية، " التقى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مارتن كوبلر، في زيارته الأولى إلى أربيل في إقليم كردستان العراق (أكتوبر 2011)، بقيادات حكومة الإقليم، حيث اجتمع الممثل الخاص خلال زيارته التي استغرقت يومين رئيس إقليم كردستان العراق، مع مسعود برزاني، وكمال كركوكي، رئيس البرلمان وعدد من المسؤولين في الإقليم ، كما قام بزيارة قلعة أربيل وأقام حفل استقبال في مكتب بعثة الأمم المتحدة في أربيل بمناسبة يوم الأمم المتحدة، وكان كوبلر قد زار حلبجة قبل زيارته إلى أربيل، حيث أحيى ذكرى ضحايا المذبحة التي ارتكبها النظام السابق في عام 1988م" [2]

وهكذا تبدو حكومة الإقليم الكردستاني الفيدرالي، قد قطعت شوطا كبيرا نحو مزيد من الاستقلالية، ونيل مزيد من التطور السياسي الذي قادها نحو كسب اعتراف دولي من جانب الأمم المتحدة ذات الأهمية البالغة في العالم، حيث ستتمكن المنظمة الدولية من تقديم خدماتها للإقليم، الأمر الذي سيعزز من ثبات واستقرار الإقليم لاحقا، حيث أن منظمة الأمم المتحدة، لعبت دورا مهما في متابعة الأحداث والمتغيرات على الساحة العراقية، إلا أن الأمم المتحدة وبالرغم من حجمها الكبير، وقيمتها العالمية، إلا أنها لم تكن تجرؤ على مخالفة التوجه الأمريكي البريطاني لشن الحرب على العراق، إضافة إلى كون منظمة الأمم المتحدة، والتي أصدرت آلافا مؤلفة من القرارات الدولية بحق دول أخرى كإسرائيل، إلا أنها باتت عاجزة عن تنفيذها، بسبب الثقل الأمريكي في العالم، بينما وجدت المنظمة الدولية طريقها نحو تنفيذ القرارات بحق العراق كون الإدارة الأمريكية تتوافق مع روح هذه القرارات، إن لم تكن قد دبرتها سابقا، وانطلاقا من هذا الواقع، وجدت المنظمة الدولية نفسها كغيرها أمام واقع جديد لا من التعامل معه، فاعترفت بإقليم كردستان ضمن العراق الاتحادي، وفتحت ممثلية لها في أربيل، ومدت جسور خدماتها نحو الإقليم الذي بات أمرا واقع لا مناص منه .

---

(1) مركز أنباء الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة وحكومة إقليم كردستان في اربيل تبحثان أنشطة المنظمة السابقة والمقبلة في شمال العراق، 2005/6/6م ، مرجع سابق.

(2) مركز أنباء الأمم المتحدة، 2011/10/24م، المرجع السابق .

ثانياً – أثر الأوضاع السياسية الكردية على علاقتهم بروسيا الإتحادية:

ورثت روسيا إرث الاتحاد السوفيتي المنهار عام 1990م وما إن بدأت روسيا تلملم جراحها بعد مصاب الإنهيار السوفيتي حتى ظهرت مشكلة اجتياح الكويت، التي استدعت تدخلا أمريكيا ودوليا لحلها من خلال شن الحرب على العراق عام 1991م التي لم تشارك فيها القوات الروسية، إلا أن الروس لم يعارضوا الحرب كونها ستكون تحريرا للكويت على حد تعبيرهم، بحيث دعت روسيا إلى احترام وحدة الأراضي العراقية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، ورأت أن دولة كردية مستقلة في شمال العراق تهدد الأمن الإقليمي، "إلا أن موقف روسيا جاء أقل اهتماما لما يجري على ساحة كردستان العراق، وهذا ناتج بسبب ترتيب بيتها الداخلي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويتلخص الموقف الروسي ، في أنها بدت أقل اهتماما بالشأن الكردي قياسا مع الاتحاد السوفيتي حيث انصب اهتمامها نحو الدول المنفصلة عنها، وأن الأكراد أنفسهم أخذوا بالتوجه نحو الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، أكثر من توجههم نحو روسيا وأنها لا تتدخل في الشأن الكردي إلا إذا أصبحت مصالحها في خطر، ولطالما راعت الولايات المتحدة مصالح روسيا فوقفت روسيا موقف المتفرج ليس إلا" [1] .

ومع اقتراب موعد الحرب على العراق عام 2003م لم يكن الروس يودون استخدام القوة ضد العراق، ودعوا إلى الحوار لحل المشاكل العالقة بين بغداد وواشنطن، إلا أن الإصرار الأمريكي والبريطاني كان أقوى من أي رفض روسي لشن الحرب، ولذا وجد الروس أنفسهم أمام أمر واقع لا محالة، ويستوجب التعامل معه بحذر شديد وفق مصالحهم في المنطقة، " وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان (أبريل) 2003، اتسم الموقف الروسي بتحميل الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية ما يجري في العراق من انفلات أمني واضح وقتل على الهوية، وطالبت بضرورة تسليم السلطة إلى العراقيين والإسراع بإخراج القوات الأجنبية من العراق" [2] .

مضت الإدارة الأمريكية نحو مخططها العسكري في العراق غير عابئة بأي معارضة للحرب، وسقطت بغداد، وتشكل مجلس الحكم العراقي، تلاه الانتخابات والدستور الذي أقر الفيدرالية، فلم يجد الروس بدا من التعامل مع الواقع الجديد، ومع أن الأكراد المستائين من الموقف الروسي من شن الحرب على العراق، إلا أنهم حافظوا على إستراتيجيتهم السياسية في التعامل مع القوى الدولية ذات الأهمية العالمية، وكون روسيا دولة عضو دائم في مجلس الأمن

(1) كاكل، سارة يونس، مرجع سابق، ص 69–70 .

(2) فياض، عامر حسني، العراق وروسيا الاتحادية : علاقات هوائية في بيئة عاصفة، نقاش، السياسة، 2012/11/15م ، www.niqash.org

ولها ما لها من نفوذ دولي، بادر الأكراد إلى فتح قنوات التواصل والتعاون مع الروس الذين وجدوا أنفسهم تحت أمر واقع لا مناص منه، ويعود ذلك للمصالح الاقتصادية للروس في العراق.

اعترف الروس بالواقع الجديد في العراق، ومن باب فرض المستجدات السياسية على أرض العراق، و وفق مصالح الروس في المنطقة، لم يمانع الروس في فتح قنصلية لبلادهم في أربيل الكردستانية، وذلك لإيجاد موطئ قدم لهم في المنطقة الساخنة المتغيرة، ولئلا تنفرد الولايات المتحدة بجني المكاسب والسيطرة في الخليج وجد الروس أن من مصلحتهم افتتاح قنصلية لهم في كردستان، حيث ""أقيمت في محافظة أربيل بإقليم كردستان العراق (2007/11/28م) مراسم افتتاح القنصلية الروسية هناك بحضور رئيسي البرلمان والحكومة في الإقليم، إضافة إلى المبعوث الخاص للرئيس فلاديمير بوتين والسفير الروسي في بغداد وعدد من المسئولين والدبلوماسيين الأجانب، وحضر مراسم الإفتتاح مبعوث الرئيس الروسي الخاص إيغور يوسوبوف ورئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني، وعدد من المسئولين في الحكومة العراقية إضافة إلى دبلوماسيين أجانب معتمدين لدى بغداد، حيث رفع العلم الروسي في مبنى القنصلية، وقد شدّد السفير الروسي لدى بغداد فلاديمير تشاموف في كلمته على أهمية هذه الخطوة، معربا عن رغبة روسيا بفتح قنصلية أخرى في البصرة جنوبي العراق. وأكد على أن افتتاح قنصلية لروسيا في أربيل جاءت لتطوير العلاقات التعاونية المباشرة مع الإقليم. وجاء في كلمته : الأهمية الكبرى هنا تتبلور في إقامة علاقات تعاونية مباشرة إضافة إلى علاقات اقتصادية بين كردستان العراق وروسيا، من جهته قال القنصل الروسي العام واغيف غارايبيف إن افتتاح القنصلية الروسية في الإقليم جاء لتقديم التسهيلات إلى مواطني كردستان، ممن يريدون الذهاب إلى روسيا، مؤكدا أن إقليم كردستان جزء لا يتجزأ من العراق. ووصف غارايبيف طبيعة علاقة الروس مع المواطنين هناك بقوله: أودّ أن أؤكد أن العلاقة هنا مع المواطنين الروس جيدة جدا، فقد تم الترحيب بنا وتهنئتنا بافتتاح القنصلية في أربيل" [1]

يتضح مما سبق، أن كردستان العراق قد أفادت من حالة العداء الدولي للرئيس صدام حسين، وتاليا سقوط بغداد، وتبوئهم مناصب سياسية عليا في بغداد وأربيل، وحرصا منهم على كسب تأييد دولي بخصوص مناطق النزاع مع بغداد، وبخاصة كركوك النفطية، وعليه وجد الأكراد أن عهد حمل السلاح والقتال قد ولى بفعل المستجدات والتطورات الصاعدة على المسار الكردي في العراق، وبدأوا في استخدام سلاح الدبلوماسية في جلب مزيد من المكاسب السياسية التي تتوافق مع التطور الحاصل على الساحة الكردستانية، فعملوا على دعوة المجتمع الدولي لفتح قنصليات لدوله في أربيل، لتثبيت كيانهم الجديد، وضمان استقراره وتقدمه، ليصبح أمرا واقعا

---

(1) روسيا اليوم – rt ، افتتاح القنصلية الروسية في كردستان العراق، 2007/11/29م ، Arabic.rt.com

لا مناص منه ، ومدوا جسور الود والتعاون مع الجميع، وبادروا إلى توجيه دعوات للزعماء لزيارة كردستان العراق والإطلاع على مدى التقدم والتطور الذي شهده الإقليم. وفي سياق علاقاتهم مع الروس، رحبوا بزيارة يفغيني بريماكوف رئيس غرف التجارة الروسية و رئيس الوزراء الروسي الأسبق، الذي عبر " عن سروره بزيارة إقليم كردستان التي جاءت بدعوة من الرئيس العراقي جلال طالباني، مشيدا بالتطور الكبير والسريع الذي يشهده الإقليم من جميع النواحي ، وأشاد بالتطور الذي يشهده إقليم كردستان قائلا: أن الإقليم يتطور بسرعة كبيرة وملحوظة، مشيرا إلى الأمن، والاستقرار الذي ينعم به الإقليم، وشكر رئيس غرف التجارة الروسي الرئيس طالباني وأعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني على حسن الضيافة التي استقبل بها، وفي رده على سؤال احد الصحفيين حول مستقبل مدينة كركوك، قال بريماكوف: أن مسألة كركوك مسألة عراقية بحتة، وتعالج حينما تحدد حدود إقليم كردستان، ولكن أنا شخصياً أتوقع بأنه من الضروري إعادة كركوك إلى أحضان إقليم كردستان، واعتبر بريماكوف زيارته قاعدة لتقوية العلاقات الثنائية الاقتصادية، قائلاً: إن هذه الخطوة لم تكن الأولى لتقوية العلاقات، لأن هناك شركات روسية تعمل منذ زمن طويل في العراق، مشيرا إلى انه سيتم توقيع بروتوكولات اقتصادية بين الجانبين، وقال السيد كوسرت رسول، نائب رئيس إقليم كردستان ونائب السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني: أن زيارة الوفد الروسي إلى الإقليم زيارة سياسية واقتصادية ومعنوية، وتعبر عن وفاء وإخلاص السيد بريماكوف تجاه شعب كردستان، ووصفها بالزيارة التأريخية" (1)

قاد هذا التقارب الروسي الكردي، إلى فتح الطريق نحو تعزيز العلاقات بين موسكو وأربيل للتعاون الاقتصادي والتجاري، مما يدعم الإقليم الكردستاني، ويوفر فرصا إضافية للعمل، وينعش الحياة الاقتصادية في الإقليم، مما يثبت من استقرار الإقليم وتقدمه، وعليه فإن قيادة الإقليم سارعت الخطى نحو دعوة العديد من الشركات النفطية للعمل في كردستان العراق، بالرغم من احتجاج بغداد على ذلك، كون بغداد لم تستشر في الأمر، إلا أن الإقليم يعتبر ذلك حقا له ، وهذا ما اعتزمه الرئيس الكردستاني نحو جلب المزيد من الشركات العاملة في الإقليم حيث" أكد مسؤول كردي أن مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان يبحث في موسكو فتح باب الاستثمار للشركات الروسية النفطية والزراعية والتجارية، وتمهيد زيارة لها للاطلاع على الفرص داخل الإقليم، وقال قاسم مشختي عضو البرلمان النائب عن التحالف الكردستاني لـ أنباء موسكو: إن مسعود البارزاني على رأس الوفد الكردي في موسكو، يبحث فتح آفاق التعاون الاقتصادي على

---

(1) حكومة إقليم كردستان، بريماكوف: مسألة كركوك عراقية بحتة ومن الضروري إعادتها للإقليم ، 2008/12/20م ، مرجع سابق.

مختلف الصعد، أبرزها النفطي، وجذب الشركات الروسية العاملة في مجال النفط، بالإضافة إلى الإعمار والبناء في مدن الإقليم" [1] .

يشار إلى أن حكومة الإقليم في كردستان العراق، قد عقدت العزم على مد جسور التعاون بين أربيل ودول المجتمع الدولي، لقناعتها بأن هذه الجسور ، والتي تأتي أحيانا مع دول وحكومات كانت معارضة للحق القومي الكردي في العراق، ترسخ أقدام الكيان السياسي للأكراد في شمال العراق، مما يعزز بالطبع مكانة الكرد في دول الجوار، وهذا ما يشير به بعض الساسة والمحللين السياسيين الذين يشيرون بأن ما يقوم به الإقليم هو من باب تثبيت كيانهم من خلال العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية ، والتجارية، ليكون الطريق ممهدا في المستقبل نحو إعلان الانفصال والاستقلال، الأمر الذي قد يحصل عليه أكراد سوريا على سبيل المثال، فيكون بذلك بوادر إقامة دولة كردستان الكبرى مع كرد الجوار في حال حصولهم على امتيازات مشابهة لأكراد العراق، إلا أن الأكراد ينفون مثل هذه الاتهامات أو التحليلات، ولكن ما يقوم به الإقليم يعتبر أقرب إلى الاستقلالية منه إلى الاتحادية، وهذا ما يثير الريبة والشك في مدى جدوى هذه العلاقات العميقة مع المجتمع الدولي.

ثالثاً – أثر الأوضاع السياسية للأكراد على علاقتهم بالصين الشعبية:

تعتبر الصين دولة ذات أهمية كبيرة في المجتمع الدولي، كونها إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ولهذه الأهمية دور في مدى علاقاتها مع دول العالم، ومنها العراق التي شهدت أحداثا كان لمجلس الأمن فيها دور كبير، كما أن الصين كبلد صناعي وكبير، يحتاج إلى المواد الخام والنفط من منطقة الخليج العربي، ومن بينها العراق التي شهدت غزوا أمريكيا بريطانيا عليها عام 2003م حيث كانت بكين تعارض شن الحرب على العراق من حيث المبدأ، ودعت إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار، الأمر الذي لم يرق لأكراد العراق الذين كانوا ينظرون إلى إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، ويرغبون بإجماع دولي لإسقاطه مما سيتيح لهم فرصة لكسب مزيد من الاستقلال السياسي في العراق، إلا أن الصين وبالرغم من معارضتها للحرب على العراق لم تكن على مقدرة كافية لوقف المخطط الأمريكي والبريطاني من شن الحرب على العراق، "ورغم أن العراق ليس مصدراً أساسياً للنفط بالنسبة للصين، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية وإيران أكبر مصدري النفط لها، إلا أنه يظل فاعلاً أساسياً ذات إنتاج مؤثر على سوق النفط وأسعاره العالمية، هذا إلى جانب الآفاق الرحبة للتعاون بين البلدين والتي

---

(1) روسيا اليوم، البارازاني يمهد الطريق لاستثمار الشركات النفطية الروسية في كردستان، 2013م، مرجع سابق.

لاقت دفعة قوية عقب زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني لبكين في يونيو 2007، والتي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس عراقي للصين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1958م"[1] ومع سقوط بغداد، رحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم العراقي، كما رحبت بالانتخابات العراقية، ودعت للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، بحيث وقفت موقف المحايد من الطوائف والعرقيات المختلفة في العراق، ولقد أبدت الصين تعاونا مع العراق من خلال " تقديم الدعم الفني للانتخابات، من خلال طبع ورق الاقتراع مع سجل أسماء الناخبين في الصين ونقلها إلى العراق، هذا إلى جانب تجهيز وتصنيع صناديق الاقتراع والأختام والأحبار التي تستخدم في الانتخابات" [2] .

يشار هنا إلى أن بكين كغيرها من الدول الأخرى حيث وجدت أنه لا بد من التعامل مع الواقع الجديد في العراق الذي شهد انتخابات، وصياغة وتمرير للدستور الدائم الذي أقر الفيدرالية الكردية في البلاد، وتماشيا مع المصالح الصينية في المنطقة لم تمانع بكين في افتتاح قنصلية لها في الإقليم وفقا لمصالحها، كما أن الأكراد ومن باب حشد التأييد الدولي لكيانهم الجديد، رأوا في الصين دولة كبرى وتمتلك عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، ومن باب التطلع إلى الاستثمارات الصينية لاحقا في الإقليم أبدوا رغبة ملحة في فتح علاقات دبلوماسية مع الصين من خلال افتتاح قنصلية لبكين في أربيل، حيث " ذكر بيان لرئاسة الإقليم (2013/1/7م) و تلقت وكالة كل العراق [اين] نسخة منه، أن مسعود البارزاني استقبل، في منتجع صلاح الدين، ني جيان السفير الصيني لدى العراق، حيث أكد السفير الصيني خلال اللقاء التزام بلاده ببناء علاقات متينة مع إقليم كردستان، مؤكداً أن إقليم كردستان له مكانة مهمة في خارطة المنطقة، وهو موضع اهتمام الصين، التي تسعى لبناء علاقات وطيدة مع هذا الإقليم في جميع المجالات، مشدداً على أن السفارة الصينية تشجع الشركات على الاستثمار في إقليم كردستان. وأضاف البيان، بخصوص افتتاح ممثلية للصين في إقليم كردستان، أن السفير الصيني أكد عزم بلاده على افتتاح قنصلية لها في الإقليم قريبا بهدف تعزيز العلاقات بين الجانبين، معلناً موافقة وزارة التربية الصينية على تخصيص مقاعد دراسية لطلبة إقليم كردستان" [3]. ولقد جاء الاستعداد الصيني لافتتاح قنصلية لبكين في أربيل، فاتحا الطريق نحو علاقات دبلوماسية واقتصادية وإعلامية بين الطرفين، مما يؤكد على أن الصين باتت معترفة بالواقع الجديد، وداعية إلى وحدة

---

(1) الشيخ، نورهان، انتخابات العراق.. مواقف أوروبا وروسيا والصين، 2010/3/4م، www. Onislam.net

(2) الشيخ، نورهان، المرجع السابق .

(3) وكالة كل العراق الإخبارية، السفير الصيني لدى العراق يعلن عزم بلاده افتتاح قنصلية في إقليم كردستان، 2013/1/7م ، www.alliraqnews.com

الأراضي العراقية، ويذكر في هذا المقام الزيارة التي قام بها وفد إعلامي من الاتحاد الوطني الكردستاني للصين عام 2009م حيث " تم خلال اللقاء بحث ضرورة العمل المشترك في مجال الإعلام بهدف تعزيز العلاقات بين الصين والعراق وخاصة إقليم كردستان، وقد أشاد جيان جيا خوا بالدور المهم للرئيس جلال طالباني في تعزيز العلاقات العراقية الصينية من جهة، والعلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد الوطني الكردستاني وإقليم كردستان من جهة أخرى، وقال : نحن نفتخر بصداقتنا مع الرئيس طالباني والاتحاد الوطني الكردستاني، من جهته رحب السفير العراقي لدى الصين بالوفد مؤكداً أهمية تواصل الزيارات، و من جهته شكر آزاد جندياني السفير محمد صابر والحزب الشيوعي الصيني لدعوتهما الرسمية للوفد، وقال: نحن في قيادة الاتحاد الوطني وبتوجيه من الرئيس طالباني ننظر باهتمام إلى دور الصين ونعمل على تعزيز العلاقات معها على جميع المستويات، مشيرا إلى نية الوفد العمل على إقامة علاقات مع القنوات الإعلامية الصينية" (1)

يتضح مما سبق أن التطور السياسي لأكراد العراق انعكس بشكل مباشر على سياساتهم الخارجية تجاه المجتمع الدولي، حيث أقام الأكراد علاقات، أو على الأقل لم يمانعوا من إقامة علاقات حتى مع الدول التي عارضت الحرب على العراق، وذلك من باب دعم وإسناد وتثبيت كيانهم الجديد الذي حظي باستقلالية فيدرالية مكفولة دستوريا، بحيث استشعارهم بأن العمل السياسي والدبلوماسي فيما بعد صدام حسين أقوى بكثير من العمل المسلح عما كان عليه الوضع في فترات سابقة، ويدل هذا التغير في السياسة الكردية على أن التطورات السياسية التي حاز عليها أكراد العراق قد أثرت وبشكل مباشر على مدى علاقاتهم مع الجوار والمجتمع الدولي، وذلك من باب جلب المصالح، حيث أبدت الدول الأخرى التي أيدت أو عارضت الحرب على العراق مرونة في التعاطي مع الواقع الجديد الذي أفرز كيانا سياسيا فيدراليا في العراق، مع دعوتهم إلى الحفاظ على وحدة العراق جغرافيا، حيث تعود هذه المرونة إلى الأمر الواقع الذي تم ولا بد منه، وعليه بدأت تنظر هذه الدول إلى مصالحها قبل أن تنظر إلى مبادئها، وبخاصة أن العراق عامة وكردستان خاصة تحظى بكثير من المشاريع الاستثمارية التي تجلب الربح والمنفعة لكل من يتعامل مع الإقليم ويعترف بكيانه، إضافة إلى كسب وطلب رضى الإدارة الأمريكية التي ساهمت بشكل كبير في إرساء دعائم الفيدرالية دستوريا .

يشار هنا أيضاً، إلى أن عددا كبيرا من المنظمات والأحزاب والطوائف العربية السنية، ومنها البعثية قد عارضت وبشدة الاعتراف بالفيدرالية الكردستانية واعتبرتها تمهيدا نحو الانفصال لاحقا، على غرار ما حدث مع جنوب السودان.

---

(1) المدى، وفد إعلام الاتحاد الوطني يزور الصين، عدد1، 2009/12/5م، almadapaper.net

وهكذا، يتضح من الحديث عن تطور العلاقات الخارجية لأكراد العراق مع دول الجوار وإسرائيل، أن الساحة العراقية قد شهدت متغيرات سياسية أدت إلى تدخلات إقليمية، وبخاصة التدخل التركي، والإيراني، والإسرائيلي، بحيث عملت أنقرة على حفظ مصالحها من خلال تتبع وملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، ذات الأمر الذي لعبته طهران من ملاحقات للمعارضة الكردية الإيرانية على الأراضي العراقية أيضا، كما أدت هذه المتغيرات في العراق إلى مزيد من التدخل الإيراني بفعل التواجد الشيعي في البلاد. هذا و لم تتضح الرؤية بعد فيما يخص العلاقات الإسرائيلية- الكردستانية، فمن وجهة النظر الكردية تبقى هذه المعلومات مجرد اتهامات للمعادين للأكراد، في حين يراها الطرف الآخر من العرب والحركات الإسلامية السنية، وإيران بأنها واقعية تستند إلى دلائل. ويبقى القول هنا، بأن صحة ما ورد من معلومات بذات الشأن قد تكون صحيحة، من باب تاريخ العلاقة الكردية الإسرائيلية، ومن خلال عزم الأكراد على تثبيت كيانهم، كما أن تصريحاتهم التي لا تمانع بفتح قنصلية إسرائيلية في أربيل، إضافة إلى استشهادهم بالعلاقات العربية الإسرائيلية، وكذلك تسرب معلومات من الجانب الإسرائيلي نفسه، وكذلك إيران، يتضح بأن التعاون الكردي الإسرائيلي، أقرب إلى الصحة منه إلى الخطأ.

الفصل السابع

المستقبل السياسي لأكراد العراق : نظرة استشرافية

المبحث الأول

- ❖ **دور العوامل الجيوسياسية في صياغة مستقبل أكراد العراق**

المبحث الثاني

- ❖ **تطور الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ظل دستور 2005 م**

المبحث الثالث

- ❖ **أكراد العراق وخيارات مستقبل النظام السياسي**

في ظل التطورات السياسية الجديدة في العراق، وما طرأ على الساحة الكردية من تطورات ومستجدات سياسية بعد سقوط بغداد عام 2003م ، وبعد إقرار الفيدرالية الكردية دستوريا، واستنادا إلى ما سبق، لا بد أن يشار إلى ماهية المستقبل السياسي للعراق في ظل الاستقلالية الكردية الفيدرالية، فبعد استعراض ما سبق من معطيات تاريخية وسياسية للمشكلة الكردية، وبخاصة في ظل الصراع السياسي بين بغداد وأربيل حول مناطق النزاع وكركوك النفطية، يستوجب استشراف مستقبل العراق من حيث السيناريوهات المتوقعة في الأيام اللاحقة، والتوقعات التي تلوح في الأفق السياسي للعراق ما بين ثبات وتطور مفهوم الفيدرالية الكردية ضمن العراق الاتحادي، وبين الكونفدرالية، وصولا إلى توقعات الانفصال .

المبحث الأول

دور العوامل الجيوسياسية في صياغة مستقبل أكراد العراق

برز مصطلح مناطق النزاع بين العراق وأربيل بعد سقوط العراق عام 2003م ، حيث ظهر لأول مرة في قانون الدولة المؤقتة لعام 2004م ضمن المادة 58 ، ومن ثم في الدستور العراقي تحت المادة 140 ، حيث طالب الأكراد بإلحاق هذه المناطق بكردستان العراق، وأطلقوا عليها اسم المناطق المستقطعة، في إشارة إلى أنها كانت تابعة لكردستان وتم استقطاعها من قبل حكومة بغداد، ويدور الحديث على عدد من المناطق وعلى رأسها محافظة كركوك النفطية، وأجزاء من الموصل ، وأخرى من ديالى، حيث أن هذه المناطق تعتبر ذات أهمية كبرى للأكراد من الناحيتين، الجغرافية والاقتصادية، وفي حال إلحاقها أو اقتطاعها من كردستان فلسوف تشكل عامل مهم في صياغة مستقبل العراق، وبخاصة في ظل التدخل الإقليمي والدولي الذي لعب دورا مهما في التغير السياسي في العراق، ما أدى إلى حصول الأكراد على حكم فيدرالي بإقرار دستوري عراقي، جعل الأكراد يتطلعون إلى مزيد من التوسع والصلاحيات في مناطق النزاع، الأمر الذي ينذر بوقوع صراع مسلح بين أربيل وبغداد، وفي حال حصول الأكراد على مناطق النزاع سلما أو حربا، فإن التخوف يبقى قائما من حيث فتح شهية آخرين من السنة أو الشيعة لطلب الفيدرالية المنصوص عليها دستوريا، وفي هذه الحالة يبقى العراق تحت رحمة الفيدراليات التي قد تودي به في نهاية المطاف إلى الانفصال والتقزم الجغرافي، وسنتناول بعضا من هذه المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، والتي باتت تشكل عاملا مهما في مدى صياغة مستقبل العراق المشحون بالطائفية والعرقية.

أولا: الخلاف الجيوسياسي حول منطقة كركوك النفطية

تتربع منطقة كركوك النفطية على رأس مناطق النزاع، [1] حيث أنها ذكرت حرفيا في نصوص المادة 140 من الدستور العراقي، والتي باتت تشكل حجر الزاوية في الخلافات القائمة بين الجانبين، فكركوك منطقة نفطية لها ما لها من الأهمية الاقتصادية، وتعتبر عراقا مصغرا لما تشهده من تعدد قومي وطائفي في البلاد، "تشغل كركوك المنطقة الممتدة بين نهري الزاب الأسفل وسيروان من جهة، ومرتفعات حمرين من جهة أخرى، وتضم أقضية جمجمال وكفري، وقضاء المركز، ثم استحدثت فيما بعد أقضية دوز خور ماتو، الحويجة، داقوق، وقضاء كلار، بحيث بلغت مساحته 45% من مجموع مساحة العراق، وفي عقد الستينات من القرن الماضي وما بعده شهدت المحافظة تغيرات واسعة، ليس فقط في المساحة، بل في حجم السكان وتوزيعهم جغرافيا،

(1) انظر ملحق رقم 4، خارطة العراق والمناطق الكردية .

وفي منتصف العقد السابع من القرن العشرين عمدت السلطات العراقية لإلحاق كلار وجمجمال بمحافظة السليمانية، وقضاء دوزخور ماتو بمحافظة صلاح الدين، فيما ألحق قضاء كفري بديالى" [1] الأمر الذي أدى إلى تقلص مساحة المحافظة إلى حد كبير، كما عمدت السلطات إلى خلخلة التركيب السكاني في المنطقة من حيث ترحيل العديد من العائلات الكردية، وإحلال عائلات عربية مكانها، السياسة التي أطلق عليها البعض سياسة التعريب، حيث شهدت الفترة الممتدة من الستينات وحتى الثمانينات تدميرا لبعض القرى الكردية في كركوك، وترحيلا لسكانها، بحيث بلغت أعداد القرى 779 قرية، وأكثر من 198 ألف أسرة [2] الأمر الذي أحدث تغييرا في التكوين القومي لكركوك "حيث ارتفعت نسبة السكان العرب من 28% إلى أكثر من 44% من مجموع سكانها، فيما انخفضت نسبة السكان الكرد من 48% إلى اقل من 38% بين سنتي 1957م و 1977م" [3]

ازدادت أهمية كركوك لدى العراق بعد اكتشاف البترول منذ العام 1927م ، الأمر الذي جعلها في صدارة الاهتمام العراقي الذي دأب على تعريب المنطقة من خلال تهجير أعداد من سكانها وإسكانهم في مناطق أخرى، إلى جانب الهجرة الطوعية لعدد آخر من سكانها نتيجة الصراع المسلح فيها بين بغداد والأكراد، ويشار هنا إلى التغيير الديموغرافي للمنطقة شمل "تدمير القرى الكردية المجاورة والقريبة من حقول النفط، وبناء أحياء جديدة للوافدين العرب" [4] في محاولة من نظام بغداد لتغيير وخلخلة التركيبة السكانية لكركوك، وقطع الطريق على الأكراد في مطالبتهم بضم كركوك إلى أي حكم ذاتي قادم، كونها تتمتع بغالبية كردية على حد توصيف الأكراد.

بعد سقوط بغداد عام 2003م، وانتهاء حكم الرئيس صدام حسين، عاد الآلاف من الأكراد المهجرين والنازحين عن كركوك إليها، وبدأت مع هذه العودة خلافات عميقة حول ملكية المنازل والأراضي مع العرب، وبدأ مع هذه الخلافات جدل كبير حول الهوية القومية للمحافظة، وبرز للسطح مصطلح سياسة التكريد المضادة لسياسة التعريب السابقة، وهو اتهام وجهه العرب

---

(1) كاكل ، سارة يونس، مرجع سابق، ص 83-84.

(2) كاكل، المرجع السابق، ملحق رقم 3، جدول أعداد القرى والأسر في مدينة كركوك، نقلا عن shorsh,m,r,tatisles of atrociees in iraq Kurdistan,v.s.a 1995,p.33

(3) دائرة الإحصاء الوطنية الإحصاء السكاني، بغداد، 1957-1977م .

(4) طالباني، نوري، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن، 1995م، ص 50-51 .

والتركمان لقيادة الحزبين الكرديين، الديموقراطي والاتحاد الوطني، "حيث يرى التركمان والعرب أن تلك الأحزاب تتبع سياسة التعريب، الأمر الذي نفاه الزعماء الكرد وبشدة" [1]

إبان الاحتلال الأمريكي، وفي عهد بول بريمر جرت أول انتخابات بلدية في مدينة كركوك في 24 أيار 2003م ، حيث اختار الأمريكان 300 مندوب عن الأكراد والعرب والتركمان والأشوريين، لانتخاب مجلس للمدينة مكون من 30 عضوا ، في خطوة وصفها الأمريكان تخفيفا لحدة التوتر العرقي في كركوك " ولقد توسع هذا المجلس في جولته الثانية ليضم 41 عضوا، حيث اختير عبد الرحمن مصطفى الكردي محافظا للمدينة، ووافق المجلس بأغلبية الثلثين على اختيار أشوري وتركماني وكردي كمساعدين للمحافظ" [2] ونلاحظ هنا إلى أن الدور العربي قد تراجع في قيادة المحافظة التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية التي رأت أن كركوك قنبلة موقوتة قد تودي بالبلاد إلى حرب ضروس بين العرب والأكراد، حيث أشار مبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا قائلا: "ما من شك في أن كركوك منطقة حيوية بالنسبة للعراق ، كما أصبحت رمزا لما يمكن أن يكون مصالحة وطنية أو صراعا كبيرا محتملا ربما يشهد تدخلا إقليميا. هذا ، ولقد عرضت الحكومة العراقية تعويضات على العائلات العربية مقابل العودة إلى بلداتها الأصلية ، لكن العرب والتركمان اتهموا الأكراد بمحاولة طردهم من المدينة" [3] .

يذكر أن الصراع بدأ على كركوك منذ صدور المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية، وتم نقلها إلى الدستور الدائم العراقي في المادة 140، حيث نصت المادة 58 على :

" أ- تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الإفراد من أماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية. ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

1. فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجامًا مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال

---

(1) البوتاني، عبد الفتاح علي، كركوك مدينة العرب والكرد، مجلة دهوك، عدد 21، مجلد 4، 2003م، ص 36 .

(2) كاكل، مرجع سابق، ص 93 .

(3) كاكل، المرجع السابق، ص 94 .

فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضًا عادلا.

2. بشأن الإفراد الذين تم نقلهم إلى مناطق وأراضي معينة، على الحكومة البت في أمرهم حسب المادة 10 من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان أمكانية إعادة توطينهم، أو لضمان إمكانية تلقي تعويضات من الدولة، أو إمكانية تسلمهم لأراضي جديدة من الدولة قرب مقر إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، أو إمكانية تلقيهم تعويضًا عن تكاليف انتقالهم إلى تلك المناطق.

3. بخصوص الأشخاص الذين حرموا من التوظيف أو من وسائل معيشية أخرى لغرض إجبارهم على الهجرة من أماكن إقامتهم في الأقاليم والأراضي، على الحكومة أن تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والأراضي.

4. أما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة إلغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للأشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون إكراه أو ضغط.

ب- لقد تلاعب النظام السابق أيضاً بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة، وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات. وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

ج- تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذًا بنظر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي" [1]

يتضح من نصوص المادة 58 من قانون الدولة المؤقت بأن كركوك ستشهد تعديلات ديموغرافية تلبي المطالب الكردية التي تنادي بإعادة البيوت والممتلكات التي صادرها النظام السابق لأصحابها، وكذلك حدود المحافظة أيضاً ، الأمر الذي ينظر إليه العرب ومعهم التركمان

(1) بيرقدار، أنور، الأصول التاريخية للمادة 140 العنصرية، موسوعة كركوك قلب العراق، ص 235-236 .

إلى أن الأمر ماض في كركوك وبإشراف أمريكي نحو ما أسموه بالتكريد في مقابل ما اسماه الأكراد بالتعريب إبان النظام السابق قبل سقوط بغداد.

يشار هنا إلى أن الدستور العراقي الدائم عام 2005م أقر المادة 140 التي استندت بشكل واضح إلى روح نصوص المادة 58 في قانون الدولة المؤقت السابق، حيث نادت المادة 140 بالعمل على إحصاء سكان المحافظة ومن ثم الاستفتاء الشعبي، من حيث التبعية للعراق أو اللحاق بالحدود الكردستانية، ومع اختلاط النصوص بين المادة 58 من القانون المؤقت، وما بين المادة 140 من الدستور الدائم وقع الاختلاف في التفاسير، حيث أن ما ورد في المادة 58 لم يشر إلى كلمة الاستفتاء، وهكذا يتبين " أنه ليس هناك دعوة إلى الاستفتاء حول مصير كركوك أو الانضمام إلى الإقليم في (المادة 58) من قانون إدارة الدولة، بعد ما ثبت أن (المادة 58) ليس فيها استفتاء كما ليس فيها استفتاء حول الانضمام إلى الإقليم وبما أن (المادة 140) في جوهره ومحتواه ونصه وشكله هو المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية ليس فيها زيادة ونقصان سوى التاريخ المستنفد في 2007/12/31م وعليه أن الاستفتاء يفتقد بشكل واضح وصريح إلى السند الدستوري.

إن (المادة 140) من الدستور الدائم تتكون من فقرتين الأولى تؤكد الالتزام (بالمادة 58) من القانون المؤقت للعام 2004م والثانية تذكير أن مسؤولية تنفيذ هذه المادة تنتقل من الحكومة الانتقالية إلى السلطة التنفيذية المنتخبة والأصل في المادة هو الفقرة(أولا) وهنا النص الدستوري(للمادة – 140) أولا: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها. ثانيًا: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع، الإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة 2007" (1) .

يشار إلى أن عددا من المحللين السياسيين العرب رأوا في انتهاء المدة المقررة للتنفيذ، انتهاء لفعالية المادة نفسها، مما يلزم اتفاقا جديدا، وفي المقابل يتهم الأكراد الحكومة العراقية بالمماطلة في التنفيذ، حيث يتضح هنا بأن المشكلة تكمن في أمرين، الأول: هو التشابك في التركيبة القومية والطائفية للمحافظة، ومسألة التطبيع التي تتطلب إعادة السكان الأصليين الأكراد إلى ديارهم، وطرد العرب منها، الأمر الذي وضع الأكراد في اتهام مشابه للاتهام السابق للنظام

(1) هدو، خالد عبد الكريم، حول مشروعية الاستفتاء في كركوك، مرجع سابق، ص 246–247 .

البعثي من حيث اصطلاحات التعريب والتكريد، ثانيا: الخلاف العميق بشأن التفسير المنطقي للمادة 140 من الدستور، حيث اختلطت نصوصها وتعارضت في بعض المصطلحات مع المادة 58 من القانون المؤقت، إضافة إلى حملة المعارضة العربية والحكومة العراقية لفصل كركوك عن العراق، الحالة التي تنذر بمستقبل غير مستقر في العراق، الأمر الذي بدأت بوادره تلوح في الأفق من خلال تشكيل رئيس الوزراء المالكي قوات عرفت بقوات "عمليات دجلة" التي اشتبكت يوم 2012/11/16م مع عناصر حماية مسئول كردي في قضاء طوز، أسفر عن مقتل فرد وإصابة 11 آخرين" [1] ، ولقد ازدادت حدة الاحتقان بين الجانبين بعدما وصف البرازاني المالكي بالدكتاتورية على خلفية رفض بغداد منح عقود لشركات النفط الأجنبية في كردستان معتبرا إياها غير قانونية.

ثانيا: الخلاف حول مستقبل إقليم ديالى:

تتميز منطقة ديالى العراقية بقربها من الحدود العراقية الإيرانية، وتقع إلى الجنوب من محافظة السليمانية الكردية، وينطبق عليها نص المادة 140 من الدستور كونها من مناطق النزاع بين بغداد وأربيل، "فهي تقوم على بحيرة من النفط .. وبسبب العلاقات المتوترة بين الدولتين العراقية والإيرانية سعت الحكومات العراقية ومنذ بدايات تأسيس الدولة إلى إعادة التكوين الديموغرافي لسكان المنطقة، بدعوى تحقيق الأمن القومي للبلاد، ومن مؤشرات ذلك تشريع قانون الجنسية لسنة 1925م والذي بموجبه صنف المجتمع العراقي إلى تبعية عثمانية وأخرى إيرانية، وأخذت الحكومة بسياسة التهجير والترحيل التي شملت كافة الوحدات الإدارية في أقضية كفري وخانقين ومندلي ، ولا سيما بعد سنة 1975م وتوطين العشائر والأسر العربية" [2]

هذا ومما يميز موقع ديالى قربها من العاصمة بغداد، مما يجعلها محط أنظار الحكومة العراقية على الدوام، كونها منطقة تصل بين بغداد والحدود الإيرانية التي شهدت صراعات عسكرية إبان الحرب العراقية – الإيرانية، ولذا نظرت دوما بغداد إلى ديالى نظرة اعتبارية قومية لما لها من الأهمية القومية، إضافة إلى وقوعها على نهر كنكير وما يحمله من أهمية مائية لها وزنها في المنطقة.

اعتبرت ديالى منطقة تقع ضمن ما يعرف بمناطق النزاع بين بغداد وأربيل، وتتدرج ضمن نصوص المادة 140 من الدستور الدائم حالها حال كركوك، حيث تنتظر عمليات التطبيع

---

(1) صوت كردستان، عثمان ينتقد تصريحات المالكي ويتوقع "فشل" اتفاقات حل أزمة بغداد وأربيل، 2012، sotkurdistan.info

(2) كاكل، مرجع سابق، ص 102- 103 .

والإحصاء وتاليا الاستفتاء وفق نصوص المادة نفسها، إلا أنها ما زالت تشكو تباطؤ التنفيذ الذي تعدى التاريخ المحدد له للعام 2007م ، ويذكر بأن ديالى شهدت بعد سقوط بغداد عودة كبيرة للعائلات والأسر الكردية التي هجر أهلها منها في عهد النظام السابق، وبالرغم من عودة الكثيرين من أهلها إليها، وبالرغم من قانون التعويضات للأسر العربية التي تعود إلى محافظاتها، إضافة إلى نصوص المادة 140 إلا أن مشكلة ديالى بقيت كما هي تتنازع الأمر بين الأكراد وبغداد.

ونستذكر هنا مشكلة خانقين التي كاد الأمر يصل بها إلى مرحلة الصدام المسلح بين البشمركة الكردية والقوات العراقية إبان ما عرف بمشكلة خانقين التابعة لمحافظة ديالى عام 2008م ، حيث "تقع مدينة خانقين على الحدود العراقية الإيرانية مباشرة شمال شرق مدينة بغداد بحوالي 170 كم، والمدينة يقطنها خليط من العرب والأكراد الشيعة في معظمهم، وهم ما يطلق عليهم الأكراد الفيليين ومدينة خانقين من المدن النفطية المهمة، إذ إنها تعد من أقدم المناطق التي اكتشف فيها النفط؛ حيث يجري إنتاج النفط من حقل نفط خانة منذ عام 1927، ويمتد هذا الحقل لمسافة 37 كم جنوب مدينة خانقين، كما أنه يمتد أيضاً داخل الأراضي الإيرانية، كما توجد في منطقة خانقين بعض الحقول التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد .. وتعود بدايات المشكلة عندما طلبت الحكومة المركزية من حكومة الإقليم إرسال وحدات من البشمركة إلى خانقين للسيطرة الأمنية عليها ومنع جماعات العنف من العمل فيها.. في ذلك الوقت كانت قوات الجيش العراقي في بداية تشكيلها وكذلك قوات الأمن، في حين كانت قوات البشمركة الكردية ربما هي القوات الوحيدة في العراق من حيث العدد والعتاد والاستعداد، وبالفعل أرسلت رئاسة الإقليم لواءً من قوات البشمركة إلى المدينة، وظل بها لمدة طويلة لم تشهد المدينة خلالها أي حوادث عنف بعكس الحال في باقي مناطق محافظة ديالي والتي تنتمي إليها خانقين، فقد كانت إلى وقت قصير مضى الأكثر عنفا على الإطلاق في العراق، مما دفع الحكومة المركزية بعد أن أصبح لها جيش وقوات أمن إلى شن حملة واسعة النطاق على المحافظة أطلقت عليها بشائر الخير وعندما وصلت تلك القوات إلى مدينة خانقين طلبت من قوات البشمركة الخروج منها خلال 24 ساعة وإلا فإن على تلك القوات (البشمركة) تحمل نتائج عدم الخروج من المدينة وتنفيذ أوامر الحكومة المركزية، ورفضت قوات البشمركة تنفيذ عملية الإخلاء وقالوا إنهم قوات إقليم كردستان والتي لا تتلقى أوامرها إلا من قيادتها، وظهر في الأفق بوادر الصدام المسلح، وازدادت احتمالات هذا الصدام مع إعلان نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي أن قوات الجيش العراقي من حقها الدخول إلى أي مدينة عراقية، بل إنه أضاف إلى ذلك أمرا خطيرا وهو أن أي قوات تتواجد خارج الخط الأزرق هي قوات خارجة على القانون وينبغي ملاحقتها.

والخط الأزرق الذي يقصده نوري المالكي هو خط العرض 36 والذي فرضته قوات التحالف عام 1991 لتكون كافة المناطق الواقعة شماله مناطق آمنة للأكراد؛ حماية لهم من النظام العراقي بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 688 (1)، المتعلق بحماية المدنيين العراقيين وعدم ملاحقتهم، وهو ما أدى إلى عودة الملايين من الأكراد من جبال تركيا وإيران إلى مدنهم التي كانوا قد هجروها هربا من بطش النظام" (2) وانتهى الأمر بخروج قوات البشمركة والجيش العراقي من المدينة على حد سواء، وترك المدينة تحت إدارة القوات المحلية، وبعد مرر سنوات على مشكلة خانقين، وتحديدا في العام 2012م حينما نشب الخلاف بين البرازاني والمالكي حول قوات عمليات دجلة "استذكر بارزاني مشكلة خانقين معتقدا أنها مهّدت لما يحصل على تخوم كركوك، ويوضح انه حين حصلت مشكلة خانقين عام 2008 وقام المالكي بتحريك قوات عسكرية ضد البشمركة غسلت يدي من المالكي وقلت للآخرين: طالما لديه نية باستخدام الجيش فسيعود إلى مثلها ويكرر العملية" (3)

قاد هذا الخلاف إلى تفاهم بين أربيل وبغداد عام 2009م، يقتضي "تشكيل لجنة تتكون من وزير الدفاع ووزير الداخلية العراقيين، ووزير البشمركة ووزير داخلية كردستان والعديد من كبار المسئولين العسكريين من حكومتي بغداد وأربيل ،إلى جانب العديد من اللجان الفرعية في ديالى وكركوك ونينوى. وطبق الاتفاق تم تشكيل قوات مشتركة، وصار من مسؤولية هذه اللجان أن تتحرك حين حصول مشكلة أمنية، وان يجري اتخاذ القرارات الأمنية بالاتفاق وتتحرك القوات العسكرية عبر قرار من هذه اللجان المشتركة. وحسب الاتفاق فإن القوات المشتركة لن تكون تحت إمرة مكتب المالكي، بل تحت إمرة اللجان المشتركة والمتكونة من مسؤولي الأمن في الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان معا، كما يقول بارزاني، وكان المالكي قد قال حسب بيان لمكتبه نهاية الأسبوع الماضي، أن اتفاق 2009 يعني أن تكون القوات المشتركة بما فيها البشمركة تحت إشراف مكتبه العسكري، إلا أن بارزاني يرفض ذلك ويقول:" انه لم يرد في الاتفاقية، وتابع "مستحيل أن نقبل بأن تكون قوات البشمركة تحت إمرة المالكي. والحل كما ورد في الاتفاق آنذاك هو أن تخضع القوات المشتركة لهذه القيادة المشتركة، لأن المالكي رفض أن

---

(1) صدر عام 1991، وطالب بوقف ما وصفه بالقمع الذي تمارسه السلطة بحق المدنيين في العراق، خاصة في المناطق الكردية وناشد جميع الدول الأعضاء المساهمة في جهود الإغاثة في تللك المناطق.

(2) فايد، رجائي، من كركوك إلى خانقين أزمات عراقية ولا حل، onislam 2008/9/18م، www.onislam.net

(3) الحزب الديموقراطي الكردستاني، الرئيس بارازاني: مستحيل أن نقبل بأن تكون قوات البيشمركة تحت إمرة المالكي، 2012/11/28م، www.kdp.info

تكون البشمركة جزءا من الجيش العراقي، هل يعقل أن رئيس الوزراء لم يدفع ميزانية البشمركة وتهرب من كل الالتزامات معها ثم يأتي ليكون قائدا لها؟" [1]

وفي سياق النص تم الاتفاق "على إقامة 6 سيطرات في كركوك، و4 في ديالى، و11 في نينوى، وتتألف هذه السيطرات من عناصر جيش وشرطة اتحادية وبشمركة، على أن يتم التقيد بمعادلة جديدة لتركيب هذه القوة التي تعمل في هذه السيطرات، بحيث يكون ثلثهم كرد، وثلثهم من التركمان والمسيحيين، والثلث الأخير من الجيش من التركمان والعرب والمسيحيين" [2]

هذا ويعتبر اتفاق 2009م بين الأكراد والحكومة العراقية في بغداد اتفاقا وسطا لحل المشاكل العالقة بين الطرفين، إلا أن " قضاء كفري التابع لمحافظة ديالى أثار جدلا واسعا بين المحللين السياسيين من العرب والأكراد، حيث يرى البعض بأن القضاء يتبع ديالى تماما، بينما يرى الأكراد بأن القضاء تم اقتطاعه من كركوك وإتباعه بديالى، وهذا ما أشارت إليه لجنة تنفيذ المادة 140 في معرض ردها على مقالة للكاتب خميس الربيعي في صحيفة الشرق لشهر آب عام 2010م حيث قال: أن ديالى لم يتم اقتطاعها من المحافظات الشمالية، حيث رأت اللجنة أن ما ذهب إليه الكاتب كان خطأ وأشارت " على سبيل المثال (قضاء كفري) قد انتزع من محافظة كركوك وأضيف إلى محافظة ديالى بموجب القرار رقم (608) في 1975/11/6 الصادر من النظام السابق، ولم نسمع يوما بأن الأكراد يريدون ضم كفري إلى إقليم كردستان، وإنما يطالبون بتطبيق المادة (140) من الدستور ، ويجب إعادة كفري إلى كركوك بموجب المادة (140) من الدستور والمادة (58) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لأنها اقتطعت من كركوك لأسباب سياسية" [3]

استمر الخلاف حول ديالى، التي باتت تشكل أيضاً إلى جانب كركوك حجرا آخر في زاوية أخرى من زوايا الخلاف القائم بين أربيل وبغداد، حيث تتوج هذا الخلاف بمظاهرات شعبية عام 2011م في قضاء جلولاء " وهو مركز ناحية تابعة إدارياً لمحافظة ديالى تقع جنوب غرب خانقين على ضفة نهر ديالى أو سيروان كما يسميه الأكراد، كانت تعتبر محطة هامة في طريق التجارة بين العراق وإيران" [4] ولقد شهدت مظاهرات شعبية عام 2011م "شاركت فيها أطياف

---

(1) الحزب الديموقراطي الكردستاني، المرجع السابق .

(2) الشبوط، محمد عبد الجبار، اتفاق 2009م: الخيارات الكردية، مجلة سطور، 2012/11/28م، www.sutuur.com

(3) لجنة تنفيذ المادة 140، ردا على ما نشر في صحيفة الشرق عدد 926 الصادر يوم الأحد 1 آب 2010م، 2010/8/4م ، مرجع سابق

(4) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، جلولاء، مرجع سابق

تلك المنطقة من كرد وعرب وتركمان، للمطالبة بالإسراع في تنفيذها، وأجمعت تلك الأطياف في المقابلات التي أجرتها معها فضائيات تلفزيونية حضرت تلك المظاهرات بهدف تغطيتها، على وجوب تطبيق تلك المادة، وذلك إحقاقا للحق وتنفيذاً للقانون والدستور، ورفع المتظاهرون العلم الكوردستاني ودعوا ونادوا وهتفوا بصوت عالٍ بإعادة جلولاء والأجزاء الكوردستانية إلى الإدارة الديمقراطية الكوردستانية، وذلك من اجل إنقاذهم من عمليات التعريب الجديدة والترحيل القسري وأشكال القهر التي يتعرضون لها أو تسلط عليهم سواء من قبل عصابات الإرهاب أم العناصر الشوفينية الحاقدة التي تقوم بإسناد تلك العصابات وتقديم ألوان من الدعم والمساعدة لها" (1)

وفي ظل الخلاف العميق بين الأطراف العراقية والكردية في العراق بشأن مناطق النزاع، والجدل الدائر حول تفسير نصوص المادة 140 وصعوبة إعادة عقارب الساعة للوراء من خلال تهجير وتعويض العائلات العربية التي تم إسكانها في العهد السابق في ديالى وغيرها من مناطق النزاع، يبقى الوضع مرشحا لمزيد من الخلافات التي قد تؤدي إلى صراع مسلح بين الجانبين في قابل الأيام.

ثالثا : الخلاف السياسي حول إقليم نينوى:

تقع محافظة نينوى في شمال العراق ومركزها الموصل التي تعد ثاني أكبر مدن العراق وتبعد عن بغداد 402 كم، وتعتبر من المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، حيث تمثل نينوى موقعا استراتيجيا مهما، كما تحتوي على مخزون نفطي يمثل عامل جذب نحوها، ويسعى الأكراد إلى ضم سهل نينوى للإقليم، في خطوة تمثل توسعا للخارطة الجغرافية الكردستانية، إضافة إلى إنعاش الوضع الاقتصادي للإقليم في حال ضمها، استنادا من الأكراد على أن المنطقة تشهد تركيبة سكانية بغالبية كردية، وأنها كانت جزءا من الخارطة الكردستانية الكبرى التي تم ضمها للعراق بعد الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي رفضته بغداد على لسان رئيس الوزراء نوري المالكي حيث قال في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس الوزراء عام 2012م عن إصرار إقليم كردستان على ضم سهل نينوى إلى الإقليم لاحتوائه على خزين نفطي يقدر بـ 22 مليار برميل من النفط الخام ، "أن الكرد لديهم أطماع للحصول على سهل نينوى لاستحواذه على النفط الخام الذي يعادل حوالي 15% من كامل احتياط العراق البالغ 160 مليار برميل ، وأضاف انه لن يسمح بأي ظرف من الظروف أن يحصل هذا الضم مهما كان الثمن ،لافتاً إلى

---

(1) صوت الآخر، مظاهرات جلولاء مرآة تطلعات سكان المناطق المقتطعة من كردستان، عدد 363، 2011/11/23م، متوفر على الموقع www.sotakhr.com

انه يمثل احتياط أبناء الشعب العراقي ومستقبله" [1] هذا وتعتبر قضية نينوى أعقد من سابقاتها من مناطق النزاع، حيث أن هناك من العراقيين من ينكر أساسا أنها تقع ضمن نطاق مناطق النزاع، حيث علق مجلس المحافظة العمل بالمادة 140 ، الأمر الذي أشار إليه "عضو مجلس المحافظة يحيى عبد محجوب في حديث لـ السومرية نيوز، إن ما أقره مجلس محافظة نينوى بتعليق العمل بالمادة 140 دستوري وقانوني، وأن المادة 140 لم تذكر محافظة نينوى لا من قريب ولا من بعيد داعيا الأكراد في حال كان لديهم فقرة بالدستور تشير إلى أن نينوى ضمن المناطق المتنازع عليها إلى تقديمها، وأضاف محجوب أن هناك خلافا قانونيا ودستوريا حتى على نفاذ المادة لأنه تم جعل سقف أعلى أقصاه 31 كانون الأول 2007، فالأمر بات بعيدا جدا ولهذا فان تطبيقها أمر مخالف للدستور" [2]

ومع قرار مجلس المحافظة على وقف العمل بالمادة 140 في نينوى، "أعلن التحالف الكردستاني في الموصل رفضه قرار مجلس محافظة نينوى الذي أوقف بموجبه التعامل بالمادة 140 من الدستور في المحافظة. وقال مسوؤل الفرع 14 للحزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل عصمت رجب أن مجلس محافظة نينوى لا يمتلك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار غير القانوني" [3]

يتضح مما سبق، أن قضية نينوى تعتبر أعمق من بقية قضايا الخلاف بين الطرفين في بغداد وأربيل، حيث أن الاختلاف نابع أصلا من تضارب التفاسير للمادة 140 من الدستور الدائم، حيث أن نينوى لم تذكر اسما في المادة، وتركت على عواهنها ليتناولها المحللون السياسيون بتفاسير متضاربة، كما أن انتهاء المدة الدستورية لتنفيذ المادة 140 قد انتهي منذ العام 2007م وعليه يرى البعض أن فوات مدة التنفيذ تجعل من المطالبة بضم نينوى لكردستان أمر فاته القطار دستوريا، إضافة إلى أن بغداد بقيادة رئيس الوزراء المالكي ترى بأن المطالبة الكردية بضم نينوى وغيرها من مناطق النزاع يعتبر قضما وتقزيما للعراق جغرافيا، الأمر الذي ينظر إليه الأكراد بأنه يمهد الطريق نحو استقلال تام في قادم الأيام إذا ما تغيرت الظروف .

يتضح مما سبق أن التدخل الإقليمي ما زال قائما في العراق، حيث يتضح هذا الأمر من خلال التعاون الوثيق بين حكومة المالكي وطهران التي ترى في حزب الدعوة الحاكم في العراق

---

(1) الهيتي، محمد، المالكي في مؤتمر صحفي: أطماع البارازاني في سهل نينوى لاحتوائه على 22 مليار برميل من النفط الخام ولن ينالها ما دمت حيا، جاكوج، 2012/12/3م، www.chakooch.com

(2) الهيتي، محمد، المرجع السابق

(3) الكاتب، محمد، خلافات جديدة يثيرها قرار نينوى وقف التعامل بالمادة 140، إذاعة العراق الحر، 1 حزيران 2013م، متوفر على الموقع www.iraqhurr.org

امتدادا لسياساتها الخارجية في المنطقة، كما أنها تود فتح طريق آمن نحو سوريا لدعم النظام في مواجهة الثورة السورية المشتعلة منذ 2011م لقاء دعم وإسناد لحكومة المالكي الشيعية، في حين تنظر تركيا إلى النظام السوري بأنه نظام قمعي يتوجب خلعه، وذلك من خلال دعمها للثوار في سوريا، الأمر الذي جعل أنقرة وطهران في موقف متنافس على قيادة المنطقة كل من خلال حلفائه، في حين يظهر الموقف الكردستاني محايدا نوعا ما إلا أنه لا يتوانى عن مؤازرة الأكراد في سوريا ويطالب بحقوقهم القومية في البلاد، الأمر الذي يفسر على انه موقف معاد للنظام وموال للثورة في سوريا، ومن هنا يتضح أن العراق ليس لوحده في الميدان، بل أنه جزء من نظام إقليمي يتأثر ويؤثر به.

المبحث الثاني

تطور الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ظل دستور2005 م

تعتبر التجربة السياسية الكردية بعد سقوط نظام بغداد عام 2003م ، وتاليا بعد دستور العام 2005م تجربة جديدة على العمل السياسي الكردي في العراق، بحيث كان الأكراد إبان فترة الحكومات العراقية المتعاقبة قبل سقوط بغداد، وبخاصة في عهد الرئيس صدام حسين، تعتمد على العمل المسلح أكثر من اعتمادها على العمل السياسي، إلا أن ظروف الاحتلال التي جاءت متوافقة ومتقاطعة مع الأهداف الكردية غيرت الأوضاع وكذلك الإستراتيجيات لدى الأكراد، الأمر الذي قد يتخذه أكراد دول الجوار وبخاصة سوريا نموذجا حيا لتكرار التجربة العراقية، حيث نجح الأكراد في تحقيق فيدرالية كردستانية مكفولة دستوريا، إلا أن الفيدرالية الكردستانية اختلفت بعض الشيء عن الفيدراليات المعهودة في العالم، حيث تم الإعلان الفيدرالي الكردستاني في العراق عام 1992م قبل سقوط بغداد وإنهاء حكم البعث العراقي، وهذا مخالف لقانون الفيدرالية الذي يأتي عادة بتوافق جميع الأطراف المعنية، كما أن الفيدرالية الكردية جاءت من رحم وحدة العراق، بينما تولد الفيدراليات عادة من عدد من الولايات الراغبة في الوحدة الفيدرالية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أن فيدرالية كردستان كانت مدعومة من النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ترغب في إضعاف سلطات العراق من خلال تفعيل الفيدرالية.

يشار هنا إلى أن أول انتخابات كردية برلمانية جرت عام 1992م أيضاً، قبل سقوط بغداد ودون موافقتها، الأمر الذي يأتي في سياق المخالفة القانونية لقانون الفيدراليات في العالم، مستغلين الأوضاع السياسية العراقية في بغداد وخلافاتها مع واشنطن، إلا أن التجربة الكردية السياسية أصيبت بلعنة الاقتتال الداخلي الذي نشب بين الأكراد أنفسهم عامي 1994 و 1996م الذي انعكس سلبا على التجربة الكردية في كردستان العراق قبل أن تقود واشنطن مصالحة بين الجانبين عام 1998م ، حيث تمكن الأكراد من صياغة دستورهم عام 2002م قبل صياغة الدستور الاتحادي الذي صيغ ومرر عام 2005م حيث أقر مسألة الفدرلة في البلاد، الأمر الذي أدى إلى اعتماد صيغة نهائية للدستور الكردستاني عام 2006م ليتوافق إلى حد كبير مع الدستور الاتحادي، إلا أن الصياغة الدستورية الكردستانية أثارت جدلا في الأوساط السياسية التي رأت في ديباجة الدستور الكردي وبعض بنوده معارضة للدستور الاتحادي، وسنورد هنا في سياق الحديث عن التجربة السياسية الكردية في العراق في ظل الدستور الدائم، أهم التطورات السياسية للتجربة الكردية في العراق من حيث الفيدرالية والدستور الكردستاني و الانتخابات، حيث

شهد الوضع السياسي الكردستاني تطورا ملحوظا من خلال حصول الأكراد على فيدرالية مكفولة دستوريا .

أولاً – تطور النظام الفيدرالي في كردستان العراق:

يختلف نوع الفيدراليات من دولة لأخرى حسب ظروفها، حيث دأبت العادة على أن يتم توحيد عدة ولايات متفرقة في كيان اتحادي واحد كالولايات المتحدة الأمريكية ، والإمارات العربية المتحدة وغيرها، في حين تذهب أخرى إلى تفتت كيان قائم ليتحول إلى نظام فيدرالي اتحادي كالذي يحدث حاليا في العراق، بحيث استغل الأكراد انتفاضتهم عام 1991م التي أنتجت منطقة حماية للأكراد شملت أربيل والسليمانية ودهوك، " وهكذا ظهر في كردستان العراق إقليما فيدراليا متميزا ومستقلا في إطار الدولة العراقية، لانبثاق المؤسسات السياسية الدستورية في الإقليم، التي دخلت في علاقات تبادلية مع الدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي شكل أيضاً اعتراف تلك الدول والمنظمات الدولية بإقليم كردستان، إذن ما كان مطبقا في كردستان العراق هو فيدرالية بأبعادها الحقيقية أساسها الأمر الواقع لوضع سياسي فرضته الأحداث" (1)

وقد مارس إقليم كردستان العراق فيدراليته الخاصة منذ عام 1992م بعد إعلان المجلس الوطني الكردي البيان الفيدرالي الكردستاني، دون اعتراف الحكومة المركزية في بغداد آنذاك، الأمر الذي تطور ليصبح حقيقة مدعومة دستوريا بعد سقوط بغداد وتمرير الدستور الدائم عام 2005م ، الحالة التي لم تتم في سياقها المعهود دوليا، حيث أنشئت الفيدرالية الكردية في العراق وفق ظروف العراق السياسية وخلافات بغداد مع واشنطن التي غضت الطرف عن الإعلان الفيدرالي الكردي، وعملت على تثبيته في الدستور الدائم العراقي عام 2005م .

يتضح مما سبق أن الفيدرالية الكردية جاءت مختلفة عن تجارب الفيدراليات الأخرى، وتميزت عنها من حيث ظروف إقامتها، حيث تستند الظروف الطبيعية لمثل هكذا فيدراليات على وجود اتفاق مسبق بين الأطراف المعنية بالأمر، الأمر الذي لم يحدث في العراق نتيجة الظروف الخاصة التي مر بها العراقيون قبل وبعد الحرب على العراق عام 2003م .

يعتبر الأكراد أن مطالبتهم بالفيدرالية حق قومي طالما نادوا به وقاتلوا من أجله، كما يعتقدون بأن فيدراليتهم الممنوحة دستوريا يمكنها أن تكون ضمانة لوحدة العراق، حيث رأوا أن ارتباطهم بالعراق يجب أن يكون على أساس فيدرالي قومي وليس إداري، استنادا على المعطيات التالية :

---

(1) هماوندي، محمد، الفيدرالية والديموقراطية للعراق، دراسة تأصيلية سياسية وقانونية، أربيل، مطبعة وزارة التربية، 2002م، ص 90 .

1. أن العراق متعدد اثنياً ودينياً وطائفياً، وإن هذا التنوع يشكل عامل تفريق وليس توحيد، لهذا من الواجب أن يكون لكل تشكيل في هذا التوزيع الحرية في تنظيم نفسه وإدارة إقليمية.

2. المبررات الجغرافية، فهناك فاصل طبيعي بين سكان الإثنية العربية وسكان الإثنية الكردية، بوصفها الإثنيتان المتماسكتان الرئيسيتان في العراق، دهوك وأربيل والسليمانية كردية بشكل شبه تام، وهناك مناطق كردية تقع في محافظة ديالى والموصل وكركوك، أما العرب فهم يسكنون المناطق المنبسطة والهضاب والصحاري.

وفي الوقت نفسه ينظر الأكراد إلى أن تلك المبررات لا تزيد من فرص الانفصال اللاحق وذلك لوجود عدة مبررات أخرى تدفع إلى استمرار علاقتهم بالدولة العراقية الجديدة هي:

1. المبررات الاقتصادية: حيث أن هناك اعتمادية متبادلة وواضحة بين السكان الأكراد والعرب في الإقليمين المختلفين.

2. الوضع الاستراتيجي: فإنشاء دولة كردية مستقلة غير ممكن استراتيجياً وأن حدث عكس ذلك فأنه سيكون إقليم هزيل استراتيجياً.

3. التراث المشترك فهناك علاقات مصاهرة وتبادلات ثقافية بين العرب والأكراد.

4. الدين المشترك" [1]

برر الأكراد مطالبتهم بالفيدرالية، كما أعطوا مبررات أخرى تطمينية للمعارضين بأن الفيدرالية الكردية ستكون محافظة على وحدة العراق، الأمر الذي رفضه الكثيرون من العرب السنة واعتبروها تمهيدا للانفصال من باب خذ وطالب، حيث يرى البعض بأن الفيدرالية المتطورة تعطي مزيدا من الاستقلالية والتفرد بالقرار بعيدا عن القرار الاتحادي للدولة وبخاصة في حالة مرورها بحالات الضعف، وهذا ما ذهب إليه أيضاً رئيس وزراء فرنسا السابق المسيو michel debsi في أحد كتبه عن اللامركزية بعنوان، موت الدولة الجمهورية "سوف تؤدي هذه اللامركزية إلى تصدع الدولة وتقسيمها وفنائها" [2]

يشار إلى أن الأكراد بدأوا في تغيير إستراتيجيتهم من حالة الصراع المسلح إلى اعتماد نهج الصراع السياسي في تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم السياسية في العراق، وذلك في ضوء المتغيرات الجذرية التي شهدها العراق بعد عام 2003م ، وأخذوا ينظرون إلى الفيدرالية الكردية كحارس وقائي لوحدة العراق، من شأنها التخفيف من حدة الحساسيات القومية والطائفية في البلاد، الأمر

---

(1) بركات، ياسر خالد عبد، الفيدرالية في العراق .. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، www.mcsr.net

(2) hachel he universite, des revolutions aux Imperialismes, 1815-1914...1973.p.233

الذي يعزز السلم الأهلي ويضع حدا للصراعات المسلحة، إلا أن الأكراد وبعد إعلانهم البيان الفيدرالي عام 1992م، لم يكن يخطر ببالهم أن الصراع المسلح سيتحول من صراع كردي عراقي، إلى صراع كردي كردي، وهو ما كان عامي 1994م و1996م، حيث شهدت الساحة الكردية العراقية صراعا محليا ضاريا لعبت فيه الدول الإقليمية دورا ملحوظا لكسب المزيد من المنجزات السياسية في صراعها مع العراق قبل أن تتم المصالحة بين الجانبين عام 1998م ، وتوحيد الإدارتين عام 2006م ، ويلاحظ هنا بأن الأكراد عندما يكونون على توافق مع بغداد نوعا ما ، يدب بينهم الخلاف وبخاصة بين الحزبين الكبيرين الديموقراطي والاتحاد الوطني كنتيجة طبيعية للتنافس بينهما على الحكم في الإقليم، وعندما يتقارب الجانبان يطفو إلى سطح خلافهم مع بغداد، وهذا ما تم مؤخرا بين أربيل وبغداد على مناطق النزاع، وعقود الشركات النفطية التي أبرمتها أربيل وعارضتها بغداد، إضافة إلى الاشتباكات التي حدثت عام 2013م بين البشمركة الكردية وقوات عمليات دجلة التي شكلتها بغداد بأمر من المالكي .

ثانياً – أهم ملامح التطور الدستوري الخاص بالنظام السياسي الكردي:

وقد شهد التطور السياسي الكردستاني مشهدا آخر من مشاهد التطور من خلال صياغة وتمرير الدستور الكردستاني المحلي، حيث صيغ الدستور الكردستاني عام 2002م في نفس العام الذي شهد وحدة المجلس الوطني الكردستاني بعد سنوات من الصراع الداخلي، حيث تمت الصياغة النهائية له في العام 2006م في نفس العام الذي شهد توحيد الإدارتين أيضاً، وهذه أول مرة يتمكن فيها أكراد العراق بوضع دستور خاص بإقليمهم، في خطوة اعتبرها المحللون السياسيون تقدما كبيرا في حالة التطور السياسي للأكراد الذين استفادوا كثيرا من المتغيرات السياسية على أرض العراق بعد سقوط بغداد وانتهاء حكم الرئيس صدام حسين، وصياغة الدستور العراقي الدائم عام 2005م الذي سلك الطريقة المتبعة في تفعيل مفهوم الفيدرالية "وذلك بتحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية حصرا، وما عداها يعد من اختصاصات الحكومة الإقليمية باستثناء الصلاحيات المشتركة التي حددها الدستور، وتمارس من قبل منتسبي الحكم الاتحادي والإقليمي" [1] وعليه يحق للأكراد صياغة دستور خاص بهم يتضمن الحقوق والواجبات الأساسية والعلاقة بين الإقليم والمركز شريطة أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي، وبناءً عليه تمت صياغة الدستور الكردستاني منذ العام 2002م وصدر بصورته النهائية عام 2006م حيث أشار إلى الحدود الجغرافية للإقليم في نص المادة الثانية حيث ورد " أولاً: تتكون كوردستان – العراق من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية

(1) عمر، شورش، خصائص النظام الفيدرالي في العراق، دراسة تحليلية مقارنة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009م، ص 157 .

وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة وأسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام 1968م" [1] مع أن هذه المناطق التي حددها الدستور الكردستاني في نصوصه النهائية تعتبر موضع اختلاف كبير وعميق مع بغداد التي تصفها بمناطق النزاع، في حين تصفها كردستان بمناطق مستقطعة، ويطلق عليها آخرون بمختلطة .

ووفق الباب الثالث من الدستور الكردستاني (سلطات إقليم كردستان – العراق، المادة 78) تتكون المؤسسات الدستورية الكردستانية من السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقا لما ورد في الدستور الدائم العراقي الذي نص على ممارسة الإقليم لسلطاته الثلاث شريطة أن يتوافق وينسجم مع الدستور الاتحادي.

1 – السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية الكردستانية من "المجلس الوطني الكردستاني العراقي بعدد لا يتجاوز 100 عضو على أساس ممثل واحد لكل ثلاثين ألف نسمة يجري اختيارهم بالانتخاب العام السري والمباشر لمدة 4 سنوات، ولا يجوز الجمع بين العضوية والوظائف العامة أو عضوية المجالس المنتخبة الأخرى، ويفضل نظام المجلس الواحد على نظام المجلسين المزدوج على مستوى الأقاليم، ويمارس المجلس اختصاصاته من حيث، تشريع القوانين، وإقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية، وتحديد العلاقة مع المركز، وتسمية رئيس السلطة التنفيذية ، ومنح الثقة للتنفيذية أو سحبها، وإقرار الميزانية ، والرقابة ، وتشكيل لجان التحقيق، و وضع النظام الداخلي، وإقرار موازنته، وتشكيل لجان دائمة ومؤقتة من بين أعضائه، و وضع قواعد اتهام ومحاكمة أعضائه في حال إخلالهم بشرف القسم، والفصل بين الطعون المقدمة في صحة انتخاب أعضائه، ولا تبطل العضوية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الحاضرين" [2] .

---

(1) انظر ملحق رقم 2 ، أهم المواد الدستورية الكردستانية .

(2) مولود، محمد عمر، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009م، ص 534– 537 .

2 - السلطة التنفيذية:

وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات، وتلتزم بصلاحياتها الدستورية اتحاديا و إقليميا، وتضم في عضويتها الرئيس الكردستاني ومجلس الوزراء والوزراء، إضافة للدوائر الأخرى كالشرطة والقوات المسلحة المتمثلة في قوات البشمركة.

يعتبر "الرئيس قائدا أعلى للإقليم، ويجري اختياره بالانتخاب العام من قبل السكان ولمدة 4 سنوات، ويعد بصفة أساسية حلقة الوصل بين السلطات الاتحادية من جهة والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى، كما يمثل رئيس الجمهورية في المناسبات والمراسيم البروتوكولية ويتولى الاختصاصات التالية: إصدار القرارات والقوانين التي يسنها الدستور، دعوة البرلمان للانعقاد اعتياديا واستثنائيا، رئاسة جلسات البرلمان، الإشراف على أعمال مجلس الوزراء، إصدار الأمر بتشكيل مجلس وزراء بعد نيل ثقة البرلمان، قبول استقالة الوزارة أو إقالتها عند سحب البرلمان الثقة منها، الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية خلال مدة 15 يوم قبل انتهاء دورته، التنسيق بين أعمال الهيئات الاتحادية في الإقليم وبين أعمال السلطة الإقليمية، تمثيل رئيس الجمهورية الاتحادية في المراسيم والمناسبات البروتوكولية" (1) .

هذا ويناط بمجلس الوزراء "وضع السياسة العامة للإقليم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والإشراف على تنفيذها من قبل الجهات المختصة وفقا للقوانين المرعية، وإعداد الموازنة ..، وعقد الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصادية والثقافية مع الدول والمنظمات والمعاهد والجامعات و الشركات الأجنبية شريطة مصادقة البرلمان الاتحادي والإقليمي عليها، والاحتفاظ بقوات أمن داخلي كالشرطة والأمن والمرور ، والإشراف على أعمال الوزارات، وتعيين الموظفين وتحديد رواتبهم" (2) .

3- السلطة القضائية:

أنشئت سلطة القضاء الكردستاني عام 1992م تحت رقم 14 بعد انتخاب أول برلمان كردي في العراق، ثم صدر مؤخرا قانون السلطة القضائية رقم 23 لسنة 2007م والذي يعتبر طفرة نوعية وخطوة كبيرة في مسيرة استقلال القضاء قي الإقليم، لأنه بموجب القانون الأخير فصل القضاء كليا عن وزارة العدل والسلطة التنفيذية في الإقليم" (3) هذا وتتكون السلطة القضائية من

(1) كاكل، مرجع سابق، ص 78- 79 .

(2) مولود، محمد، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، كردستان: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط2، 2003، ص 483 .

(3) مولود، محمد عمر، مرجع سابق، ص 542 .

محاكم التمييز والاستئناف والجنايات، ومحاكم البداية والأحوال الشخصية والجنح وغيرها "وتعتبر محكمة التمييز الهيئة القضائية على جميع المحاكم المدنية في الإقليم وتتألف مما لا يقل عن تسعة قضاة بينهم الرئيس ونوابه ويكون مقرها في أربيل عاصمة الإقليم، وتختص بالنظر تمييزا في قرارات المحاكم الأدنى .. ويعد مجلس القضاء أعلى سلطة قضائية في الإقليم ويشكل برئاسة رئيس محكمة التمييز وعضوية نواب الرئيس ورئيس هيئة الإشراف القضائي ورئيس الادعاء ورؤساء محاكم الاستئناف أو من ينوب عنهم" (1)

يتضح مما سبق أن الأكراد في العراق بدأوا يتلمسون طريقهم نحو التطور السياسي من خلال صياغة وإقرار الدستور الكردستاني، وما رافقه من تطبيق لبنوده على أرض الواقع، وبخاصة في الباب الثالث الذي يرسم طريق التشكيل التشريعي والتنفيذي والقضائي للإقليم، مما يعطي دلالة على أن الأكراد قد استفادوا من تجربتهم المريرة مع حكومات بغداد المتعاقبة، ومع دول الجوار الإقليمي وحتى المجتمع الدولي، كما استفادوا من سوء الحالة السياسية بين حكومة العراق في عهد الرئيس صدام حسين والمجتمع الدولي، واستغلوا فرصة الانقضاض على بغداد وأخذوا يرتبون أوراقهم مع المعارضة العراقية الأخرى وبترتيب أمريكي أيضاً لشغل الفراغ في البلاد بعد سقوط بغداد، الأمر الذي تم سريعا، حيث بدأ الأكراد يغيرون من إستراتيجيتهم من العمل المسلح إلى العمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي لجني المزيد من المكاسب السياسية في البلاد.

هذا، وقد بدأت منذ أواخر عام 2002م عملية إعادة توحيد الإقليم ، نتيجة اتفاقية واشنطن للسلام ، التي وقعت عام 1998م بين جلال طالباني ومسعود البرازاني بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت ، وتمثلت الخطوة الأولى في توحيد المجلس الوطني الكردستاني الذي عقد أول اجتماع موحد له من جديد بتاريخ 2002/10/4م ومع ذلك فقد تأخر توحيد حكومة الإقليم إلى 2006/5/7م أي إلى ما يزيد على سنة من الدورة الثانية لانتخاب المجلس الوطني في 2005/1/31م"(2)

وفي هذا الإطار تم وضع الدستور الكردستاني الجديد. وقد مرَّ هذا الدستور بمراحل ثلاث، تمثلت في مرحلة قبيل الاحتلال للعراق ومرحلتين بعد الاحتلال، ففي 2002 كتب الدستور ومن ثم عرض على الأحزاب الكردستانية ونال مصادقة البرلمان كمشروع في العام نفسه، أما المرحلة الثانية فكانت بعد احتلال العراق وبدء مرحلة سياسية جديدة، فيه تمت مراجعة مشروع الدستور ليتوافق مع الدستور الاتحادي للعراق، استمرت المرحلة تلك حتى عام 2006،

(1) كاكل، مرجع سابق، ص 76 .

(2) الزيدي، رشيد عمارة ، مرجع سابق.

حيث عرض على البرلمان وطبع بعد ذلك كمسودة عرضت على الأطراف السياسية والنخب والمواطنين في الإقليم، المرحلة الثالثة والأخيرة انتهت بصياغة جديدة بعد الملاحظات التي قدِّمت في المرحلة الثانية، وصادق البرلمان على مشروع الدستور بأغلبية ثلثي أعضائه حيث صوَّت عليه بأغلبية 96 عضوًا من أصل 97 حضروا الجلسة لصالح مشروع الدستور ، ولقد جاء في هذا الدستور أن (كركوك) وغيرها من بعض المقاطعات العراقية تقع ضمن حدود الإقليم ، الأمر الذي استنكره القيادي في حزب الدعوة النائب علي الأديب الذي اعتبر مسودة مشروع إقليم كردستان باطلة تتجاوز المادة 140 من الدستور العراقي ، والخاصة بحل مشكلة المناطق المتنازع عليها . ومهما يكن من أمر فقد كانت أبرز ملامح الدستور الجديد على النحو التالي:

1 –المؤسسات الدستورية ، تتكون المؤسسات الدستورية الكردستانية العراقية من ثلاث سلطات (تشريعية، و تنفيذية ، وقضائية) وتتكون السلطة التشريعية للإقليم من مجلس واحد هو المجلس الوطني ولا يقل أعضائه عن 100 عضو ، بواقع واحد ممثل لكل 30 ألف يجري انتخابهم بالاقتراع السري والمباشر لمدة 4 سنوات .

ويمارس المجلس الاختصاصات التالية : تشريع القوانين ، وإقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية، تسمية رئيس السلطة التنفيذية ، إقرار الميزانية، الرقابة، تشكيل لجان لإجراء التحقيق ، وضع النظام الداخلي ، تشكيل لجان دائمة ومؤقتة ، وضع قواعد اتهام ومحاكمة أعضائه في حال إخلالهم بشرف القسم ، الفصل بين الطعون المقدمة في صحة انتخاب أعضائه ولا تبطل العضوية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الحاضرين [(1)] .

2 – السلطة التنفيذية ، وهي التي تتولى الإدارة في الدولة ، وتمارس مهامها وفق الدستور الاتحادي والمحلي ، وتضم في عضويتها رئيس الإقليم ومجلس الوزراء ..

3 – رئيس الإقليم ، يجري انتخابه سريا ومباشرا ، ولمدة 4 سنوات ، ويعتبر حلقة الوصل بين السلطات الاتحادية من جهة والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى . ويتولى رئيس الإقليم الاختصاصات التالية : إصدار القرارات ، إصدار القوانين الإقليمية التي يسنها البرلمان ، دعوة البرلمان للانعقاد في دوراته الاعتيادية والاستثنائية ، يرأس جلسات البرلمان ، يشرف على أعمال مجلس الوزراء، يصدر التكليف لمن يسميه البرلمان لرئاسة مجلس الوزراء ، يصدر تكليفا بتشكيل المجلس بعد نيل الثقة ، قبول استقالة الوزارة أو إقالتها عندما يسحب

(1) مولود، عمر محمد ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2009م ، ص 536– 537.

البرلمان الثقة منها ، الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية خلال مدة 15 يوم قبل انتهاء دورته أو حله "[1].

4 – مجلس الوزراء ، يضع السياسة العامة ، ويعد الموازنة ، ويعقد الاتفاقيات التجارية والمالية، ويحتفظ بعدد كاف من قوات الأمن الداخلي والشرطة ، ويصدر الأنظمة والتعليمات، ويشرف على أعمال الوزارات ، ويعين الموظفين ويحدد رواتبهم .

5 – السلطة القضائية ، يتميز القضاء الكردستاني بانفصاله تماما عن القضاء الاتحادي ، فهو مستقل ومنفصل .

ويشار هنا إلى أن قانون السلطة القضائية لإقليم كردستان كان قد صدر تحت رقم 14 لسنة 1992م ، حيث تم إنشاء سلطة قضائية مستقلة في الإقليم وأنه قد صدر تعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم 23 لسنة 2007 م الذي اعتبر طفرة نوعية وخطوة كبيرة في مسيرة استقلال القضاء في الإقليم ، لأنه بموجب القانون الأخير فصل القضاء كليا عن وزارة العدل والسلطة التنفيذية في الإقليم" [2] ، كما فصل عن القضاء الإتحادي وهنا تكمن الخطورة ، التي توحي بالتمهيد للإستقلال والإبتعاد عن الوطن الأم .

4 – تطور التجربة الانتخابية الكردية:

شهد إقليم كردستان العراق أول تجربة انتخابية له في 1992/5/19م إبان حكم حزب البعث في عهد الرئيس صدام حسين، حيث أعلن المجلس الوطني الكردستاني بيانه الفيدرالي يوم 10/4 من نفس العام، مستفيدا من المتغيرات التي طرأت في العراق بعد حرب 1991م والانتفاضة الكردية في شمال العراق، وما تبع ذلك من تحديد منطقة حظر الطيران لحماية الأكراد الذين نظروا إلى هذه المنطقة نظرة جغرافية كردية بإقرار دولي، إضافة إلى استغلالهم للضعف الذي لحق بالقوات العراقية بعد حرب الخليج الثانية، كما شهدت فترة ما بعد سقوط بغداد انتخابات ثانية هي الأولى من نوعها بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين وذلك في عام 2005م في نفس العام الذي شهد انتخابات عراقية أسفرت عن نجاح جلال طالباني لرئاسة الجمهورية، وكذلك تمرير الدستور العراقي الدائم الذي أقر سلطات الأقاليم في فصله الأول من الباب الخامس، حيث أعطى الحق للأقاليم بممارسة سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام الدستور العراقي باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية،

---

(1) مولود، محمد، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق ، ط2 ، كردستان: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2003م، ص 482.

(2) مولود، محمد عمر ، مرجع سابق ، ص 542.

بحيث أسفرت التجربة الانتخابية للإقليم عن انتخاب البرلمان لدورته الثانية، وانتخاب مسعود البرازاني رئيسا للإقليم، وفي العام 2009م جرت الانتخابات الكردية للمرة الثالثة منذ عام 1992م، وللمرة الثانية بعد سقوط بغداد، حيث فاز البرازاني مرة أخرى برئاسة الإقليم وفق فوز التحالف الكردستاني الذي جمع الحزبين الكبيرين في كردستان العراق ب 57% من أصوات الناخبين.

شهدت الساحة الكردستانية أول تجربة انتخابية بعد سقوط بغداد يوم 2005/1/30م متزامنة مع الانتخابات النيابية ومجالس المحافظات في العراق "بمشاركة 13 قائمة وكيانا سياسيا من مختلف التيارات والاتجاهات، حيث جرت زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 111 مقعدا، وأظهرت النتائج فوز ثلاث قوائم فقط في الانتخابات التي جرت وفق نظام القوائم المغلقة، وهي كل من القائمة الوطنية الديمقراطية التي ضمت الحزبين الرئيسيين، التي حصلت على 104 مقاعد، وقائمة الجماعة الإسلامية التي حصلت على ستة مقاعد، فيما حصلت قائمة الكادحين والمستقلين على مقعد واحد فقط" [(1)] حيث تم "انتخاب البرازاني يوم 2005/6/12م رئيسا للإقليم من قبل المجلس الوطني الكردستاني" [(2)] وفق نظام برلماني يشابه النظام السياسي المركزي في بغداد، "إلا أن رئيس الإقليم مسعود البرازاني أصدر قبل انتخابات عام 2009م قانونا بإجراء الانتخابات الرئاسية بالتصويت الشعبي المباشر، وبالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، وهو ما قرب شكل نظام الحكم في الإقليم للنمط الرئاسي الممتزج بسلطة واسعة للحكومة شبيه بالنظام السياسي الفرنسي" [(3)]

يتضح مما سبق أن الأكراد وفي ظل المصالحة الداخلية بين اكبر حزبين كرديين في شمال العراق، قد حققوا نجاحا باهرا في تجربتهم الديموقراطية التي أسفرت عن فوز كبير للتحالف القائم بين الحزبين الديموقراطي والاتحاد الوطني أمام بقية القوائم الكردية التي خاضت انتخابات الإقليم، وما كان لهم تحقيق هذا الفوز بدون المصالحة التي جاءت بعد سنوات من الصراع بين الجانبين، كما شهد إقليم كردستان عام 2009م الانتخابات الثالثة في منذ العام 1992م، والثانية بعد سقوط بغداد عام 2003م، حيث جرت الانتخابات يوم 2009/7/25م " وتم الإعلان عن النتائج خلال مؤتمر صحافي عقد في أربيل بحضور كل من فرج الحيدري رئيس المفوضية وحمدية الحسيني رئيسة دائرة الانتخابات في الإقليم الكردي فضلا عن عدد من أعضاء مجلس

---

(1) الشرق الأوسط، الانتخابات في كردستان ..، مرجع سابق .

(2) رئاسة إقليم كردستان، رئيس إقليم كردستان، www.krp.org

(3) محمود، رستم، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، ص 6 .

المفوضين، وكشفت المفوضية أن رئيس الإقليم مسعود برزاني فاز بولاية جديدة بعد أن حصل على 57ر69% من نسبة أصوات الناخبين في حين حصل منافسه (كمال ميراودلي) على 32ر25% بينما حصل (هلو إبراهيم محمد) على 49ر3% وحصل (أحمد محمد رسول نبي) على 04ر1% في حين حصل (حسين طه كرمياني) على 59ر0%، أما مقاعد البرلمان فقد حصلت القائمة الكردية والتي تضم الحزبين الكرديين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردي، والحزب الديمقراطي الكردي على 34ر57%" [1] إلا أن المعارضة الكردية احتجت على نتائج الانتخابات واتهمت القائمة الكردية بالتزوير،حيث " أرسل رئيس قائمة التغيير المعارضة بإقليم كردستان العراق نوشيروان مصطفى رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وسفراء الاتحاد الأوروبي ورئيسي الوزراء والبرلمان العراقيين والمنظمات الدولية اتهم فيها الحكومة الكردية بالتزوير" [2]وهكذا بدأ الإقليم يتبلور سياسيا من خلال خوضه غمار الديموقراطية بالانتخابات، وبتواجد معارضة كردية أيضاً على أرض الإقليم، مما يعني بأن الإقليم وبالرغم من احتجاج المعارضة الكردية على نتائج الانتخابات للعام 2009م آخذ نحو النضوج السياسي وأخذ موقعه السياسي على الخارطة السياسية في المنطقة، هذا ومع اقتراب موعد الانتخابات التالية للعام 2013م يثار جدل عميق بين الساسة الأكراد حول مدى جواز ترشح مسعود برازاني للانتخابات القادمة أم لا "وحسب قانون رئاسة الإقليم لا يجوز لشخص أن يرشح نفسه لمرة ثالثة لتولى منصب رئيس الإقليم، وشغل مسعود بارزاني منصب الرئاسة في عام 2005 بتخويل من قبل برلمان الإقليم وليس بالاقتراع العام كما أصبح الأمر لاحقا، ثم انتخب البارزاني لولاية ثانية في الانتخابات التي جرت عام 2009، ويثور الجدل الآن حول ما إذا كانت الدورة الأولى تعتبر دورة كاملة الشروط ما يعني انه لم يعد يجوز له تولي الرئاسة، أو ما إذا كان حساب الدورات يبدأ مع دورة 2009 وبالتالي يمكنه الترشح مجددا كما يرغب أنصاره" [3] وهذا الأمر يتوقع أن يثير خلافا كبيرا بين الفرقاء مع اقتراب موعد الانتخابات القادمة عام 2013م .

ويشار هنا، إلى أن القضية الكردية جزء من معادلة إقليمية ودولية لها حساباتها الخاصة التي تتقاطع مع حسابات الأكراد أحيانا، وتخالفها أحيانا أخرى، ولكن الأكراد وعلى ما يبدو قد استفادوا من تجارب الماضي وعملوا على صياغة تحالفات مرحلية وإستراتيجية مستقبلية مدروسة على أساس من توقع الاحتمالات والتحسب لها .

---

(1) إبراهيم، يوسف، المفوضية العليا تعلن نتائج الانتخابات الكردية، موقع موطني، 2009/7/31م، mawtani.al-shorfa.com

(2) مفكرة الإسلام، المعارضة تشكك في نتائج الانتخابات بكردستان العراق، 2009/7/28م، مرجع سابق

(3) الزمان، حزب البارازاني لم نتحدث عن التأخير أو التمديد لرئيس الإقليم، السليمانية- أربيل، 2013/4/14م ، www.azzaman.com

المبحث الثالث

أكراد العراق وخيارات مستقبل النظام السياسي

بعد استعراض ما سبق من معطيات تاريخية وسياسية للمسألة الكردية عامة، ومناطق النزاع خاصة، وفي ظل التدخل الإقليمي في العراق، وفي ضوء التأثير الدولي وبخاصة الأمريكي على الشأن العراقي يمكن استعراض السيناريوهات المتوقعة مستقبلا للعراق في ظل الخلاف على تفاسير نص المادة 140 من الدستور العراقي الدائم للعام 2005م، إضافة إلى تشكيل رئيس الوزراء المالكي لقوات ما يعرف بعمليات دجلة التي كادت أن تدخل في صراع مسلح مع قوات البشمركة الكردية عام 2012م، الأمر الذي يوجه الأنظار تجاه ما ستؤول إليه الحالة العراقية في المستقبل، وبدلالة المتغيرات على الساحة العراقية تبدو أن الأمور تتجه نحو عدة سيناريوهات متوقعة تتمحور بين الحرب والسلم، وما ستؤول إليه الحالة حربا أو سلما إلى إحدى ثلاث: تثبيت الفيدرالية الكردية من خلال التوافق على المشاكل العالقة وفي مقدمتها مناطق النزاع والحدود الإدارية للإقليم، أو التوجه نحو الكونفدرالية، أو تطور الأوضاع نحو الانفصال كما هو حال السودان مؤخرا.

أولاً – أكراد العراق بين خياري السلام والحرب

تتطلب سيناريوهات السلام ثلاثة احتمالات لمنع الصراع المسلح بين أربيل وبغداد، وبما أن مناطق النزاع بين الجانبين هي الطاغية على بقية الخلافات، فالأمر هنا منوط بها أكثر من غيرها، فمن المحتمل أن يتوافق الطرفان على تفسير واحد وواقعي ومنطقي لنصوص الدستور العراقي وبخاصة المادة 140 ، التي تتحدث عن كركوك ومناطق النزاع الأخرى التي لم تسمها المادة المذكورة، وعندها يمكن تحديد ماهية الحل، فإما أن تكون التفاسير لصالح بغداد وبالتالي يتم ضم هذه المناطق المتنازع عليها أو بعضها للعراق، وإما أن تكون التفاسير لمصلحة الأكراد فيتم ضم المناطق إلى كردستان كلها أو بعضها، وإما أن يتم تقسيم مناطق النزاع بين بغداد وأربيل وفق اتفاق مبرم بينهما، وهناك احتمال آخر بأن يتم عرض القضية على المحكمة الدولية والتي ستبث في القضية بعد سنوات طوال طبعا، وقرارها سيكون حتما نافذا، وتاليا إحلال السلام في المنطقة، وتثبيت مبدأ الفيدرالية فعليا على أرض العراق.

يتطلع أكراد العراق إلى مزيد من المكاسب السياسية في العراق، ويقف على رأس هذه المكاسب هو طموحهم نحو توسيع الرقعة الجغرافية لكردستان العراق، وجعلها ضمن الحدود الإدارية للإقليم، والاستفادة من الموارد الطبيعية في بعض هذه المناطق المختلف عليها مع بغداد، وبخاصة كركوك النفطية التي تستحوذ على رأس المطالب الكردستانية التي تقف بغداد

عائقا في طريقها، حيث ترى بغداد في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حليف مركزي، بحكم تبوء جلال الطالباني رئيس الحزب لرئاسة الجمهورية، الأمر الذي يشير إلى انقسام في الرؤية الكردية تجاه مواضع الخلاف بين بغداد وأربيل، حيث ينظر مسعود البرازاني، رئيس الإقليم إلى توسيع منطقة نفوذه عبر ما يعرف بمناطق النزاع، أو المناطق المستقطعة كما يطلق عليها الأكراد، في حين بات الطالباني ينظر إلى هذه المطالب بأنها تنزع منه كثيرا من صلاحياته وسلطاته، حيث أن الحزبين وبالرغم من حالة الوفاق القائمة بينهما مؤخرا، إلا أنهما في حالة تنافس محمومة لكسب مزيد من الصلاحيات والسلطات في البلاد، وفي مثل هذه الحالة قد تستغل دول الجوار الإقليمي الوضع التنافسي للحزبين الكبيرين، حيث يشار إلى أن إيران تقف على خط واحد مع حكومة بغداد التي يرأسها نوري المالكي الشيعي المذهب، بينما تقف تركيا على خط آخر نقيض من الخط الإيراني وبخاصة بعد اندلاع الثورة السورية التي تحظى بمعارضة كبيرة من جانب طهران، بينما تشهد دعما وإسنادا من أنقرة، الأمر الذي ينذر باستغلال الوضع الكردي العراقي المتنافس فيما بينه، والمتنازع فيما بينه وبين بغداد، وتاليا الصراع المسلح

واستنادا إلى ما سبق، سواء في حالة الحرب أو السلام، فإن العراق ذاهب إلى واحدة من ثلاث، إما الفيدرالية، أو الكونفدرالية، أو الانفصال، وهذا الأخير ما نرجحه لأنه ثمة حالات مشابهة، كالحالة السودانية، التي عانت ويلات الحرب بين الشمال والجنوب، ومن ثم اتفاق نيفاشا للسلام، ومن ثم الاستفتاء الذي قاد إلى الانفصال.

ثانياً – أكراد العراق وخيار الفيدرالية:

يعتبر النظام الفيدرالي، نظاما سياسيا تكون فيه السلطات مقسمة بين حكومة المركز الاتحادية، وبين الأقاليم الفيدرالية الأخرى ضمن حدود الدولة الاتحادية جغرافيا، حيث يكون هذا التقسيم مكفولا دستوريا "ويقوم النظام الفيدرالي النموذجي على أن الحكومة المركزية تمتلك السيطرة على مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، دون أن يمنع هذا من أن يكون لكل ولاية دورها العالمي الخاص بها، بالإضافة إلى مشاركتها في اتخاذ القرار على مستوى الدولة ككل" [1] حيث أن النظام الفيدرالي يعتبر شائعا في كثير من الدول التي تشهد تنوعا قوميا وطائفيا على أراضيها، ويعتبره العديد من المحللين السياسيين نظاما يضمن وحدة البلاد واستقرارها، إلا أن آخرين اعتبروه نظاما يزيد من الأخطار ويهدد سلامة الوحدة الجغرافية للدولة، واعتبروا أن المركزية الإدارية للدولة هي ضمان لوحدة البلاد من الانقسام حيث "لم تعد اللامركزية – الإدارية تناسب العالم المتطور باستمرار والمليء بالمشاكل، وغدت اللامركزية كأنها في غير أوانها، وعدم

(1) كاكل، مرجع سابق، ص 113-114 .

مناسبة اللامركزية تبدو لسبب تزايد الأخطار، مما يدعو للبحث عن أشكال جديدة للامركزية قادرة على الملاءمة أفضل مع مقتضيات العصر" [1]، هذا ويترتب على قيام الدولة الفيدرالية "ظهور نوعين من السلطات، سلطات اتحادية تتمتع بها الدولة الاتحادية، وسلطات محلية تتمتع بها الولايات أو الأقاليم أعضاء الاتحاد" [2] إلا كثيرا من النصوص الدستورية في الدول الاتحادية تكون موضع اختلاف في التفاسير بين المركز والإقليم، مما يثير عدم الاستقرار في الدولة الفيدرالية، الأمر الذي نلمسه في العراق من حيث الاختلاف على تفاسير المادة 140 من الدستور العراقي، وبخاصة ما يتناول موضوع مناطق النزاع التي لم يوضحها الدستور بالإسم باستثناء كركوك، إضافة إلى الخلافات القائمة بشأن العقود النفطية مع الشركات الأجنبية التي عقدتها حكومة الإقليم في كردستان العراق، واستنكرتها حكومة بغداد واعتبرتها خرقا للنص الدستوري.

وبالرغم من الخلافات بين بغداد وأربيل، إلا أن هناك رغبة جامحة لدى الأكراد في تحقيق فيدرالية ثابتة ومستقرة، وبخاصة في ظل مشاركتهم في إدارة الحكم من بغداد نفسها، ولما يرونه حصانة لكيانهم من أي مخاطر تأتي من دول الجوار المتنافسة على السيطرة والنفوذ في المنطقة، حيث ينظر الأكراد إلى تمزق قوميتهم بين عدة دول متجاورة ومتناحرة، يحمل عائقا أمام انفصالهم وتكوين دولة كردية كبرى لهم، كون ظروف العراق تختلف كليا عن ظروف دول الجوار، كما أن الرغبة الكردية تطمح إلى مزيد من المكاسب الجغرافية والاقتصادية، إضافة إلى تخوف الأكراد من أطماع الدول المجاورة التي تشهد صراعا مريرا مع أكرادها كأيران وتركيا اللتان تتنافسان على النفوذ والسيطرة على المنطقة، مما يجعل من الهاجس العسكري عامل مهم في تكريس مفهوم الفيدرالية لدى الأكراد "حيث يمثل هذا العامل خوف الدول الصغيرة من القوى الكبرى والمجاورة الطامعة، والشعور بخطر الإجتياح العسكري وما يترتب عليه من ضرورة إقامة نظام دفاعي مشترك" [3]، إضافة إلى ما يراه الأكراد ضرورة ملحة تجاه قبول مبدأ الفيدرالية من حيث التقارب الجغرافي مع بغداد، والاشتراك في مسألة الديانة، حيث أن الأكراد مسلمون كما هو حال الغالبية العراقية، حيث "أن الاشتراك في القومية أو اللغة أو الدين قد يكون من الأسباب البارزة لإقامة الاتحاد الفدرالي بالانضمام، فبالاشتراك في الروابط المذكورة تكون إمكانية العمل

---

(1) rivero (jan) . droit administrative. Dalloz.1995.p.208-210

(2) Rebecca, w . international law,4th edition,London,2002,p.51

(3) William riker .h, federalis, origin, operations, significance, little brown and com pany,boston and tornoto,1964,p.17 .

سوية أكثر سهولة ويسرا" [1] ويضاف إلى ما سبق الإرادة الأمريكية لتكريس مفهوم الفيدرالية التي ترى فيها واشنطن عاملا من عوامل إضعاف العراق، وضمان عدم عودته لمعارضة السياسة الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى اعتبار الأمريكان بأن الفيدرالية في الوسط العربي والإسلامي المتشرذم والمتناحر قد تقود إلى الانفصال لاحقا كما كان الحال مع السودان، وهو ما تريده الإدارة الأمريكية للعراق من تفتيت وتجزئة وإضعاف لتبقى حليفتها إسرائيل متفردة بالقوة العسكرية في المنطقة، ومن هنا يبدو أن الفيدرالية العراقية ستبقى مستمرة إلى زمن بعيد وفق المعطيات السابقة إذا ما أضفنا ما قاله جلال طالباني في حديث "أجراه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية يوم 8 نيسان 2006م :إن فكرة انفصال أكراد العراق عن جمهورية العراق أمر غير وارد وغير عملي، لكون أكراد العراق محاطين بدول ذات أقليات كردية لم تحسم فيها القضية الكردية بعد، وإذا ما قررت هذه الدول غلق حدودها، فإن ذلك الإجراء يكون كفيلا بإسقاط الكيان المنفصل من العراق" [2] ويدل هذا التصريح على مدى معرفة الطالباني بصعوبة أمر الانفصال، مستشهدا بالحالة الإقليمية التي لا تسمح بمثل هكذا وضع، حيث أن دول الجوار الإقليمي لا تود مزيدا من الاستقلالية الكردية، تخوفا وتحسبا من انتقال العدوى إلى أكرادها.

ثالثاً – أكراد العراق وخيار الكونفدرالية:

الاتحاد الكونفدرالي، "هو اتحاد بين دولتين أو أكثر من الدول ذات الاستقلال التام بعد عقد معاهدة تحدد الأغراض المشتركة التي تهدف الدولة الكونفدرالية إلى تحقيقها ويتمتع كل عضو فيها بشخصيةٍ مستقلة عن الأخرى وتديرها هيئات مشتركة، تتكون من ممثلين من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة وهذه الهيئة تسمى الجمعية العامة أو المؤتمر وأعضائها يعبرون عن رأي الدول التي يمثلونها، وتصدر القرارات بالإجماع، وتعتبر نافذة بعد موافقة الدول الأعضاء عليها" [3]، بما يعني أن الاتحاد الفيدرالي أكثر استقلالية من النظام الكونفيدرالي، ما يعني قيام دولتين مستقلتين أو أكثر بالاتحاد لتحقيق أهداف مشتركة، بموجب عقد يتم بينهم كما هو حال الاتحاد الأوروبي، هذا ويتميز الاتحاد الكونفدرالي عن الفيدرالي بما يلي:

"1- لكل دولة عضو من أعضاء الاتحاد الكونفدرالي ممارسة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الفعلي، أما أعضاء الدولة الفيدرالية فلا يحق لهم ذلك ويكون التمثيل الدبلوماسي والسياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية في الدولة الفيدرالية (الحكومة المركزية)

---

(1) where k.c, federal government,oxford university press, London, newyork,Toronto,fourth edition,1967,p.44-45 .

(2) كاكل، مرجع سابق، ص 142 .

(3) فوزي، صلاح الدين، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، 1991، ص 219 .

2- لدول أعضاء الدولة الكونفدرالية حق إعلان الحرب وليس بإمكان أعضاء الدولة الفيدرالية(حكومات الأقاليم) ذلك ، لأن ذلك من صلب صلاحيات الحكومة المركزية(الحكومة الفيدرالية)

3- الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الكونفدرالية حرب دولية، أما الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الفيدرالية فهي حرب داخلية (إقليمية)

4- كل خرق للقانون الدولي من قبل أحد أعضاء الدولة الكونفدرالية يتحمل نتائجه وحده وليس بقية الأعضاء والعكس هو الصحيح في الدولة الفيدرالية.

5- تشرف على الدولة الكونفدرالية هيئات مشتركة بين الدول الأعضاء ، أما في الدولة الفيدرالية الحكومة المركزية هي التي تدير الدولة وتترأس أعضائها.

6- يحق لكل دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي الانسحاب متى شاءت لكونها دولة مستقلة، أما أعضاء الدولة الفيدرالية فليس لهم الحق لأنهم يعتبرون أقاليم وجزء لا يتجزأ من الدولة الفيدرالية.

7- مواطنو الدولة الكونفدرالية يتمتعون بجنسية بلدهم وليست هناك جنسية موحدة للدولة الكونفدرالية، أما مواطنو الدولة الفيدرالية يتمتعون بجنسية الدولة الاتحادية الفيدرالية وهناك جنسية موحدة للدولة الفيدرالية عكس الدولة الكونفدرالية تتعدد الجنسيات بتعدد الدول.

8- في الاتحاد الكونفدرالي يتعدد رؤساء الدول بتعدد الدول، حيث لكل دولة رئيسها، أما الدولة الفدرالية (المركزية) تتميز بوحدة رئيس الدولة وسيادة موحدة ،أي الدولة الكونفدرالية لا تعتبر دولة موحدة تضم بين جنباتها دويلات أعضاء، بعكس الدولة الفيدرالية تعتبر دولة على الصعيدين الداخلي والخارجي" (1)

استنادا لما سبق، يتضح بأن الكونفدرالية تشترط الاستقلال التام للدول المتحدة، وليس وحدة أقاليم أو ولايات كما هو معمول به في النظام الفيدرالي الأكثر اندماجا، ولهذا يرى الباحث أن الأكراد قد يفكروا في مثل هذا الاتحاد مستقبلا مع كيانات كردية مجاورة في حال حصولهم (أكراد العراق وأكراد الجوار) على استقلال تام، وذلك بسبب صعوبة الوحدة الاندماجية بينهم بتأثير الصراع الداخلي فيما بين الأكراد في العراق ودول الجوار، كما أن أمر الكونفدرالية مع العراق ودول أخرى مجاورة أيضاً يقع ضمن الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل العراق بفعل عوامل الجغرافيا والديانة والتشابه الاجتماعي.

وبالنظر إلى نص الدستور الكردستاني يتضح مدى التخوف الكردي من خرق بغداد لنصوص الدستور المختلف على تفسير بعض بنوده، مما ينذر بإعادة النظر في الخيار الكردي،

---

(1) آدم، علي بهزاد، الفيدرالية والكونفدرالية والفرق بينهما، الحوار المتمدن، عدد 626، 2003/10/19م .

حيث تشير المادة 8 من الدستور الكردستاني إلى ما يلي : " لشعب كوردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في تحقيق نمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وقد اختار الاتحاد الحر بالعراق شعباً وأرضاً وسيادةً طالما يُلتزم بالدستور الاتحادي والنظام الفدرالي البرلماني الديمقراطي التعددي ويحترم حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وله إعادة النظر في اختياره لتحديد مستقبله و مركزه السياسي في الحالات التالية:-

أولاً-انتهاك حرمة الدستور الاتحادي بما يعد تراجعاً عن الالتزام بالنظام الاتحادي أو المبادئ الأساسية الدستورية للديمقراطية و حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ثانياً- انتهاج سياسة التمييز العرقي وتغير الواقع الديموغرافي في كردستان أو العمل على إبقاء على آثارها ونتائجها السابقة تراجعاً عن الالتزامات الدستورية الواردة في المادة 140 من الدستور الاتحادي" [1] حيث تأتي هذه المادة من الدستور الكردستاني لتضع التخوف من نقض بغداد للدستور العراقي في حسبانها، وتشير صراحة إلى أن أي اختراق للدستور العراقي بشأن الفيدرالية والمادة 140 قد تؤدي إلى تغيير إستراتيجية الأكراد في تقرير مصيرهم الذي يشير بوضوح إلى طلب الاستقلال، الذي إن تم لاحقا فإنه سيكون مقدمة للدخول في اتحاد كونفدرالي مع العراق نفسه، ومع دول الجوار، كون الإقليم لم يعد مهيئا للاستقلال التام والانفراد بتدبير أموره، كونه يعيش في محيط ساخن يشهد تداخلا كبيرا للمصالح الإقليمية والدولية التي قد تفرض نفسها على الواقع الكردستاني وتجعله يقبل بالكونفدرالية لتعزيز موقعه السياسي في المنطقة.

يشار إلى أن مفهوم الاتحاد الكونفدرالي كان مطروحا بين الأكراد أنفسهم في العراق، بعد انقسام الإقليم إلى إدارتين في السليمانية وأربيل حيث " دأب الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) على المطالبة بحكم ذاتي للأكراد، وقاتل الحزب عبر سنوات طويلة للوصول لهذا الغرض، أما الحزب الآخر . وهو الاتحاد الوطني الكردستاني . بزعامة (جلال الطالباني) فقد جعل قضيته التي يناضل من أجلها: حق تقرير مصير الشعب الكردي. ويقترح الحزب إدارة كونفدرالية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق، ويَعدُّ هذا حلاً وقتياً آنياً" [2] إلا أن المصالحة بين الحزبين، وما تلا ذلك من تقاسم للسلطة، والتوحد في قائمة انتخابية واحدة ألغى طرح الكونفدرالية الكردية – الكردية، إلا أن الأمر بات مطروحا كحل مع بغداد، بحيث يسعى الأكراد إلى استقلال تام لقاء بقائهم على اتحاد كونفدرالي مع العراق.

---

(1) المجلس الوطني الكوردستاني – العراق، مشروع دستور إقليم كردستان – العراق، لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كوردستان- العراق، 2006/8/22م .

(2) كامل، عبد العزيز بن مصطفى، تقسيم العراق الضرر والضرورة، صيد الفوائد، www.saaid.net

" إن الالتباس والتناقض في الخطاب السياسي الكردي، بين المطالب القومية (الجغرافية) بالتوسع الإداري للإقليم وضمّ كركوك والموصل وصولا إلى أطراف بغداد الشرقية، وبين المطالب السياسية بتثبيت حق إدارة المركز وحصره في يد الطالباني، ليس مجرد التباس أو تناقض عابر يمكن حله بتعديل أو تلطيف هذا الجانب من المطالب أو ذاك، بل هو تناقض مصمّم لحصد وجنيّ منافع كثيرة، منها تفادي تطورات مأسوية متوقعة في الإقليم قد تعصف بمستقبل الفدرالية الكردية كمشروع، إنه تناقض تمت هندسته بعناية .. ولذلك، لم يقدم الحزبان الكرديان (الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني) حتى اللحظة أي مقاربة سياسية وفكرية (وقانونية) للفصل بين مطلب الفدرالية، أي قيام الإقليم الكردي كدولة مستقلة بحكم الأمر الواقع، وبين مطالب الكونفدرالية التي تتمثل في الحصول على مكاسب في الحكومة المركزية. أي هل يريدون فدرالية من العراق الممزق أم كونفدرالية معه؟ ويبدو أن هذا الفصل بات مستحيلا مع تعقد مشكلة قيام فدرالية كردستان نفسها التي باتت تصطدم بمشكلات داخلية وإقليمية، قد تجعل من تحقيقها الآن أو في المستقبل المنظور أمرا مستحيلا" [(1)] ويتضح هنا في ظل التناقض في الخطاب السياسي الكردي، أن الأكراد باتوا يتطلعون إلى مزيد من الاستقلال السيادي والإداري في الإقليم، مع تطلعهم مع جني مكاسب سياسية واقتصادية من بغداد، ويظهرون من خلال ذلك أنهم يريدون أكثر من الفيدرالية وأقل من الكونفدرالية التي ستفقدهم كثير من المزايا السياسية في بغداد، إلا أن تطورات الخلاف بين بغداد وأربيل قد تقودهم يوما ما وبتأييد أمريكي لطلب الاستقلال لقاء تعهدهم بكونفدرالية مع العراق.

رابعاً – خيار الإنفصال الكردي عن الوطن الأم:

الانفصال مصطلح طالما يظهر على وسائل الإعلام، مذكرا بانفصال جنوب السودان عن شماله، حيث هيأت الظروف السياسية في السودان، إضافة إلى التدخل الأمريكي والإسرائيلي المساند للجنوبيين، لإعلان الانفصال الذي جاء بعد اشتباكات وصراعات مريرة منذ عقود مضت، تلاها اتفاق سلام في نيفاشا، بكينيا، ومن ثم مرحلة انتقالية اختتمت باستفتاء جنوبي أدى إلى اختيار الجنوبيون للانفصال والاستقلال، وما إن تم أمر الاستقلال عام 2011م حتى ظهرت للعيان خلافات جيوسياسية أخرى في منطقة أبيي النفطية كادت أن تودي بالمنطقة لحرب أخرى بين الشمال والجنوب، وهذا ما نلحظه تماما في الحالة العراقية، فالصراع المرير منذ سنوات في العراق بين الأكراد في الشمال وبغداد، هو نفس الصراع بين الجنوب والشمال السوداني، والرغبة الأمريكية في تمزيق العراق، هي نفس الرغبة في تمزيق السودان الشاسع جغرافيا، و اتفاق نيفاشا

---

(1) الربيعي، فاضل، ماذا يريد أكراد العراق .. فدرالية أم كونفيدرالية؟ ، الجزيرة نت، 2010/7/14م، www.aljazeera.net

يشابه اتفاق الفيدرالية في العراق، من حيث تقاسم السلطة والعائدات أيضاً بين الجانبين، وأبيي النفطية الحدودية هي نفسها كركوك النفطية الحدودية أيضاً في العراق، ولم يتبقى إلا الذريعة التي يتخذها الأكراد جسرا للقفز نحو الاستفتاء وتاليا الانفصال الحتمي، حيث تشير الدلائل الخلافية العميقة بين بغداد وأربيل على مناطق النزاع، واختلاف التفسير للمادة 140 وغيرها من الأمور السيادية، إلى أن المنطقة ذاهبة نحو الانفصال لا محالة، حيث يعتب الكرد أن السودان نموذجا يحتذى به، إلا أن الأكراد سيصطدمون مع دول الجوار الإقليمي التي يقطنها كرد آخرون، في محاولة منهم لمنع أي تمدد للدولة الكردية في بلادهم، وبالرغم من هذا التخوف إلا أن الرغبة الكردية تنمو كلما دب الخلاف بين أربيل وبغداد، حيث أشار مسعود البرازاني موضحا "من الممكن أن ينظم الأكراد في العراق استفتاء لاتخاذ قرار حول ما إذا كانوا يرغبون بالبقاء في ظل نظام دكتاتوري وتحت سيطرة بغداد أو يريدون العيش في دولة مستقلة، وقبل ذلك بيومين، قال البرزاني: إنه سيبدأ بالتشاور مع رئيس الجمهورية جلال الطالباني والأطراف الكردية لبحث مسألة استقلال كردستان، لأنها في خطر كبير، مؤكداً أنه إذا كان لا بد من التضحية بالدماء، فالأفضل أن تكون لأجل الاستقلال لا لأجل الفدرالية" [1] . ويستشف من هذا التصريح أن البرازاني يسعى للانفصال عاجلا أم آجلا، إلا أن الوضع السياسي الكردي المعقد سيثير خلافات أخرى بعد الانفصال كحال السودان التي انفصل جنوبها وبقيت المشاكل قائمة على منطقة أبيي النفطية، وعلى حقوق الجنوبيين القاطنين في الشمال، وحقوق العرب الشماليين القاطنين في الجنوب، الأمر ذاته سينشأ في العراق عند الانفصال حيث يقطن العراق من خارج حدود الإقليم كردا يطلق عليهم الكرد الفيليون، " الذين باتوا يشعرون بأنهم ، تم التلاعب بهم من قبل الساسة العراقيون، الذين يحاولون كسب أصواتهم، في الوقت الذي لا يوجد لهم حزب يمثلهم، ولذلك لديهم شعور بالظلم في أجواء العراق الجديد" [2]

واستنادا إلى تنوع الجغرافيا الكردية في العراق، واختلاف طوائفهم، فإن قرار الانفصال لن يحل المشكلة من جذورها، بل سيظهر للسطح مشاكل أخرى إضافية من حيث الأكراد القاطنين خارج الإقليم، حيث سيظهرون بمظهر الأقلية المضطهدة في العراق، وسيتكرر سيناريو الخلاف

---

(1) الدجيلي، زهير، البرازاني يهدد بالاستفتاء على استقلال كردستان في سبتمبر، القبس، عدد 12901، 2009/4/29م .

(2) Al- Sabawi, Jasim, Fayli Kurds Struggle in Iraq and Kurdistan, rudaw.net,2012,http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2012/1/kurdsiniraq150.htm

التركي العراقي، عندما كانت أنقرة تطالب بحقوق التركمان في العراق، في حين طالبت بغداد بالحقوق العربية في تركيا، وعليه ستعود دوامة العنف من جديد، وقد تصل الأمور إلي الصدام المسلح بين الجانبين، إضافة إلى ما سيعانيه الأكراد من التدخل الإقليمي الإيراني والتركي، الذي يتخوف من أن تصبح الدولة الكردستانية المنفصلة عن العراق، حاضنة للهاربين من حكوماتها، وعليه ستنشأ خلافات بين الكرد وجيرانهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى الضغط التركي على الكرد باستخدام ورقة المياه النهرية، كما كان الحال عليه بين أنقرة ودمشق، هذا بالإضافة إلى تنامي التيار السلفي الجهادي في الوسط الكردي، الذي سيتعامل مع حكومة أربيل في حال انفصالها كحكومة علمانية لا تطبق الشريعة الإسلامية شأنها في ذلك شأن البلدان المجاورة، الأمر الذي سيضع الأكراد في صراع داخلي.

ومع كل ما سبق، فالأكراد ذاهبون نحو الانفصال والاستقلال الذي من المحتمل حدوثه بعد ازدياد الهوة بين أربيل وبغداد على مناطق النزاع وغيرها من مواضع الخلاف، التي قد تقود إلى حرب دامية تنتهي باتفاق يقتضي الاستفتاء وتاليا الانفصال على غرار الحالة السودانية.

ويتوقع أيضاً إلى أن إسرائيل ستفعل فعلها في كردستان لتفعيل مبدأ الانفصال، شأنها في ذلك شأن السودان، سعيا نحو إضعاف العراق، وضمان عدم عودته إلى سابق عهده المعادي للكيان الإسرائيلي، لتبقى إسرائيل متفردة بقوتها العسكرية المتفوقة في المنطقة، حيث " استند الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق على مبدأ سياسي اتبعه قادة الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل يقوم على مصادقة المحيط غير العربي كالأتراك والإيرانيين والأقليات الإسلامية وغير الإسلامية كالأكراد العراقيين والمسيحيين لأن إسرائيل تعيش في بيئة معادية لها" [1] واستنادا إلى هذا المفهوم فإن إسرائيل لن تتوانى لحظة عن دعم وإسناد المطلب الكردي بالانفصال والاستقلال، بهدف تفتيت العراق وإضعافه، حيث " نشطت إسرائيل حالياً أكثر من السابق على خط الأكراد فنشرت ضباط الموساد وأعدت الكوادر الخاصة للإسهام في تفتيت العراق، وثمة أنباء مؤكدة عن تدريب منشقين إيرانيين وأكراد إيرانيين ليكون لهم دور في إضعاف وحدة العراق حيث لعب الأكراد دوراً مؤثراً في إنهاء وحدة العراق وتوسيع نفوذ إسرائيل ومواكبة الأمريكيين في معظم حلقات التفكيك والتدمير والبلقنة ولم يكتف الإسرائيليون بتكثيف التصفيات وعمليات الذبح بين الشيعة والسنة والأكراد بل أبعدوا شيعة إيران عن شيعة العرب وعن شيعة المقاومة وفصلوا بين سنة السلطة وسنة المتشددين وتركوا السلاح يتسرب عبر الحدود وجهزوا كل شيء للانفجار الكبير في العراق، وقاموا بقتل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات إما بقتلهم أو تهجيرهم أو سجنهم وقاموا بسرقة الآثار العراقية ونهبها وتحويلها إلى إسرائيل كل هذا بأيدي كردية وعملاء

(1) العراقي، سيف الدين أحمد، العلاقات الكردية الإسرائيلية، شبكة ذي قار، 2010/9/7م.

للموساد الإسرائيلي وهم يعملون الآن على ترسيخ قيام دويلات داخل العراق منها الدولة الكردية التي ستكون سكين في خاصرة العرب، وعلى تصنيع نظام عراقي يقيم علاقات إيجابية مع تل أبيب في اغتصاب الأرض و امتصاص آبار النفط وتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات" [1] حيث أن العقلية الدينية اليهودية تسير وفق تعاليم توراتية تلمودية تفيد بتوسع دولة إسرائيل من نهر النيل في مصر، وحتى نهر الفرات في العراق، وهذا ما تسعى إليه تل أبيب من خلال مد نفوذها في شمال العراق لزعزعة الأمن والاستقرار حتى تنفيذ مخطط الانفصال.

بناء على ما سبق، وفي ظل الإرادة الدولية لتفتيت العراق وإضعافه، ومع حالات التدخل الإقليمي في العراق، إضافة إلى فشل لجنة تنفيذ المادة 140 ، فإن العراق من المحتمل أن يذهب للانفصال، ولكن هذا الانفصال لا بد له من محركات ومقومات، التي يراها الباحث في سيناريوهات الخلاف وظهور التخاصم الإعلامي، وتبادل الاتهامات، وحشد للقوات، ومن ثم الاشتباك، وتاليا التدخل الإقليمي والدولي وإنهاء الصراع المسلح، يتلو ذلك اتفاق بين بغداد وأربيل يتم بموجبه إعطاء فترة انتقالية للأكراد وبغداد للتعايش السلمي أو الفصل، وتنتهي المدة المقررة يتلوها استفتاء شعبي كردي يقضي بالانفصال، ومن الممكن أن تعترف الأمم المتحدة بدولة كردستان العراق، وستتحول فيها القنصليات إلى سفارات، وستنشط إسرائيل هناك باسم الاستثمار وإعادة الإعمار، وستفعل فعلها الأمني المحرض والممول لاستئناف حالة الصراع وإبقاء البلاد تحت سوط الخلافات، وستنشأ الخلافات من جديد حول ما تبقى من مناطق النزاع التي تطلق عليها كردستان مناطق الاستقطاع، إضافة إلى ما سينشأ من خلافات حول استحقاقات الأكراد بأثر رجعي في العائدات النفطية وغيرها، وبروز مشكلة السكان الأكراد في العراق، والعرب في كردستان، وستبقى المنطقة قابعة على شفير لهب من نيران الحرب مرة أخرى، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار احتمالية وقوع الخلافات الداخلية بين الحزبين المتنافسين، وبين الحزبين والمعارضة الكردية، وما بين الحكومة والحركات الكردية الإسلامية السلفية الجهادية التي باتت تنظر إلى حكومة أربيل، حكومة علمانية كافرة يجب قتالها، مع ما ستعانيه حكومة كردستان من خلافات مع دول الجوار التي تعاني من حركات تمرد كردية ستنشط بعد الانفصال، في محاولة منها لتقليد الحالة العراقية، مما يجعل من كردستان العراق حاضنة للفارين من دول الجوار، ما يدفع إلى مطالبة دول الجوار بتسليمهم والكف عن مساندة المعارضة الكردية، الأمر الذي قد يثير حالة من عدم الاستقرار وبخاصة بين الكرد وتركيا وكذلك مع إيران.

وخلاصة القول إجمالاً، إن الأوضاع السياسية لأكراد العراق قد أثرت على علاقاتهم بالقوى الدولية إبان احتلال العراق عام 2003، حيث تطورت علاقة الأكراد بدول الاتحاد

---

(1) اخميس، حنان، أصل الأكراد، ج3، وزارة الخارجية الفلسطينية، الدائرة السياسية، مرجع سابق.

الأوروبي، إضافة إلى عدد من القوى الدولية الأخرى مثل ، الأمم المتحدة ، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية. وقد تميزت هذه العلاقة بمزيد من التقدم والتطور بعد حصول الأكراد على استقلال فيدرالي مكفول دستوريا، و يتضح ذلك من خلال التطور السياسي لأكراد العراق الذي انعكس بشكل مباشر على سياساتهم الخارجية تجاه المجتمع الدولي، حيث أقام الأكراد علاقات، أو على الأقل لم يمانعوا من إقامة علاقات حتى مع الدول التي عارضت الحرب على العراق، وذلك من باب دعم وإسناد وتثبيت كيانهم الجديد الذي حظي باستقلالية فيدرالية مكفولة دستوريا .
وقد أبدت الدول الأخرى التي أيدت أو عارضت الحرب على العراق مرونة في التعاطي مع الواقع الجديد الذي أفرز كيانا سياسيا فيدراليا في العراق، مع دعوتهم إلى الحفاظ على وحدة العراق جغرافيا، حيث تعود هذه المرونة إلى الأمر الواقع الذي تم ولا بد منه، وعليه بدأت تنظر هذه الدول إلى مصالحها قبل أن تنظر إلى مبادئها، وبخاصة أن العراق عامة وكردستان خاصة تحظى بكثير من المشاريع الاستثمارية التي تجلب الربح والمنفعة لكل من يتعامل مع الإقليم ويعترف بكيانه، إضافة إلى كسب وطلب رضى الإدارة الأمريكية التي ساهمت بشكل كبير في إرساء دعائم الفيدرالية دستوريا .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

يتضح مما سبق أن أكراد العراق خاضوا تجارب عديدة على مدار تاريخهم منذ جمهورية مهاباد وحتى قيام الفيدرالية الكردستانية وفق الدستور العراقي للعام 2005م، حيث تميزت الفترة ما بين جمهورية مهاباد والفيدرالية بالعنف المسلح سواء بين الأكراد والنظام العراقي، أو بين الأكراد أنفسهم، إلا أن الأكراد ومن خلال تجربتهم المريرة مع النظام وتحالفاتهم المتغيرة دوما باتوا على يقين بضرورة تغيير إستراتيجيتهم القتالية بعد سقوط بغداد عام 2003م إلى الإستراتيجية السياسية والدبلوماسية لنيل مزيد من المكاسب السياسية والسيادية وبخاصة في ظل الدستور العراقي الدائم الذي أعطى ولأول مرة في تاريخ العراق حقوقا سياسية كبيرة يقف على رأسها إقرار الفيدرالية الكردية في العراق، إلا أن الاختلاف على مناطق النزاع مع بغداد قد يعيد عقارب الساعة للوراء إذا ما تم التوافق على تفسير واضح للمادة 140 الدستورية التي تتناول مسألة كركوك ومناطق النزاع الأخرى، وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية التي باتت تولي القضية الكردية اهتماما ملحوظا من خلال مكاسبهم السياسية الجديدة في العراق، وكذلك في ظل التدخل الإقليمي في العراق وبخاصة الإيراني المساند لبغداد التي يحكمها حزب الدعوة الشيعي المتحالف مع إيران، والتركي المتنافس على السيادة والنفوذ في المنطقة، والمتخوف من انتقال العدوى العراقية إلى تركيا التي تشهد حالة توتر مع أكراد تركيا منذ عقود من الزمان، الأمر الذي ينذر بعواقب صراعية بين بغداد وأربيل.

وبما أن التجربة الكردية العراقية جاءت وفق معطيات المحتل الأمريكي والبريطاني، حيث صيغت مواد الدستور والتشكيلات القيادية من قبله تحت إشراف أمريكي بامتياز، فإنها تبقى منقوصة ولا تعتبر نموذجا يحتذى به، لأنها تجربة فيدرالية أو دستورية أو انتخابية تناغمت مع رغبة المحتل أكثر من انسجامها مع مقابلها من الشعب العراقي، إلا أن الأكراد كقومية عاشت عقودا من الزمان في العراق، وأصبحت بحكم ترسيم الحدود بعد الحرب العالمية الأولى تحت العلم العراقي، فإن حقوقهم أصبحت واقعية لا مناص منها، ويجب أخذها بعين الاعتبار، وعدم تكرار أي خطأ نجم عن مسلكيات الأنظمة السابقة، كما يجب التركيز على الوحدة الإسلامية بين الكرد والعرب، والتقريب بينهما على هذا الأساس ، إضافة إلى أساس الجغرافيا والعادات والتقاليد والعيش المشترك، وذلك من خلال تفعيل الديموقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وقبول مبدأ التعددية والشراكة السياسية.

يتبين من خلال تتبع المسيرة التاريخية، والتطور السياسي المتعاقب لأكراد العراق، بأن حالة العداء الأمريكي للرئيس صدام حسين، صبت بشكل مباشر في كاس المصلحة الكردية في العراق، ولولا حالة العداء هذه، لما تمكن الأكراد من تحقيق أي شيء يذكر في البلاد، مع ما يمكن إضافته من حالات التنكر للحقوق الكردية من قبل حكومات بغداد المتعاقبة، والتي جاءت متقاطعة مع الأهداف الأمريكية لتدمير العراق وإقامة نظام بديل، يضمن عدم معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة،

لقد قامت دراستنا هذه على أساس التساؤل الرئيس للدراسة، ما تأثير الاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق ؟ حيث تبين بشكل واضح أن الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003م – 2011م جاء بهدف تدمير قدرات العراق العسكرية، وإنهاء حكم البعث المعارض للسياسة الأمريكي في المنطقة، واستمرار السيطرة الأمريكية على السوق النفطية في الخليج، وضمان حماية كيان إسرائيل من أي عدوان عراقي في المستقبل، وإيجاد حكومة متوافقة مع المفهوم الأمريكي للمنطقة، وهذا ما وجدته في المعارضة العراقية، الشيعة والأكراد الذين كانت لهم صولات وجولات من الصراع والخلاف العميق مع البعث العراقي، وهنا توافقت التوجهات بين المعارضة العراقية، والأهداف الأمريكية لتدمير قوات العراق، وإنهاء حكم الرئيس صدام حسين، واستبدال حكومته بحكومة من المعارضة العراقية المظلومة في العهد السابق (على حد تعبير الإدارة الأمريكية) حيث تم عقد مؤتمر لندن قبيل الحرب على العراق، حيث تم التوافق على حكومة عراقية لا بعث فيها، وباتت المعارضة العراقية ورقة رابحة في يد الأمريكان الذين واجهوا معارضة دولية للحرب على العراق، إلا أن المخطط الأمريكي البريطاني مضى قدما إلى الأمام، حيث تم الاحتلال عام 2003م، وتم تعيين حاكم مدني للعراق يحمل الجنسية الأمريكية ويدين بالمسيحية، ويتكلم بالإنجليزية، وأخذ يدبر الأمر ويرتب الأوراق وفق هوى السياسة الأمريكية، حيث تبوء الشيعة والأكراد كرسي القيادة في بغداد، وأصبح مجلس الحكم العراقي الانتقالي مجلسا طائفيا بامتياز، تلاه الدستور العراق الدائم الذي أقر مشروع الفيدرالية تمهيدا لتفتيت العراق، ووضع أسس ضعفه وقلة حيلته مستقبلا، وجاءت المادة 140 التي ينقص نصوصها تفسير ملائم، وبقيت على عواهنها تشتكي ضبابيتها، وكأن الأمر بات مدبرا للمادة 140 لتبقى دون تفسير، ويبقى الخلاف قائما بين أربيل وبغداد لعقود أخرى من الزمان قد يستغلها الغرب في تبرير تدخله في الشئون العراقية لاحقا.

وهكذا تتضح صورة التأثير المباشر للاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية للأكراد في العراق، من خلال تبوء جلال الطالباني لرئاسة الجمهورية، وهوشيار زيباري الكردي لوزارة الخارجية، ومسعود البرازاني لرئاسة الإقليم، وتفرد الإقليم الكردستاني بالفيدرالية التي باتت تحظى

باعتراف دولي واسع، وهذا التطور السياسي للأكراد قاد الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولا: النتائـج :

من خلال العرض السابق، خلص الباحث إلى جملة نتائج ترتبت على مدى التغيرات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية، وفق ما يلي :

1- أن الأكراد وعلى مدار عقود من الزمان، سيطر على فكرهم مفهوم ومبدأ الاستقلال، وتكوين دولة كردستانية كبرى، تشمل كافة مناطق تواجدهم في العراق وإيران وتركيا وسوريا، حيث خاضوا معارك ونزفوا دماء على هذا الموقف.

2- أن حكومات بغداد المتعاقبة أعطت ظهرها للحقوق الكردية في العراق، ولم تتفهم كيفية التعامل مع التنوع العرقي في البلاد .

3- أن الأكراد وفي ظل مظلوميتهم القومية في العراق، باتوا يتطلعون إلى تحالفات إقليمية ودولية، تعينهم على مواجهة النظام من أجل الضغط عليه، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم السياسي في البلاد.

4- الخلافات التي شهدتها بغداد مع أنقرة وطهران ودمشق، ساعدت الأكراد على استغلال ظروف الخلاف، واستعانت بالمعونات والمساعدات التي كانت تقدمها هذه الدول للأكراد، بهدف تضييق الخناق على النظام العراقي، لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية المختلف عليها.

5- لم يثبت الأكراد في العراق على حليف ثابت ودائم، بل اتجهت سياستهم نحو التغيير والتبدل، حسب ما تقضيه المصلحة الكردية في العراق.

6- لم يجد الأكراد حرجا في التحالف مع الإدارة الأمريكية قبيل وإبان حربها على العراق، في سبيل تحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ عقود من الدماء والأشلاء والملاحقة.

7- تقديم الأكراد لعامل القومية على عامل الدين.

8- وفرت قضية قصف حلبجة بالسلاح الكيميائي، فرصة ثمينة للأكراد الذين وظفوها لصالح قضيتهم، حيث وجدت تضامنا دوليا غير مسبوق.

9- صياغة الدستور العراقي عام 2005م في ظل الاحتلال الأمريكي، كرست مفهوم الفيدرالية التي تفرد بها الأكراد في العراق، وكذلك المادة 140 من الدستور التي تناولت كركوك النفطية بالاسم على اعتبارها من مناطق النزاع بين أربيل وبغداد.

10–تعمد لجنة صياغة الدستور وتحت التأثير الأمريكي، ترك تسمية بقية مناطق الصراع دستوريا للإبقاء على حالة الصراع بين أربيل وبغداد، لضمان بقاء العراق بلدا غير مستقر، مما يعطي مبررا آخر للتدخل الأمريكي في المنطقة.

11–التأثير الإيراني على حكومة المالكي الشيعية، لمنع توسيع نفوذ الإقليم الكردستاني، لضمان عدم انتقال العدوى إلى الجانب الإيراني، والوقوف في وجه أكراد إيران التي باتت تتخوف من جعل الإقليم مسرحا للهاربين من حكومتها، واستغلالهم (الهاربين) لظروف الحرية في الإقليم وإعادة صفوفهم مما يهدد الأمن القومي الإيراني.

ثانيا: التوصيات :

من خلال تتبع الأحداث التاريخية، والمتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية، خلص الباحث إلى جملة من التوصيات على النحو التالي :

توصيات تتعلق بالجانب الكردي :

التركيز على عامل الدين قبل عامل القومية، فالروابط الدينية الإسلامية التي تربط الأكراد بمحيطهم الإسلامي، تعتبر أكبر بكثير من موانع العامل القومي، والرجوع إلى التاريخ الإسلامي، الذي وضع صلاح الدين الأيوبي الكردي المسلم قائدا للجيش الإسلامي إبان فتح بيت المقدس من الصليبيين.

1- وضع التقارب الجغرافي الكردي العربي، مع التشابه في العادات والتقاليد الإسلامية موضع الاعتبار، وجعلها ركيزة مهمة في العلاقات العربية الكردية.

2- عدم الالتفات إلى الخلافات الإقليمية مع بغداد، ورفض مبدأ التحالفات التي تصب في مصلحة الحكومات المتناحرة في المنطقة.

3- إعطاء الولاء للدولة الأم الحاضنة للأكراد في العراق، والدفاع عنها من مبدأ المواطنة والدين، والمصاهرة .

4- تحريم مبدأ الصراع الداخلي الكردي – الكردي، والعمل على حل المشاكل بالحوار .

5- اعتماد مفهوم الوسطية والاعتدال في أي صراع ينشب بين الأكراد والحكومات في دول الجوار، وعدم الانزلاق في مستنقع الصراع بين الجانبين، لعدم إعطاء أي ذريعة لأي دولة مجاورة للتدخل في شئون أكراد العراق، مع حق أكراد العراق في المطالبة بالحقوق الكردية في الدول المجاورة وفق المبادئ والقوانين الدولية، و مفهوم الحوار والسلام.

6- إدراك الأكراد بأن ما حازوا عليه من إنجازات سياسية بعد سقوط بغداد عام 2003م، ما هو إلا وفق المصلحة الأمريكية، التي باتت تتطلع إلى مصالحها في البلاد العربية،

وضمان سيطرتها على منابع ومصافي وسوق النفط في الخليج، وليس خوفا على المصلحة الكردية، أو تعاطفا مع مظلوميتهم.

7- العمل على حل مسألة مناطق النزاع وفق المفهوم الإسلامي، برعاية منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاحتكام إلى لجان تحكيم مختصة من الجانبين (العربي والإسلامي)، وعدم إتاحة الفرصة لأي تدخل غربي.

8- رفض أي دعوة تأتي في سياق الانفصال عن العراق، والعمل على مبدأ الوحدة مع الجغرافيا العراقية، كون الاتحاد قوة، والتفرق ضعف، وعدم إعطاء فرصة للمبدأ الاستعماري القديم القائم على فكرة (فرق تسد)

توصيات تتعلق بالجانب العراقي:

1- أخذ العظة، واستخلاص النتائج والعبر من ممارسات الأنظمة السابقة، التي تنكرت لحقوق الأقليات في البلاد، والعمل على تفاديها.

2- إعطاء الأكراد كامل حقوقهم القومية في البلاد، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الداعية للوحدة دون النظر للقومية أو العرقية، ومفاهيم القانون الدولي، وتفعيل مبادئ الديموقراطية، والعدالة، والمساواة، والشراكة السياسية، والتداول السلمي للسلطة.

3- رفض سياسة التهميش، وإعطاء الأقليات حقوقهم من العائدات النفطية وغيرها في البلاد، وعدم اعتماد سياسة الاحتكار للعوائد والوظائف.

4- إعطاء الأقليات حقوقهم في الوظائف الحكومية، وفق النسبة العددية لهم في البلاد.

5- الاهتمام بمناطق الأقليات وإقامة مزيد من المشاريع التطويرية، وترميم البنية التحتية فيها.

6- تحريم الصراع مع الأقليات مهما كانت الأسباب، والعودة إلى مبدأ التحكيم والحوار والسلام.

7- حل مشكلة المناطق المتنازع عليها مع أربيل، وفق التعاليم الإسلامية الداعية لمبدأ الشورى والحوار ونبذ الإقتتال بين المسلمين، وبرعاية من دول العالم الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وعدم إعطاء فرصة للغرب في حل هذه المسألة، لأن الغرب الصليبي يطمح إلى بقاء العراق تحت وطأة الصراع وعدم الاستقرار لمصالح سياسية.

8- تشكيل لجان محايدة ومختصة لمراجعة الدستور، وبخاصة المادة 140 ووضع تفسير واضح لنصوصها.

9- تحريم استخدام مصطلحات التكريد والتعريب في مناطق النزاع، واعتماد مبدأ المؤاخاة.

10- عدم الخضوع لتأثير دول الجوار، واعتماد القرار السياسي الوطني المستقل.

11- تفعيل مبدأ الشراكة السياسية، وإعطاء فرصة للعرب السنة للمشاركة في القرار السياسي .

12- فتح باب الحوار مع المجاميع المقاومة، وأحزاب المعارضة، والعشائر، للخروج من المأزق السياسي الذي يعصف بالعراق.

13- احترام مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على قوله تعالى:" {وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} [1]

---

(1) سورة الأنفال، آية 46 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا / الكتب السماوية

- **القرآن الكريم**

ثانيا / الكتب العربية

1- إبراهيم، نبيل ، تاريخ العصابات البرازانية والطالبانية وتآمراتهم على العراق ، ج5 ، الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، 2009م.

2- الإتحاد الإسلامي في كردستان ، نظرات ومواقف ، منشورات مكتب الإعلام للاتحاد الإسلامي الكردستاني، مطبعة الثقافة، أربيل، 1997.

3- إخميس، حنان ، أصل الأكراد ، العلاقة الكردية الإسرائيلية ، عمان ، 2004م.

4- بوبوش محمد ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي والدستوري ، جامعة محمد الخامس ، الرباط .

5- هماوندي، محمد، الفيدرالية والديموقراطية للعراق، دراسة تأصيلية سياسية وقانونية، أربيل، مطبعة وزارة التربية، 2002م.

6- الزيدي، رشيد عمارة، صادق محمد يوسف ، المعارضة السياسية في إقليم كردستان – العراق (النشأة والمستقبل) المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، 2012م.

7- الحكيم، صاحب ، عذاب بلا نهاية ، انتفاضة آذار 1991م في العراق ، وما أعقبها من كوارث ، منظمة مراقبة الشرق الأوسط ، مؤسسة المنار ، لندن ، 1992م.

8- الحسيني، سيد علي، خريطة الجماعات المسلحة في العراق، ط2، 2007م.

9- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط4 ، ج1 ، مطبعة دار الكتاب ، 1980م.

10- الحفيظ، عماد محمد ، تأريخ حزبي طالباني وبرازاني مع الموساد ..، الكتاب الكردي الأسود، مركز دراسات الأمة العراقية، جنيف – بغداد، دار الكلمة الحرة – بيروت، 2008م.

11- طالباني، نوري، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن، 1995م.

12- كرايسز جروب، لا تستعجلوا الدستور حول الشرق الأوسط، تقرير 42، 2005م.

13- مولود، محمد عمر، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009م.

14- مولود، محمد، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، كردستان: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط2، 2003.

15- معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998م.

16- عيسى، حامد محمود ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914- 2004) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005م .

17- عمر، شورش، خصائص النظام الفيدرالي في العراق، دراسة تحليلية مقارنة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009م.

18- فوزي، صلاح الدين، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، 1991.

19- رستم، محمود ، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق : صلابة البنى التقليدية ورهان تفكك المناطقية ، الخريطة الجيوسياسية لتوزيع القوى السياسية الكردية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

20- رفعت، سيد أحمد ، الجنرال . بداية النهاية – قصة الخليج – الحرب (الملفات الكاملة للازمة ومستقبلها) 1991م.

21- الفيلي، سلمى ، أجهزة المخابرات العنصرية وقمعها الوحشي لأكراد العراق ، الكتاب الكردي الأسود ، خطايا القيادات العنصرية الكردية ضد الأكراد وعموم العراقيين ، تحرير ، سهام ميران ، مركز دراسات الأمة العراقية ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، 2008م.

ثالثا / الكتب المترجمة

1- بريسكو، جوزيف ، يوميات كولن باول، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
2- أديث، و أئي ، أيف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (1915- 1975) ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ج2 ، الدار العربية للموسوعات ، 1989م.

رابعا/ الرسائل العلمية

1- كاكل، سارة يونس، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير.
2- محمد عبد الحميد،سمر، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963،جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير.

خامسا/ الدوريات والمجلات

1- بارازاني، سيوان، العلاقات الفرنسية الكردية عميقة وتعود بداياتها إلى عهد ثورة أيلول، almadanewspaper، عدد 2804، 2013/5/24م.

2- البوتاني، عبد الفتاح علي، كركوك مدينة العرب والكرد، مجلة دهوك، عدد 21، مجلد 4، 2003م.

3- البيان، بمشاركة خمسة فصائل ووفد أمريكي ، افتتاح مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ، 2002م.

4- البينة، الطلاق الكردي الشيعي في محكمة كركوك ، نقلا عن وكالة حق، www.albainah.net

5- البينة، تحقيقات : كركوك تعيد رسم خارطة العلاقات بين الأحزاب الكردية والعربية ، حزب الله في العراق ، 2005م ، www. Al- bayyan.com

6- الزمان، حزب البارازاني لم نتحدث عن التأخير أو التمديد لرئيس الإقليم، السليمانية- أربيل، 2013/4/14م ، www.azzaman.com

7- طه، ياسين ، القادة الأكراد يعدون بإغلاق آخر فصول الحرب الأهلية ، نقاش ، السياسية ، اربيل ، 2001م

8- الطحلاوي، لبنى وجدي، الأكراد .. وجماعة أنصار الإسلام.. والحقائق، الجزيرة ،جدة، عدد 11146 ، 2003/4/5م.

9- المدى، وفد إعلام الاتحاد الوطني يزور الصين، عدد1، 2009/12/5م، almadapaper.net

10- موسوي، كاظم، الإنسحاب العسكري الأمريكي من العراق .. هزيمة وانتصار، مجلة الحرية، 2011/11/17م، alhourriah.org

11- المحرر السياسي، ثورة العمائم البيضاء، المجلة، 2013.

12- المنصور، عبد العزيز شحادة ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 52 ، عدد 1 ، 2009م.

13- المخ، زهير ، نتائج الانتخابات العراقية ، تهميش السنة ليس (آليا) والصراع بين أجنحتهم الاندماجية والانعزالية يحدد موقفهم من الحكومة المقبلة ، الشرق الأوسط ، عدد 9575 ، 2005م .

14- المخ، زهير، إياد علاوي .. الأرستقراطي الشيعي والبعثي السابق المحاذر للوقوع في متطلبات المواقف المتحجرة، الشرق الأوسط، عدد 9314، 2004م.
15- مخيمر، أسامة فاروق، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، الأهرام، 1999م، ahram.org.eg
16- المصري اليوم، اعتقال طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي صدام، 2009/8/19م، www.masress.com
17- المستقبل، افتتاح قنصلية بريطانية بحضور البارازاني وجون ميجر، عدد 4011، 2011/5/30م.
18- مصطفى، حمزة، الصدر يعلن رفضه للفيدرالية وضم مناطق متنازع عليها لإقليم كردستان، الشرق الأوسط، عدد 11993، 2011/9/29م.
19- عزيز، هيوا، التمثيل الدبلوماسي في أربيل، الشرق الأوسط ، عدد 10798، 2008/6/21م .
20- العلاف، إبراهيم خليل ، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية – التركية ومخاطرها على الأمن الوطني والقومي ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، عدد 13، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا) جامعة الموصل ، 2000م.
21- علو، أحمد، الحلم الممنوع، دراسات وأبحاث، مجلة الجيش اللبناني، عدد334، 2013.
22- العرب اليوم، منظمة اليونيسكو تدرج قلعة اربيل ضمن قائمة التراث العالمي، 2010/3/10م، news.arbtoday.com
23- فياض، معد، العراق.. وخريطة الأحزاب الكردية، الشرق الأوسط، عدد 11175، 2009.
24- صوت الآخر، مظاهرات جلولاء مرآة تطلعات سكان المناطق المقتطعة من كردستان، عدد 363، 2011/11/23م، متوفر على الموقع www.sotakhr.com
25- الشرق الأوسط، الإنتخابات في كردستان من المجلس التشريعي للحكم الذاتي، عدد 11197، 2009.
26- الشرق الأوسط، عزيز: حلبجة قصفت بالسيانيد.. والعراق لم يكن يملكه، عدد 10325، 2007.
27- الشرق الأوسط ، حزبا طالباني وبارازاني يعلنان رسميا توحيد قوات البشمركة التابعة لكل منهما، عدد 11385، 29 يناير 2010م.
28- الشرق الأوسط ، حملة الأنفال ضد الأكراد (إبادة جماعية) 2007م، bbc Arabic .com

29- شيخاني، شيرزاد ، المالكي يتحدى قيادة كردستان ويعلن اليوم تشكيل (قيادة عمليات دجلة) الشرق الأوسط ، عدد 12340 ، 10 سبتمبر 2012م

30- شيخاني، شيرزاد، المتحدث باسم «العمال الكردستاني»: قرار الحكومة العراقية لا يهمنا، الشرق الأوسط، عدد 12584، 2013.

31- الشبوط، محمد عبد الجبار، اتفاق 2009م: الخيارات الكردية، مجلة سطور، 2012/11/28م، www.sutuur.com

32- شمس، سمير، مشكلة المياه المزمنة بين سوريا وتركيا، الشرق الأوسط، عدد 10081، 2006م.

33- الشرق الأوسط، شتاينماير يفتتح قنصلية ألمانية في أربيل، عدد 11041، 2009/2/19م.

34- غليون، برهان، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية ، مفهوم الإثنية ، مجلة التفاهم، عدد22، 2008م.

35- خليفة، محمد، تركيا وأزمة الخليج ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، السنة الأولى ، عدد 2 ، 1991م

36- تقرير الشرق الأوسط رقم 136، أكراد سورية : صراع داخل صراع ، 2013م

سادسا / الصحف والجرائد

1- آدم، علي بهزاد، الفيدرالية والكونفدرالية والفرق بينهما، الحوار المتمدن، عدد 626، 2003/10/19م .

2- أحمد، عامر كامل ، الموقف التركي من الفدرالية في إقليم كردستان العراق ، دراسات دولية ، عدد 33 ، بغداد ، نقلا عن صحيفة الحياة ، عدد 14504 ، 2002م.

3- أمين، كوردة ، القضية الكوردية والفيدرالية في قرارات مؤتمر لندن للمعارضة العراقية ، الحوار المتمدن ، عدد 344 ، 2002م.

4- اشتيوي، جمال، طه ياسين رمضان يروي وقائع اعتقاله وتعذيبه واستجوابه، الرياض، عدد 13763، 28/فبراير 2006م .

5- الاتحاد، حوار صريح مع مسئول مكتب السفارة الفرنسية في أربيل، www.alitthad.com

6- الإتحاد، حكومة وحدة وطنية أم حكومة إنقاذ وطني لقيادة البلاد؟، أخبار وتقارير، 2005م www.alitthad.com

7- الإتحاد، ملفات العلاقة العراقية – الكويتية، عدد 3379، 2013.

8- الإتحاد، عمار الحكيم يطالب بتسريع تشكيل الأقاليم، 2007، http://www.alittihad.ae/details.php?id=145732&y=2007

9- جريو، داخل حسن، القضية الكردية في العراق، صحيفة العراق الإلكترونية، عدد 2447، 2012.

10- الدجيلي، زهير، البرازاني يهدد بالاستفتاء على استقلال كردستان في سبتمبر، القبس، عدد 12901، 2009/4/29م .

11- دياب، آية، لماذا قصفت إسرائيل مفاعل تموز النووي العراقي، الكرمل، 2012.

12- الهركي، الشيخ جوهر ، امين عام حزب الحرية والعدالة الكردي ، في حوار مع شاكر الجوهري ، صحيفة العرب ، البارازاني والطالباني بدآ معركة الأنفال ، إيران قصفت حلبجة بالكيماوي ، 2008 م

13- وائلي،عصمت شريف، آراء وأمثلة حول تطبيق الفيدرالية في العراق، الحوار المتمدن، عدد 546، 2003/7/28م.

14- يديعوت أحرنوت ، 2003/7/28م www.arabyanet

15- يونس ، أمين ، انتخابات رئاسة إقليم كردستان ، الحوار المتمدن ، مواضيع وأبحاث سياسية ، عدد 4073 ، 2013/4/25م.

16- الناصر، حسن، استقراء في القضية الكردية، الحوار المتمدن، عدد 2713، 2009.

17- الناصر، حسن، استقراء في القضية الكردية 3 ، الحوار المتمدن ، عدد 2317 ، 2009م.

18- السندي، بدرخان ، في ذكرى اتفاقية الجزائر سيئة الصيت ، الحوار المتمدن ، مواضيع وابحاث سياسية ، عدد 2213 ، 2008م.

19- السعيدي، إبراهيم ، كردستان العراق .. فردوس يستعيد الربيع ، جريدة القبس ، عدد 14306 ، 2013م.

20- السعيدي، ابراهيم، كردستان العراق.. فردوس يستعيد الربيع، القبس، عدد 14512، 2013.

21- فارس، عدنان، اتفاقية الجزائر 1975، أبحاث سياسية، الحوار المتمدن، عدد، 2005،1261م.

22- الفضل، منذر ، ملاحظات حول مشروع دستور إقليم كردستان ، الحوار المتمدن ، عدد 1703 ، 2006/10/14م .

23- صالح، قاسم حسين، القضية الكردية وحق تقرير المصير، الحوار المتمدن، عدد 3724، 2012.

24- صحيفة العرب ، الأكراد يطالبون بمعرفة مصير المفقودين إبان الاقتتال الأهلي ، 2009م.

25- الرأي ، كردستان تنتخب برلمانا ورئيسا وسط خلافات حادة مع بغداد ، عدد 10982 ، 2009م.

26- الرأي، خلاف بين المالكي وعلاوي ينتج عراكا نيابيا وتراشقا كلاميا ودعاوى قضائية، عدد 11669، 2011م.

27-رصاص، محمد سيد، نزعة الاستعانة أو جلب الأجنبي للشؤون الداخلية:العراق نموذجاً، الحوار المتمدن، عدد 3563، 2011م.

28-الشعب، فرنسا لن تتدخل في العراق دون قيادة الأمم المتحدة،2003/9/10م .

29-الضاري، حارث، مشروع الأقاليم تقسيم للعراق، الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الرياض، 2012م، www.iumsonline.net

سابعا/ مواقع الإنترنت

1- إبراهيم، يوسف، المفوضية العليا تعلن نتائج الانتخابات الكردية، موقع موطني، 2009/7/31م، mawtani.al-shorfa.co

2- الاتحاد الوطني الكردستاني ، مركز الخارج ، الفدرالية ، المفهوم والنص والتطبيق ، 2011م WWW.PUKONLINE.COM

3- البازي، غازي، الخارطة السياسية للساحة العراقية، مفكرة الإسلام، 2012م، www.islammemo.cc

4- بركات، ياسر خالد عبد، الفيدرالية في العراق .. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، www.mcsr.net

5- دائرة الإحصاء الوطنية الإحصاء السكاني، بغداد، 1957-1977م .

6- الدليمي ، طارق ، العلاقة بالقوى الأجنبية.. سلوك كردي مبكر للتآمر ، الجزيرة نت ، 2006 ، www.aljazeera.net

7- الجزيرة نت ، مجلس الحكم الانتقالي ، قسم البحوث والدراسات ، www.aljazeera.net

8- الهاشمي، أيمن، 31 آب 1996 يوم يأبى النسيان، شبكة البصرة، 2008م، http://www.albasrah.net/index.php

9- bbc، هجوم على مواقع أنصار الإسلام في شمال العراق، 2003/3/28م ، \http://www.bbc.co.uk

10-هدو، خالد عبد الكريم، حول مشروعية الاستفتاء في كركوك، موسوعة كركوك قلب العراق، www.mesopot.com/old/adad13/59.htm

11-الهيتي، محمد، المالكي في مؤتمر صحفي: أطماع البارازاني في سهل نينوى لاحتوائه على 22 مليار برميل من النفط الخام ولن ينالها ما دمت حيا، جاكوج، 2012/12/3م، www.chakooch.com

12-وكالة آكي الإيطالية للأنباء، كردستان: افتتاح مكتب دائم للأمم المتحدة في أربيل، 2007/5/25م، www.adnkronos.com

13-الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، سياسيون:مجلس الحكم بني على اساس خاطىء، 2006، http://www.ninanews.com/Arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=EKLGK

14-وكالة أنباء براثا، انتفاض قنبر :المالكي تلقى نصيحة خاطئة بعدم الانضمام إلى الائتلاف الوطني العراقي، 2010.

15-وكالة كل العراق الإخبارية، السفير الصيني لدى العراق يعلن عزم بلاده افتتاح قنصلية في إقليم كردستان، 2013/1/7م ، www.alliraqnews.com

16-وكالة أنباء سينخوا، تنفيذ حكم الإعدام بصدام حسين، 2006/12/30م، www.arabic.xinhuanet.com

17-زيباري، عبد الحميد، شكوك بزيادة غير طبيعية في عدد سكان إقليم كردستان، العراق، المونيتير، نبض العراق، 2013م، http://www.al-monitor.com

18-الحزب الديموقراطي الكردستاني، نبذة عن اقليم كردستان العراق، http://kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389

19- حكومة إقليم كردستان، الموقع الالكتروني ، wwwkrg.org

20- حكومة إقليم كردستان، وزارة البشمركة، نخبة عن مهام وزارة البشمركة في إقليم كوردستان، 2012/5/20م، wpeshmerge.org

21- حكومة إقليم كردستان، قيادة قوات بشمركة كردستان تبحث كيفية تطوير قوات حرس الإقليم، 2010/4/4م، www.krg.org

22- الحيالي، نور الدين ، أوجه الاعتراض على دستور إقليم كردستان العراق ، حوار مع قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج المشهد العراقي ، 2009/7/5م.

23- طالباني، جلال، قوات البشمركة قوات نظامية ويجب تطويرها، هكار نت، 2008/12/17م، WWW.HEKAR.NET

24-طه ، ياسين ، القادة الاكراد يعدون بإغلاق آخر فصول الحرب الأهلية ، نقاش ، السياسية ، أربيل ، 2001.

25-الكاتب، محمد، خلافات جديدة يثيرها قرار نينوى وقف التعامل بالمادة 140، إذاعة العراق الحر، 1 حزيران 2013م، متوفر على الموقع www.iraqhurr.org

26-كابلي، سعود ، المسالة الكردية .. ديناميكيات الصراع الممتد ، العربية ، 2013م، /http://www.alarabiya.net

27-كليب، سامي ، اليزل سيف ، الموساد قلعة التجسس الإسرائيلية ، الجزيرة نت ، 2010م، www.aljazeera.net

28-كامل، عبد العزيز بن مصطفى، تقسيم العراق الضرر والضرورة، صيد الفوائد، www.saaid.net

29-لجنة تنفيذ المادة 140 من دستور جمهورية العراق ، المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، www.com140.com
30-مجلس الأمة، دولة الكويت، ملحق الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، البحوث والدراسات، www.kna.kw
31-المجلس الوطني الكوردستاني – العراق، مشروع دستور إقليم كردستان – العراق، لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كوردستان- العراق، 2006/8/22م .
32-مجلس القضاء الأعلى ، دستور جمهورية العراق لعام 2005م ، جمهورية العراق ، السلطة القضائية ، http://iraqja.iq/view.77
33-موقع نقاش الإلكتروني، السياسة، البشمركة: جيش نظامي أم ميليشيا؟، 2009م، http://www.niqash.org/articles/?id=2680&lang=ar
34- موقع الغالبون ، موقع حزب الله العراقي الإلكتروني، http://www.algalibon.net/news.php?action=list&cat_id=6
35-محمود، رستم، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، http://www.dohainstitute.org/regionalstudies
36-مكتب المرجع الأعلى سماحة آية الله العظمى الحاج علي السيستاني، السيستاني لا يعترض على الفيدرالية ويأمل أن يكون الإسلام مصدرا أساسيا للتشريع في دستور العراق، المرجعية في الإعلام، 2005م ، www.sistani.org
37-المعرفة، انسحاب القوات الأمريكية من العراق، 2011م، www.marefa.org
38-مفكرة الإسلام ، الدليمي : لدي ما يثبت ضرب إيران ل (حلبجة) بالكيماوي ، 2007 م ، /http://www.islammemo.cc
39-مركز أنباء الأمم المتحدة، دي ميلو يرحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، 2003/7/14م، www.un.org
40-النفيس، أحمد راسم ، الفدرالية ومعضلة الدستور العراقي ، شبكة النبأ المعلوماتية ، www.annabaa.org
41-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الحركة الشعبية المعارضة للحرب الأمريكية/البريطانية على العراق، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ahram.org.e

42-الماجدي، عبد الرحمن، اعترافات أبو عمر البغدادي كانت القشة التي قصمت ظهر قيادة الهاشمي، المركز الثقافي الإسلامي، 2009.
43-سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، افتتاح القنصلية العامة للولايات المتحدة في أربيل، 2011م، iraq.usembassy.gov
44-سفارة جمهورية العراق في لندن، العلاقات العراقية البريطانية، وزارة الخارجية العراقية، www.mofamission.gov.iq
45-السوري، عبد الله ، في مفهوم الطائفية ،رابطة أدباء الشام ، لندن ، \http://www.odabasham.net/show.php?sid=29891
46-علاوي للحياة: الأكراد سيرجحون الكفة والصدر لن يتعرض لضغوط لتأييد المالكي، 2010م، www.wifaq.com
47-علي احمد، جينيه، الوضع الدستوري لإقليم كردستان، المجلس المركزي للإتحاد الوطني الكردستاني، ar.pukccorg
48-علي، عثمان، هل تصبح كردستان العراق قاعدة أمريكية؟ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/6/26م www.dohainstitute.org
49-العراقي، سيف الدين أحمد، العلاقات الكردية الإسرائيلية، شبكة ذي قار، 2010/9/7م.
50-العراقي، سيف الدين أحمد، العلاقة الكردية الإسرائيلية، شبكة ذي قار، 2010، http://www.dhiqar.net/Print.php?id=19931
51-عودة، جميل ، الاستفتاء على مسودة الدستور العراقي ، مقالات حول العالم ، موقع الشيرازي ، www.alshirazi.com
52-العامري، هاني ، 8 مطالب يسعى الأكراد لإدخالها في الدستور الدائم للعراق ، اربيل – بغداد ، موقع نحن التركمان ، 2005م، www.bizturkmeniz.com
53-العزاوي، دهام محمد ، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية ، المنعطف الحاسم ، الجزيرة ، 2006م، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b296202d-dfd4-4277-b828-a7edf2937658
54-فايد، رجائي ، طموح يصطدم بالمصاعب ، العربية نت ، 2010م ، www.alarabiya.net
55-فايد، رجائي، من كركوك إلى خانقين أزمات عراقية ولا حل، onislam 18/9/2008م، www.onislam.net

56-صوت كردستان، عثمان ينتقد تصريحات المالكي ويتوقع "فشل" اتفاقات حل أزمة بغداد وأربيل، 2012، sotkurdistan.info
57-رئاسة إقليم كردستان، رئيس إقليم كردستان، www.krp.org
58-الربيعي، فاضل، ماذا يريد أكراد العراق .. فدرالية أم كونفيدرالية؟ ، الجزيرة نت، 2010/7/14م، www.aljazeera.net
59-روسيا اليوم – rt ، افتتاح القنصلية الروسية في كردستان العراق، 2007/11/29م ، Arabic.rt.com
60-الشواني ، خالد ، أوجه الاعتراض على دستور إقليم كردستان العراق ، برنامج المشهد العراقي، الجزيرة نت، www.aljazeera.net
61-الشيخ، نورهان، انتخابات العراق.. مواقف أوروبا وروسيا والصين، 2010/3/4م، www. Onislam.net
62-شعبان، عبد الحسين، خمسة آراء بصدد المسألة الكردية في العراق، قضايا ومناقشات، التجديد العربي، 2012م، www.arabrenewal.info
63-شفق نيوز، داخلية كوردستان تؤكد توحدها بالكامل، 27 آيار 2010م، www.shafaaq.com
64-غنايم، محمد السيد ، الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه ، الجزيرة نت ، قسم البحوث والدراسات ، 2003م.

ثامنا/ الموسوعات

1- بيرقدار،أنور، الأصول التاريخية للمادة 140العنصرية، موسوعة كركوك قلب العراق.

2- ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة ،سياسة العراق WIKPEDIA.ORG

3- موســـــوعة الأفـــق، جـــيش الإمـــام المهـــدي، 2007، http://www.al-offok.com/App_Controls/print_window.aspx?article_no=13482

4- موسوعة مقاتل من الصحراء، المسألة الكردية في ظل حكم حزب البعث العراقي، المبحث الرابع، http://www.moqatel.com

5- موسوعة الرشيد، الأحزاب الشيعية في العراق، ، 2008م، www.alrashead.net

(المراجع الأجنبية) Forgin Referances / تاسعا

1. Al- Sabawi, Jasim, Fayli Kurds Struggle in Iraq and Kurdistan, rudaw.net,2012,http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2012/1/kurdsiniraq 150.htm
2. Rebecca, w . international law,4th edition,London,2002,p.51
3. Where k.c, federal government,oxford university press, London, New York,Toronto, fourth edition,1967,p.44-45
4. William riker .h, federalism, origin, operations, significance, little brown company,Boston and Tornoto,1964,p.17 .
5. Hachel he universite, des revolutions aux lmperialismes, 1815-1914…1973.p.233
6. Rivero (jan) . droit administrative. Dalloz.1995.p.208-210

الملاحق

الملحق رقم 1

الجوانب الإيجابية التي تلبي المطالب الكردية في الدستور العراقي

المادة الأولى : (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي)

المادة الثالثة : (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، وهو جزء من العالم الإسلامي ، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية) وبعد التعديل أضيف إليه أن (العراق عضو فعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقه)

المادة الرابعة : (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية ، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة)

المادة 113 (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية ، وإدارات محلية)

المادة 114: (أولا، يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحاديا (أي فدراليا)

المادة 118 (ثانيا ، يحق لسلطة الأقاليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الأقاليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي و قانون الأقاليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية) وورد في النقطة الرابعة من هذه المادة (تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية) وفي النقطة الخامسة أيضا (تختص حكومة الأقاليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم) [1]

---

(1) خالد، يونس خالد ، هل يقر الدستور العراقي الدائم حقوق الشعب الكردي ؟ ندوة عن الديمقراطية والدستور العراقي الدائم ، البيت الثقافي العراقي ، السويد ، 2005م

الملحق رقم 2

أهم مواد دستور كردستان العراق

المادة: 1

إقليم كوردستان إقليم اتحادي ضمن دولة العراق الاتحادية نظامه السياسي جمهوري برلماني ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً ومبدأ الفصل بين السلطات.

المادة: 2

أولاً: تتكون كوردستان – العراق من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة وأسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام 1968.

ثانياً: تعتمد المادة (140) من الدستور الاتحادي لرسم الحدود الإدارية لإقليم كوردستان.

ثالثاً: يتمتع أبناء المناطق المقتطعة من كوردستان حال إعادتها إليها بحكم المادة (140) من الدستور الاتحادي بالمساواة في الحقوق والواجبات والضمانات المنصوص عليها لأبناء شعب كوردستان في هذا الدستور.

المادة: 3

لا يجوز تأسيس إقليم جديد داخل حدود إقليم كوردستان – العراق.

المادة:6

أولاً: يتكون شعب كوردستان العراق من الكورد والقوميات ألأخرى (التركمان والكلدان والآشوريين والأرمن والعرب) ممن هم من مواطني الإقليم وفق القانون.

المادة:7

يؤكد هذا الدستور الهوية الإسلامية لغالبية شعب كوردستان وإن مبادئ الشريعة الإسلامية هي احد المصادر الأساسية للتشريع،كما يضمن كامل الحقوق الدينية للمسيحيين والايزيديين وغيرهم في حرية العقيدة والممارسة الدينية.

المادة: 8

لشعب كوردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في تحقيق نمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وقد اختار الاتحاد الحر بالعراق شعباً وأرضاً وسيادةً طالما يُلتزم بالدستور الاتحادي والنظام الفدرالي البرلماني الديمقراطي

التعددي ويحترم حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وله إعادة النظر في إختياره لتحديد مستقبله و مركزه السياسي في الحالات التالية:-

أولاً-انتهاك حرمة الدستور الاتحادي بما يعد تراجعاً عن الالتزام بالنظام الاتحادي أو المبادئ الأساسية الدستورية للديموقراطية و حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ثانياً- انتهاج سياسة التمييز العرقي وتغير الواقع الديموغرافي في كوردستان أو العمل على إبقاء على أثارها ونتائجها السابقة تراجعاً عن الالتزامات الدستورية الواردة في المادة 140 من الدستور الاتحادي.

المادة: 11

مدينة أربيل عاصمة كوردستان - العراق وللبرلمان اتخاذ غيرها من مدن الإقليم عاصمة له.

المادة: 12

أولاً: لإقليم كوردستان علم خاص به يرفع إلى جانب علم جمهورية العراق الاتحادية، وله شعار ونشيد وعيده القومي (نوروز) وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: يتكون علم كوردستان من اللون الأحمر فالأبيض فالأخضر ويتوسطه شمس بلون أصفر ذات واحد وعشرين شعاعاً .

المادة: 13

لإقليم كوردستان قوات ثيَشمةرطة دفاعية لحراسة الإقليم تنظم تشكيلاتها ومهامها بقانون ولا يجوز تشكيل ميليشيات مسلحة خارج نطاق القانون.

المادة: 14

أولاً-اللغتان الكوردية والعربية لغتان رسميتان في الإقليم ويضمن هذا الدستور حق مواطني الإقليم في تعليم أبنائهم بلغتهم الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية.

ثانياً-اللغة التركمانية والسريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكل الناطقون بها كثافة سكانية إلى جانب اللغتين الكوردية والعربية و ينظم ذلك بقانون.

المادة: 60

تكفل حكومة الإقليم حرية النشر والطباعة والصحافة وحق الاجتماع والتظاهر والإضراب سلمياً وتنظم ذلك بقانون.

المادة: 67

أولاً: حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة وتنظم بقانون.

المادة: 78

تتكون سلطات إقليم كوردستان – العراق من:

أولا: السلطة التشريعية (برلمان كوردستان).

ثانياً: السلطة التنفيذية.

ثالثاً: السلطة القضائية.

المادة: 160

يعد هذا الدستور نافذاً بعد مضي ستين يوماً من تأريخ الموافقة عليه في الاستفتاء العام ويتولى رئيس الإقليم نشر هذا الدستور في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) خلال عشرة أيام من تأريخ الموافقة عليه في الاستفتاء العام.

المصدر/ المجلس الوطني لكوردستان – العراق

مشروع دستور إقليم كوردستان – العراق

إعداد: لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كوردستان . العراق

هولير 2006/8/22م

31/خرمانان/2706ك

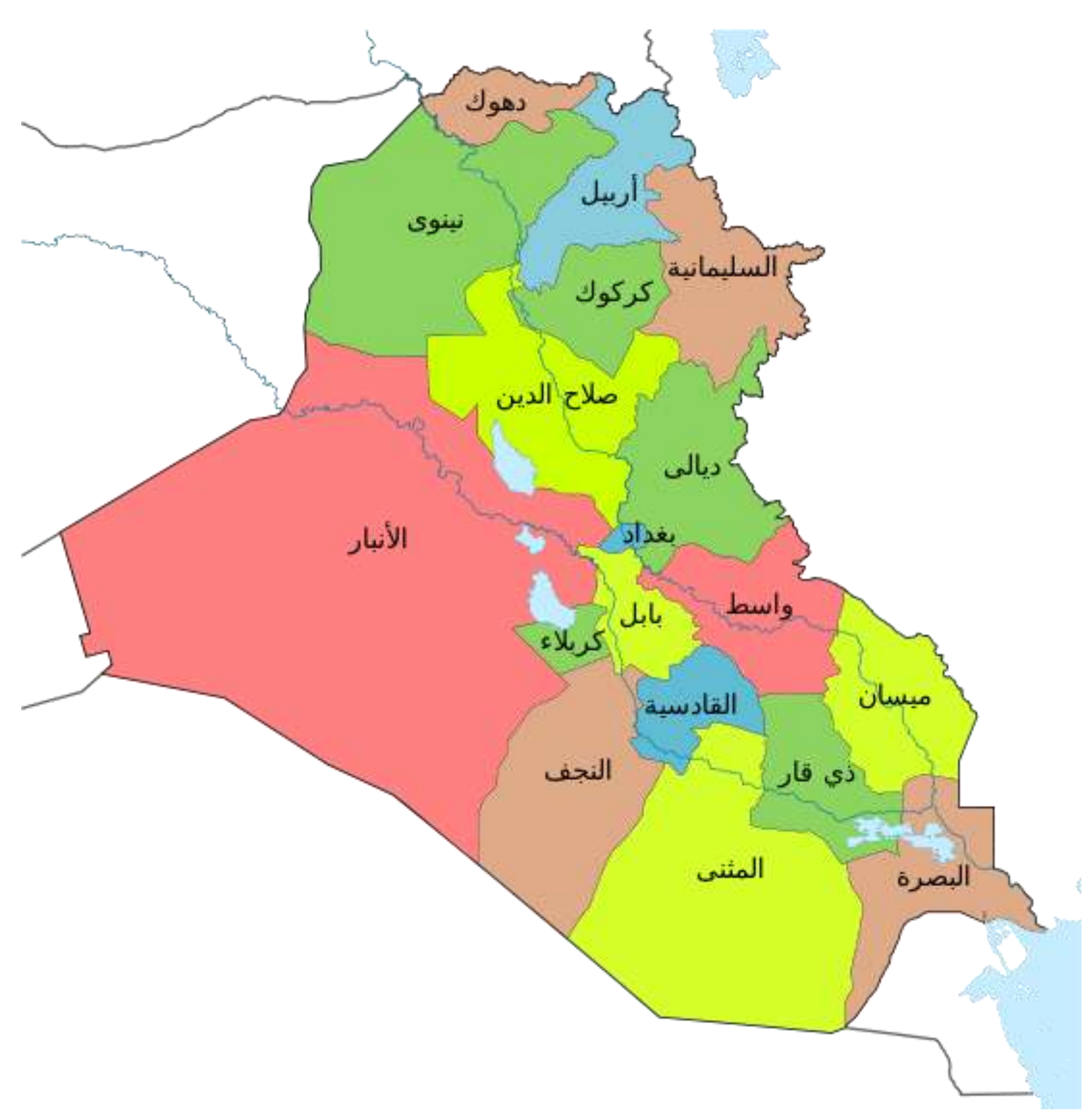
ملحق رقم 3

أعداد القرى والأسر في مدينة كركوك

القضاء	عدد القرى	عدد الأسر
كركوك	218	61394
كفري	81	22817
جمجمال	164	15797
دوزخورماتو	135	41696
كلار	181	20360
المجموع	779	198064

المصدر/ **shorsh,m,r,tatisles of atrociees in iraq Kurdistan,v.s.a 1990/p.33**

ملحق رقم 4 ، خارطة العراق، والمناطق الكردية .



المصدر/ موقع عشق العراق، http://www.iq23.com/details-1673.html